تأثر السمين الحلبي بأبي البقاء العكبري في كتابه «الدر المصون» دراسة في التأثير والتأثر

دكتور

عبد الله محمد عبد العزيز يحيى

قسم اللغويات - كلية اللغة العربية بالزقازيق

جامعة الأزهر

ملخص البحث

يدور هذا البحث حول تأثر السمين الحلبي في الدر المصون بأبي البقاء العكبري وتأثره به من ناحية النقل باللفظ أو بالمعنى أو بهما معًا .

وقد اشتمل البحث على دراسة بينت التأثير والتأثر بينهما وذلك من خلال الحديث عن الأشياء التي تأثر بها السمين في الدر المصون بأبي البقاء في طريقة الأخذ عنه وطرق وأساليب رد السمين لأبي البقاء العكبري .

Abstract

This research revolves around the impact of the Al-Sameen Al-Halaby from the Abe Al-Bakaa al-Akbari in his book Aldr Al-masoon and its impact on him in the transfer of the word or meaning or both.

The research included a study that showed the impact and impact between them, through talking about the things that affected the fat in the Dar al-Safi protected by the father to stay in the way of taking it and methods and methods of the response of the liver of the father stay Alkbari

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله غافر الذنب وقابل التوب ، أحمده بكل ما هو له ، فله الحمد والفضل والمنة أن جعلنا خير أمة أخرجت للناس ، وهدانا إلى الصراط المستقيم .

وأصلي وأسلم على خير البرية الذي أرسله ربه للعالمين ، فصلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين إلى يوم الدين ... وبعد .

فإن ظاهرة التأثير والتأثر كان لها الأثر الأكبر في الدرس النحوي ، وكان دائمًا للسابق أثر في اللاحق ، وقد بدت هذه الظاهرة واضحة عند السمين الحلبي حينما كان يعرض لآراء شيخه أبي البقاء العكبري في كتابه الدر المصون .

لذا آثرت أن يكون بحثي هذا عن تأثر السمين الحلبي بأبي البقاء العكبري في كتابه الدر المصون ، وقد جاء مشتملًا على عدة مباحث يسبقها مقدمة وتمهيد ، وذيلت هذه المباحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها ، ثم عرضت لأهم المصادر والمراجع التي رجعت إليها ثم فهرس لموضوعات البحث.

أما المقدمة : فبينت فيها منهجي في البحث وأهم المباحث التي تحدثت فيها، ثم الدراسات السابقة ، ومادة البحث.

والتمهيد: تحدثت فيه عن ترجمة موجزة لكل من أبي البقاء العكبري ، وأحمد ابن يوسف بن عبد الدايم المعروف بـ(السمين الحلبي).

أما المبحث الأول: فتحدثت فيه ، عن العلوم التي تأثر فيها السمين الحلبي بأبي البقاء العكبري.

ودار الحديث في المبحث الثاني عن طريقة السمين الحلبي في الأخذ عن أبي البقاء العكبري، وكانت طريقة أخذه تتراوح بين الأخذ باللفظ المنقول كما هو، أو نقل معناه ومضمونه، وإن غلب عليه النقل باللفظ .

وفي المبحث الثالث تحدثت فيه عن طرق وأساليب رد السمين الحلبي لكلام أبي البقاء العكبري، وكانت عبارات السمين في رده على العكبري عبارات غير عنيفة ، وكان من العبارات التي استعملها : وفيه نظر، ولا يسلم من الشذوذ ، وهو الذي قاله موهم ... وهكذا.

وفي المبحث الرابع : كان الحديث عن المسائل التي لم يتطرق إليها السمين الحلبي بالمناقشة لكلام أبي البقاء العكبري.

ثم كان المبحث الخامس :عن المسائل التي خالف فيها السمين الحلبي أبا البقاء العكبري ، ومنها مسألة ضمير القصة ، وذلك حين عرض لإعراب قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ﴾(١)، وكذا مسألة تعدد الخبر لمبتدأ واحد ، ومسألة زيادة اللام الجارة والغرض من زيادتها، وغير ذلك من المسائل .

والمبحث السادس : دار الحديث فيه عن المسائل التي أيَّد فيها السمين الحلبي أبا البقاء العكبري ، وبلغت هذه المسائل ستًا، منها: إعراب (كم) من قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ ﴾(٢) ، ومسألة الفصل بين البدل والمبدل منه عندما أجاز إعراب (فاطر) بدلًا من لفظ الجلالة في قوله تعالى:

(١) الآية (٢٩) من سورة الأنعام .

(٢) من الآية (٦) من سورة الأنعام .

﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾(١) ... إلخ هذه المسائل.

ثم كانت الخاتمة وأهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث .

ثم عرضت لأهم المصادر والمراجع التي رجعت إليها، ثم فهرس الموضوعات للبحث .

الدراسات السابقة :

- والدراسات السابقة التي جمعت بين السمين الحلبي وأبي البقاء العكبري فكان عبارة عن بحث تكميلي بعنوان : موافقات السمين الحلبي لأبي البقاء العكبري للباحثة/ حالية بنت محمد بن إبراهيم شيبة (جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية – سنة ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- وهناك دراسات أخر عن السمين ، منها:

١- استدراكات السمين الحلبي في الدر المصون على ابن عطية في القراءات والتفسير وإعراب القرآن للباحثة : هنادي بنت عبد العزيز بن أحمد الموسى لنيل الماجستير من جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية ١٤٣٣هـ- ١٤٣٤هـ.

٢- اعتراضات السمين الحلبي في الدر المصون على أبي حيان دراسة نحوية صرفية بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٣- اختيارات السمين واعتراضاته على شيخه الزمخشري – مركز

(١) من الآية (١٤) من سورة الأنعام .

الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٤- منهج السمين الحلبي في التفسير في كتابه الدر المصون : عيسى الدريني – جامعة الإمام محمد بن سعود – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، ورسالة كذلك في جامعة عين شمس – القاهرة سنة٢٠٠٧م.

٥- السمين الحلبي وجهوده في النحو العربي – محمد موسى عبد النبي موسى، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ،١٩٩٣م.

وأما الدراسات التي تناولت أبا البقاء ، فمنها:

١- أثر أبي البقاء في أبي حيان في كتابه البحر المحيط . للباحث.

٢- اختيارات أبي البقاء وترجيحاته في كتاب التبيان في إعراب القرآن الكريم. للباحث.

٣- بين مكي وأبي البقاء العكبري في كتابيهما إعراب مشكل القرآن والتبيان في إعراب القرآن . دراسة وموازنة . للباحث.

- مادة البحث:

أخذت مادة البحث من الأجزاء المحققة والمطبوعة من كتاب «الدر المصون» والتي قام بتحقيقها الأستاذ الدكتور/ أحمد الخراط ، وقمت باختيار أماكن متفرقة من الأجزاء الأول ، والرابع ، والسادس ، فاخترت من الجزء الأول من الآية (٣١) من سورة البقرة إلى الآية (٧١) من السورة نفسها ، واخترت من الجزء الرابع من بداية سورة الأنعام ، وحتى الآية (٤١) من السورة نفسها، واخترت من الجزء السادس من بداية سورة يوسف إلى نهايتها.

وكان مجموع ما نقله السمين الحلبي عن أبي البقاء العكبري في الأماكن التي اخترتها مائة وثلاثة آراء ، ويتضح من هذا العدد أنه كبير جدًّا ، فما تكاد تمر صفحة إلا وتجد للعكبري فيها ذكرًا، ومن مرَّ من قبل أن السمين الحلبي كان منهجه في الكتاب جمع

أطراف علوم القرآن الستة من كتب العلماء الذين سبقوه ، وعلى هذا فليس هناك استغراب من هذه الكثرة لنقولاته عن أبي البقاء العكبري ، فقد نقل عن أبي حيان ، والزمخشري ، وابن عطية أكثر من هذا.

وبعد ... فلست أدعي أنني قلت الكلمة الأخيرة في هذا البحث، ولكنني ما زلت أشعر بنقص يكمله غيري ؛ لأن الكمال لله وحده ، كما أن أكثر بني آدم خطاؤون وخير الخطائين التوابون .

﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ [سورة الممتحنة: من الآية ٤]

الباحث

تمهيد

أ- أبو البقاء العكبري :

هو الشيخ الإمام العلامة النحوي البارع محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ثم البغدادي الأزجي الضرير النحوي الحنبلي الفرضي صاحب التصانيف . ولد سنة ثمان وثلاثين وخمس مائة.

قرأ بالروايات على : علي بن عساكر البطائحي ، والعربية على : ابن الخشاب، وأبي البركات بن نجاح . وتفقه على القاضي أبي يعلى الصغير محمدبن أبي خازم وأبي حكيم النهرواني ، وبرع في الفقه والأصول ، وحاز قصب السبق في العربية .

وسمع من أبي الفتح ابن البطي ، وأبي زرعة المقدسي ، وأبي بكر بن النقور ، وجماعة . وتخرج به أئمة .

قال ابن النجار : قرأت عليه كثيرا من مصنفاته ، وصحبته مدة طويلة ، وكان ثقة، متديناً ، حسن الأخلاق ، متواضعا ، ذكر لي أنه أضر في صباه من الجدري .

تصانيفه : صنف " تفسير القرآن " وكتاب " إعراب القرآن " وكتاب " إعراب الشواذ" ، وكتاب " مشابه القرآن " و " عدد الآي " و " إعراب الحديث " جزء ، وله "تعليقة في الخلاف " و" شرح لهداية أبي الخطاب " ، وكتاب " المرام في المذهب " ومصنف في الفرائض ، وآخر ، وآخر . و " شرح الفصيح " ، و" شرح الحماسة " ، و"شرح المقامات " و" شرح الخطب " ، وأشياء سماها ابن النجار وتركتها . حدث عنه ابن الدبيثي ، وابن النجار ، والضياء المقدسي ، والجمال ابن الصيرفي ، وجماعة .

قيل : كان إذا أراد أن يصنف كتابا جمع عدة مصنفات في ذلك الفن ، فقُرئت عليه ، ثم يملي بعد ذلك ، فكان يقال : أبو البقاء تلميذ تلامذته؛ يعني هو تبع لهم فيما يقرءون له ويكتبونه . وقد أرادوه على أن ينتقل عن مذهب أحمد فقال ، وأقسم : لو صببتم الذهب علي حتى أتوارى به ، ما تركت مذهبي .

توفي العلامة أبو البقاء في ثامن ربيع الآخر سنة ست عشرة وست مائة وكان ذا حظ من دين وتعبد (١) .

ب- السمين الحلبي :

اشتهر أحمد بن يوسف بن عبد الدايم بن محمد الحلبي « المعروف بالسمين الحلبي» بكتابه (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) علمًا أن له كتبًا أخرى منها: شرح التسهيل ، وشرح الشاطبية (٢).

وقد لازم السمين الحلبي أبا حيان حتى فاق أقرانه ، وأخذ القراءات عن التقي الصائغ(٣)، ومهر فيها، وسمع الحديث من يوسف الدبوسي ، وولي تدريس القراءات بجامع ابن طولون ، والإعادة بالشافعي ، ونظر الأوقاف وناب في الحكم(٤) ، مات سنة ست وخمسين وستمائة للهجرة(٥) .

---

(١) ينظر في ترجمته : إنباه الرواه على أنباه النحاة للقفطي ٢/ ١١٦ ، البداية والنهاية لابن كثير ١٣/ ٨٥ ، بغية الوعاة للسيوطي ٢٨١ ، سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٢/ ٩١ ، شذرات الذهب ٥/ ٦٧ : ٦٩ ، مرآة الجنان ٤/ ٣٢ ، معجم المؤلفين لرضا عمر كحالة ٦/ ٤٦ ، هدية العارفين ١/ ٤٥٩، الوافي بالوفيات ٣/ ٢٠٩ ، وفيات الأعيان ٣/ ١٠٠ .

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٤٢ .

(٣) محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم بن مكي الخطيب ، شيخ القراء ، توفي سنة ٧٢٥هـ بمصر . ينظر في ترجمته : الوافي بالوفيات ٢/ ١٠٣، وغاية النهاية ٢/ ٦٥ ، ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٧٣.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٤٢ .

(٥) ينظر : السابق نفسه .

وقد أراد السمين الحلبي أن يؤلف كتابًا يجمع فيه علوم القرآن التي يرى أنها خمسة علوم، وهي : «علم الإعراب ، وعلم التصريف ، وعلم اللغة ، وعلم المعاني، وعلم البيان» حيث إن العلماء الذين سبقوه في التأليف في علوم القرآن « لم يجمعوا هذه العلوم في كتاب واحد، واقتصر كل واحد منهم على علم واحد بمفرده ، بينما العلوم الخمسة متجاذبة شديدة الاتصال بعضها ببعض ، لا يحصل للناظر في بعضها أكبر فائدة دون الاطلاع على باقيها ، فإن من عرف كون هذا فاعلًا أو مفعولًا أو مبتدأ مثلًا ، ولم يعرف كيفية اشتقاقه، ولا كيف موقعه من النظم لم يحل بطائل، وكذا لو عرف موقعه من النظم ولم يعرف باقيها»(١) . ويوجز هدفه من تأليف هذا الكتاب وطريقته فيه بقوله: «جمع أطراف هذه العلوم ... من كتب القوم»(٢).

فهو بهذا «يقر بأن عقلية الجمع قد سيطرت عليه منذ البداية ، والكتاب بمجمله شاهد على ذلك ، فنحن كثيرًا ما نقرأ عبارة « وفيها عشرة أوجه، وفيها عشر قراءات» (٣).

ومن المصادر الرئيسة التي اعتمد عليها السمين في كتابه « الدر المصون » البحر المحيط حيث يأتي في المنزلة الأولى ، ويأتي كتاب المحرر الوجيز لابن عطية في المرتبة الثانية ، والكشاف للزمخشري في المرتبة الثالثة ، ويأتي التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري في المرتبة الرابعة ، يقول محقق الكتاب «ونخلص من ذلك إلى أن تلك المصادر تكمل بعضها بعضًا في

(١) الدر المصون ١/ ٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) من مقدمة أ.د/ أحمد الخراط في تحقيقه كتاب الدر المصون ص ٢٧، ط١، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

رسم الصورة التي يريدها السمين، فهو إن أراد أن يذكر الآراء ، والصناعة النحوية التي تدور حول الآية ، عرج على البحر ، وإن أراد اجتهادات طريفة تحتمل المناقشة اقتبس من ابن عطية ، وأبي البقاء ، وإن أراد أن يغوص على المعاني والنظرات البيانية أخلد إلى الزمخشري، ولعلنا لا نفقد ورقة من الكتاب دون أن يرد فيها ذكر لأحد هؤلاء الأعلام»(١).

جـ- موقف السمين الحلبي من أبي البقاء العكبري :

إذا رجعت إلى كتاب الدر المصون للسمين الحلبي تجد أنه قد نقل عنه مائة وثلاثة مواضع قد اكتفى السمين في ستين موضعًا(٢) منها بعرض الرأي دون أن يناقش أو يرجح، وفي ثلاثة وأربعين منها، ناقش السمين فيها رأي أبي البقاء العكبري ردَّ رأيه وضعفه في سبعة وثلاثين(٣) منها، في حين أيَّد رأيه في ستة(٤) منها فقط .

وسأقوم بدراسة هذه المسائل سواء في ذلك المسائل التي اكتفى فيها بالعرض أم المسائل التي ردها أو قوَّاها في المباحث الآتية :

---

(١) من مقدمة الأستاذ الدكتور/ أحمد الخراط في تحقيقه لكتاب : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ص٢٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/ ٢٦٠ ، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٣٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٩٦، ٤١٣، ٤١٩، ٤٢٣، ٤/ ٥٣٠، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٥٨، ٥٦٦،٥٧٥، ٥٧٩، ٥٩٣، ٦٠٥، ٦٠٧، ٦١٢، ٦١٤، ٦٢٩، ٦/ ٤٢٩، ، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٩، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٩٠، ٤٩٨، ٥٠٧، ٥١٥، ٥١٨، ٥٢١، ٥٣٠، ٥٤٠، ٥٤٣، ٥٥٠، ٥٦٦.

(٣) ينظر: السابق نفسه ١/ ٣٠٨، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٦، ٤١١، ٤١٤، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤/ ٥٣٣، ٥٤٢، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٦٨، ٥٦٩ ، ٦٠٤، ٦٠٩، ٦١٣، ٦١٧، ٦/ ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٦١، ٥٠٠، ٥١٦، ٣٢٣، ٥٣٠، ٥٣٠، ٥٣٦، ٥٤٢، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠.

(٤) ينظر: نفسه ٤/ ٥٣٢ ، ٥٣٥، ٥٥٥، ٥٦٠، ٥٦١، ٧/ ٥١٨.

المبحث الأول

العلوم التي تأثر السمين الحلبي بأبي البقاء العكبري

يغلب على آراء أبي البقاء العكبري التي أوردها السمين في كتابه أنها توجيهات إعرابية للآيات القرآنية حيث بلغ عددها إلى اثنين وثمانين من المائة من المواضع المنقولة(١)، كما وجدت نقولات في علوم أخرى ، عشرة نقولات صرفية(٢)، وثمانية في القراءات(٣) ، وثلاثة في اللغة(٤).

فمن الأمثلة على التوجيهات الإعرابية :

١- قوله في إعراب قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُ ما تُبْدُونَ وما كنتم تَكْتُمُونَ﴾(٥) قوله: ﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ﴾ كقولِه: ﴿أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾(٦) من كونِ «أَعْلَمُ» فعلاً مضارعاً أو (أفْعَل) بمعنى (فاعِل) أو «أَفْعَل» تفضيل، وكونِ «ما» في محل نصبٍ أو جرٍ ... والظاهرُ: أن جملةَ قولِه: «وأعلمُ» معطوفةٌ على قولِه: ﴿إني أَعْلَمُ

(١) ينظر: الدر المصون ١/ ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٩٦، ٤١١ ،٤١٣، ٤١٤، ٤١٩، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤/ ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٥، ٥٧٩، ٥٩٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦٢٩، ٦/ ٤٢٩، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٥٦، ٤٦١، ٤٦٩، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٧، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٨، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٣٠، ٥٣٦، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠.

(٢) ينظر: الدر المصون ١/ ٢٦٠ ، ٢٩٠، ٣٠٨، ٣٤١، ٣٦٩، ٣٧٣ ، ٣٧٦، ٤/ ٦١٧، ٦/ ٤٦٤، ٤٦٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/ ٣٠٥، ٤/ ٥٤٣، ٥٥٨، ٦/ ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٩٠، ٥٥٠، ٥٦٦.

(٤) ينظر: السابق نفسه ١/ ٣٧٩، ٦/ ٤٧٥، ٤٧٦ .

(٥) من الآية (٣٣) من سورة البقرة .

(٦) من الآية (٣٠) من سورة البقرة .

غَيْبَ﴾ ، فتكونُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ، وقال أبو البقاء: إنه مستأنفٌ وليسَ محكيَّاً بالقولِ ، ثم جَوَّزَ فيه ذلك»(١).

٢- وفي إعراب قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ ﴾(٢) يقول: و ﴿مِن رَّبِّهِ﴾ متعلِّقٌ به(٣)، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ مجازاً، وأجاز أبو البقاء أن يكونَ في الأصلِ صفةً لـ(كلماتٍ) فلمَّا قُدِّم انتصَبَ حالاً، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ، و «كلماتٍ» مفعول به(٤).

٣- وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾(٥) يقول السمين الحلبي في إعراب (جهرة) : «قولُه تعالى: «جَهْرَةً» فيه قولان: أحدُهما: أنها مصدرٌ وفيها حينئذٍ قولان، أحدُهما: أنَّ ناصبَها محذوفٌ، وهو من لفظِها، تقديرُه: جَهَرْتُمْ جَهْرةً(٦) نقله أبو البقاء، والثاني: أنها مصدرٌ من نوعِ الفعلِ فَتَنْتَصِبُ انتصابَ القُرْفُصاء(٧) من قولك: «قَعَدَ القُرْفُصاء» ، «واشتمل الصَمَّاء» ... والثاني: أنها مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، وفيها حينئذ أربعةُ أقوالٍ، أحدُهما: أنه حالٌ من فاعل «نرى» أي: ذوي جَهْرَةٍ... والثاني: أنَّها حالٌ من فاعل «قُلْتم» ، أي: قلتم ذلك مجاهِرين، قاله أبو البقاء»(٨).

---

(١) الدر المصون ١/ ٢٧٠.

(٢) من الآية (٣٧) من سورة البقرة .

(٣) يريد أنه متعلق بالفعل (تلقى) .

(٤) الدر المصون ١/ ٢٩٥ ، وينظر: التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء ١/ ٥٤ ، وط المكتبة التوفيقية ١/ ٣١.

(٥) من الآية (٥٥) من سورة البقرة .

(٦) يقصد أنها مفعول لفعل محذوف من لفظها .

(٧) يقصد أنها نائب عن المفعول المطلق .

(٨) الدر المصون ١/ ٢٦٧- ٣٦٨ ، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٧.

ومن الأمثلة على الموضوعات الصرفية :

قوله في قراءة (هئت) من قوله تعالى : ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ ﴾(١) يعرض السمين الحلبي الآراء الواردة في توجيه هذه القراءة فيقول: «وجوَّز أبو البقاء أن تكون «هِئْتُ» هذه مِنْ: هاءَ يَهاء، كـ شاء يشاء»(٢).

ومن الأمثلة على القراءات :

ما ذكره السمين الحلبي عن العكبري في قراءة (عُشَاء) من قوله تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾(٣) يقول: «قال أبو البقاء: «ويُقرأ بضم العين،

---

(١) من الآية (٢٣) من سورة يوسف .

(٢) الدر المصون ٦/ ٤٦٤ ، وفي التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٥١ (ط التوفيقية) : «قَوْلُهُ تَعَالَى: (هَيْتَ لَكَ) : فِيهِ قِرَاءَاتٌ ؛ إِحْدَاهَا: فَتْحُ الْهَاءِ وَالتَّاءِ، وَيَاءٌ بَيْنَهُمَا. وَالثَّانِيَةُ: كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ بِكَسْرِ التَّاءِ. وَالثَّالِثَةُ: كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ بِضَمِّهَا ؛ وَهِيَ لُغَاتٌ فِيهَا. وَالْكَلِمَةُ اسْمٌ لِلْفِعْلِ ... وَالْقِرَاءَةُ الرَّابِعَةُ: بِكَسْرِ الْهَاءِ وَهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ وَضَمِّ التَّاءِ ؛ وَهُوَ عَلَى هَذَا فِعْلٌ مِنْ هَاءَ يَهَاءُ مِثْلَ: شَاءَ يَشَاءُ... وَالْقِرَاءَةُ الْخَامِسَةُ: هُيِّئْتُ لَكَ، وَهِيَ غَرِيبَةٌ. وَالسَّادِسَةُ: بِكَسْرِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ التَّاءِ».

(هَيْتَ): بفتح الهاء وسكون الياء وفتح التاء قراءة عاصم وأبي عمرو وحمزة والكسائي .

و(هَيْتُ) : بكسر الهاء وسكون الياء وضم التاء قراءة ابن كثير.

و(هِئتُ) : بكسر الهاء والهمز وضم التاء قراءة ابن عامر برواية هشام .

أما نافع فقد قرأ (هِيْتَ) بكسر الهاء وسكون الياء وفتح التاء وهي مروية عن ابن عامر .

وقرأ المدنيان ، وابن ذكوان بكسر الهاء وفتح التاء من غير همز .

ينظر: اتحاف فضلاء البشر / ٢٦٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٣٣، والنشر في القراءات العشر لابن الجوزي / ٢٩٤، وتفسير القرطبي / ١٤٣ والبحر المحيط ٥/ ٢٩٤، والحجة لابن خالوية / ١٩٤، وحجة القراءات / ٣٥٨، والسبعة / ٣٤٧، والغيث للصفاقسي / ٢٥٦، والكشف ٢/ ٢٨، والكشاف ٢/ ٣١٠، ومجمع البيان ٥/ ٣٢٢.

(٣) الآية (١٦) من سورة يوسف .

والأصل: عُشاة مثل غازٍ وغُزاة، فَحُذِفَتْ الهاءُ وزِيْدت الألف عوضاً منها، ثم قُلبت الألفُ همزةً»(١).

ومن الأمثلة على الموضوعات اللغوية :

ما ذكره السمين الحلبي في توجيهه لقراءة (شعفها) -بالعين- في (شغفها) -بالغين- من قوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾(٢) يقول: «وقال أبو البقاء لَمَّا حكى هذه القراءة: «مِنْ قولك: فلان مَشْعوفٌ بكذا، أي: مغرى به، وعلى هذه الأقوال فمعناها متقارب. وفرَّق بعضُهم بينهما فقال ابن زيد:» الشَّغَف يعني بالمعجمة في الحب، والشَّعَفُ في البغض «. وقال الشعبي:» الشَّغَف والمَشْغوف بالغين منقوطةً في الحُبِّ، والشَّعَفُ الجنون، والمَشْعوف: المجنون»(٣).

(١) الدر المصون ٦/ ٤٥٥، وفي التبيان في إعراب القرآن ، ط. التوفيقية ٢/ ٥٠ : «قَوْلُهُ تَعَالَى: (عِشَاءً) : فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ ظَرْفٌ ؛ أَيْ وَقْتَ الْعِشَاءِ... وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ جَمْعَ عَاشٍ، كَقَائِمٍ وَقِيَامٍ. وَيُقْرَأُ بِضَمِّ الْعَيْنِ ؛ وَالْأَصْلُ عُشَاةٌ، مِثْلَ غَازٍ وَغُزَاةٍ، فَحُذِفَتِ الْهَاءُ وَزِيدَتِ الْأَلِفُ عِوَضًا مِنْهَا، ثُمَّ قُلِبَتِ الْأَلِفُ هَمْزَةً... وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمَعَ فَاعِلًا عَلَى فِعَالٍ، كَمَا جُمِعَ فَعِيلٌ عَلَى فِعَالٍ لِقُرْبِ مَا بَيْنَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَتُؤَامٍ وَرُبَابٍ، وَهُوَ شَاذٌّ».

(٢) من الآية (٣٠) من سورة يوسف.

(٣) الدر المصون ٦/ ٤٧٦- ٤٧٧ .

المبحث الثاني

طريقة السمين الحلبي في الأخذ عن أبي البقاء العكبري

بالرجوع إلى كتاب الدر المصون للسمين الحلبي تجد أن السمين كان في أخذه عن أبي البقاء العكبري يراوح بين أخذ اللفظ المنقول كما هو، أو نقل معناه ومضمونه، وإن غلب عليه النقل باللفظ .

ففيما مجموعه مائة وثلاث مسائل نقل السمين في ثمان وخمسين(١) موضعًا اللفظ كما هو، وفي تسعة وثلاثين(٢) موضعًا نقل معنى اللفظ ومضمونه ، وفي موضعين(٣) خلط في نقله ، فنقل جزء باللفظ وآخر بالمعنى ، ولم يوفق في أربعة منها لم يكن نقله فيها صحيحًا .

فمن الأمثلة على نقله النص بلفظه :

١ - في قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾(٤) يقول السمين ناقلًا عن أبي البقاء العكبري سبب قراءة الرفع على الفتح في (فلا خوف):

---

(١) ينظر: الدر المصون ١/ ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٩٠، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٣٦، ٣٤١، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٩، ٣٩٦، ٤١١، ٤١٣، ٤٢٣، ٤٢٧، ٤/ ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٤٢ ، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٦١، ٥٦٦، ٥٧٩، ٥٩٣، ٦٠٥، ٦٠٧، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦/ ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٩٠، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٧، ٥١٨، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٣٠، ٥٣٦، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٣، ٥٥٠، ٥٥٨، ٥٦٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/ ٢٦٠، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٣٨، ٣٦٨، ٣٧٦، ٤١٤، ٤١٩، ٤٢٤، ٤/ ٥٣٣، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٨، ٥٦٠، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٥، ٦٠٥، ٦٠٩، ٦١٧، ٦٢٩، ٦/ ٤٢٩، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٥٣، ٤٦٤، ٤٧٥، ٥١٥، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٤٢، ٥٥٨، ٥٦٦.

(٣) ينظر: السابق نفسه ٤/ ٥٣٥ ، ٦/ ٥١٦ .

(٤) من الآية (٣٨) من سورة البقرة .

«قال أبو البقاء: لوجهَيْنِ، أحدُهما: أنه عُطِف عليه ما لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ وهو قولُه: (وَلَا هُمْ)لأنه معرفةٌ، و (لا)لا تعملُ في المعارِفِ، فالأَوْلى أن يُجْعَلَ المعطوفُ عليه كذلك لتتشاكلَ الجملتان» ، ثم نظَّره بقولِهم: «قام زيد وعمراً كلَّمْتُه» يعني في ترجيحِ النصب في جملة الاشتغالِ للتشاكل. ثم قال: «والوجهُ الثاني من جهة المعنى، وذلك أنَّ البناءَ يَدُلُّ على نفي الخوفِ عنهم بالكُلِّيَّة، وليس المراد ذلك، بل المرادُ نفيُه عنهم في الآخرةِ. فإنْ قيل: لِمَ لا يكونُ وجهُ الرفعِ أنَّ هذا الكلامَ مذكورٌ في جزاءِ مَنِ اتَّبع الهدى، ولا يَليق أن يُنْفَى عنهم الخوفُ اليسيرُ ويُتَوَهَّمَ ثبوتُ الخوفِ الكثير؟ قيل: الرفعُ يجوزُ أَنْ يُضْمَرَ معه نفيُ الكثيرِ، تقديرُه: لا خوفٌ كثيرٌ عليهم، فيُتَوَهَّمَ ثبوتَ القليلِ، وهو عكسُ ما قُدِّر في السؤال فبانَ أنَّ الوجهَ في الرفعِ ما ذكرنا» . انتهى»(١).

وبالرجوع إلى كتاب التبيان لأبي البقاء وجدت :« ... وَالرَّفْعُ وَالتَّنْوِينُ هُنَا أَوْجَهُ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَطَفَ عَلَيْهِ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلَا هُمْ) لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ وَ(لَا) لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ، فَالْأَوْلَى أَنْ يُجْعَلَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ ؛ لِيَتَشَاكَلَ الْجُمْلَتَانِ كَمَا قَالُوا فِي الْفِعْلِ الْمَشْغُولِ بِضَمِيرِ الْفَاعِلِ، نَحْوَ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا كَلَّمْتُهُ ؛ فَإِنَّ النَّصْبَ فِي عَمْرٍو أَوْلَى لِيَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلٍ، كَمَا أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ عَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ؛ وَذَلِكَ بِأَنَّ الْبِنَاءَ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْخَوْفِ عَنْهُمْ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ ذَلِكَ بَلِ الْمُرَادُ نَفْيُهُ عَنْهُمْ فِي الْآخِرَةِ. فَإِذَا قِيلَ: لِمَ لَا يَكُونُ وَجْهُ الرَّفْعِ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مَذْكُورٌ فِي جَزَاءِ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى، وَلَا يَلِيقُ أَنْ يَنْفِيَ عَنْهُمُ الْخَوْفَ الْيَسِيرَ، وَيَتَوَهَّمَ ثُبُوتَ الْخَوْفِ الْكَثِيرِ.

(١) الدر المصون ١/ ٣٠٥.

قِيلَ: الرَّفْعُ يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ مَعَهُ نَفْيُ الْكَثِيرِ ؛ تَقْدِيرُهُ: لَا خَوْفٌ كَثِيرٌ عَلَيْهِمْ، فَيُتَوَهَّمُ ثُبُوتُ الْقَلِيلِ، وَهُوَ عَكْسُ مَا قُدِّرَ فِي السُّؤَالِ، فَبَانَ أَنَّ الْوَجْهَ فِي الرَّفْعِ مَا ذَكَرْنَا»(١).

فترى أن السمين نقل قول أبي البقاء العكبري باللفظ دون أدنى تغيير .

٢- وفي قوله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾(٢) يرد السمين الحلبي رأي القائلين بأن (ذلكم) مفرد واقع موقع (ذانكم) المثنى، ويستشهد برأي أبي البقاء العكبري في رده الذي يقول فيه : « (ذَلِكُمْ) : قَالَ بَعْضُهُمُ الْأَصْلُ ذَانِكُمْ ؛ لِأَنَّ الْمُقَدَّمَ ذِكْرُهُ التَّوْبَةُ وَالْقَتْلُ فَأَوْقَعَ الْمُفْرَدَ مَوْقِعَ التَّثْنِيَةِ ؛ لِأَنَّ (ذَا) يَحْتَمِلُ الْجَمِيعَ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ (فَاقْتُلُوا) تَفْسِيرُ التَّوْبَةِ فَهُوَ وَاحِدٌ»(٣)، وقال السمين الحلبي رادًّا على هؤلاء : «قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ قال بعضُهم: «ذلكم» مفردٌ واقعٌ موقعَ «ذانكم» المثنَّى، لأنه قد تقدَّم اثنان: التوبة والقتلُ. قال أبو البقاء: «وهذا ليس بشيءٍ، لأنَّ قولَه: ﴿فاقتلوا﴾ تفسيرُ التوبةِ فهو واحدٌ»(٤) فترى أن ما ذكره أبو البقاء في التبيان هو ما نقله السمين الحلبي بلفظه في كتابه الدر المصون .

ومن الأمثلة على نقل السمين من أبي البقاء العكبري بالمعنى :

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٥ ط: عيسى البابي وشركاه، و١/ ٣٢ ط: المكتبة التوفيقية .

(٢) من الآية (٥٤) من سورة البقرة .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٤ ط: عيسى البابي وشركاه ، ١/ ٣٧ ط: المكتبة التوفيقية .

(٤) الدر المصون ١/ ٣٦٥ – ٣٦٦.

١- قوله في إعراب قوله تعالى: ﴿صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾(١) يقول السمين : «قوله: ﴿صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾ بجوز أن يكونَ «فاقعٌ» صفةً و «لونُها» فاعلٌ به، وأن يكونَ خبراً مقدماً، و «لونُها» مبتدأ مؤخر والجملةُ صفةٌ، ذكرها أبو البقاء»(٢).

ويقول أبو البقاء : «قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَاقِعٌ لَوْنُهَا) : إنْ شِئْتَ جَعَلْتَ ((فَاقِعٌ)) صِفَةً، وَلَوْنُهَا مَرْفُوعًا بِهِ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ خَبَرًا مُقَدَّمًا وَالْجُمْلَةُ صِفَةً»(٣).

٢- وكذلك قوله في معرض استعراضه لأوجه (فوق) من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾(٤) يقول : «قوله: (فَوْقَ) : فيه أوجه أظهرها: أنه منصوب باسم الفاعل قبله. والفوقيَّةُ هنا عبارة عن الاستعلاء والغلبة. والثاني: أنه مرفوع على أنه خبر ثان، أخبر عنه بشيئين أحدهما: أنه قاهرٌ، والثاني: أنه فوق عباده بالغلبة والقهر. الثالث: أنه بدلٌ من الخبر. الرابع: أنه منصوبٌ على الحالِ من

---

(١) من الآية (٦٩) من سورة البقرة .

(٢) الدر المصون ١/ ٤٢٤ ، وفي الوجهِ الأول نظرٌ، وذلك أن بعضَهم نقلَ أن هذه التوابعَ للألوانِ لا تعملُ عَمَلَ الأفعال. فإنْ قيل: يكونُ العملُ لصفراء لا لـ(فاقع) كما تقول: مررتُ برجلٍ أبيضَ ناصعٍ لونُه، فـ(لونُه) مرفوعٌ بـ(أبيض) لا بـ(ناصع)، فالجوابُ: أنَّ ذلك ههنا ممنوعٌ من جهةٍ أخرى، وهو أنَّ صفراء مؤنثٌ اللفظِ، ولو كانَ رافعاً ل «لونُها» لقيل: أصفرُ لونُها، كما تقول: مررت بامرأةٍ أصفرَ لونُها، ولا يجوز: صفراءَ لونُها، لأنَّ الصفةَ كالفِعْل، إلا أن يُقال: إنه لَمَّا أُضيف إلى مؤنثٍ اكتسَب منه التأنيثَ فعُومِل معاملتَه كما سيأتي ذِكْرُه. ويجوز أن يكونَ «لونُها» مبتدأً، و «تَسُرُّ» خبرَه، وإنما أَنَّث الفعلَ لاكتسابِه بالإضافةِ معنى التأنيث، أي: أن (لون) مذكر ، ولكنه أضيف إلى الضمير المؤنث (ها) فاكتسب منه التأنيث ، لذلك عاد الضمير المستتر في (تسر) عليه مؤنثًا ، وأنث الفعل لذلك.

ينظر: المصدر السابق، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٧٥ط:عيسى البابي وشركاه،و/ ٤٢ط:المكتبة التوفيقية .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٧٥ ط: عيسى البابي وشركاه ، و ١/ ٤٢ ط: المكتبة التوفيقية .

(٤) من الآية (١٨) من سورة الأنعام .

الضمير في «القاهر» كأنه قيل: وهو القاهرُ مُسْتعلياً أو غالباً، ذكره المهدوي وأبو البقاء»(١).

وبالرجوع إلى كتاب التبيان لأبي البقاء وجدت : «قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ): هُوَ مُبْتَدَأٌ وَالْقَاهِرُ خَبَرُهُ وَفِي «فَوْقَ» وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْقَاهِرِ؛ أَيْ: وَهُوَ الْقَاهِرُ مُسْتَعْلِيًا أَوْ غَالِبًا. وَالثَّانِي: هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْقَاهِرِ أَوْ خَبَرٌ ثَانٍ»(٢).

وهكذا تجد اتفاقًا في المعنى والمراد بين ما نقله السمين وما ذكره أبو البقاء .

ومن الأمثلة على النقل من أبي البقاء العكبري جامعًا بين اللفظ والمعنى ما ذكره في قراءة (نشاء) من قوله تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ ﴾(٣) ينقل السمين الحلبي عن أبي البقاء العكبري رأيه في فاعل (نشاء) بأنه ضمير يوسف لأن مشيئته من مشيئة الله، يقول :« وقرأ ابن كثير «نَشَاء» بالنون على أنها نونُ العظمةِ للهَّ تعالى، وجَوَّز أبو البقاء أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ يوسف قال: «لأنَّ مشيئته مِنْ مشيئة اللهَّ» وفيه نظرٌ لأنَّ نَظْم الكلامِ يَأْباه. والباقون بالياء على أنه ضمير يوسف. وجَوَّز الشيخ – أبو حيان- أن يكونَ الفاعلُ في قراءة الياء ضميرَ اللهَّ تعالى»(٤).

(١) الدر المصون ٤/ ٥٦٦. والخامس: أنها زائدةٌ، والتقدير وهو: القاهر عباده، ومثلُه: ﴿ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: ١٢] وهذا مردودٌ، لأن الأسماء لا تُزاد.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٥ ط: عيسى البابي وشركاه ، و١/ ٢٣٧ ط : المكتبة التوفيقية .

(٣) من الآية (٥٦) من سورة يوسف.

(٤) الدر المحيط ٦/ ٥١٦ . وينظر: السبعة / ٣٤٩، والحجة / ٣٦٠، والتيسير/ ١٢٩، والبحر المحيط ٥/ ٣٢٠.

وبالرجوع إلى كتاب التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري وجدت قوله: «وَ (يَشَاءُ) بِالْيَاءِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ يُوسُفَ. وَبِالنُّونِ ضَمِيرُ اسْمِ اللهِ عَلَى التَّعْظِيمِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ ضَمِيرَ يُوسُفَ ؛ لِأَنَّ مَشِيئَتَهُ مِنْ مَشِيئَةِ اللهِ»(١).

فتجد أن السمين قد نقل جزء بالمعنى وجزء باللفظ كما ترى .

وعلى الرغم من الدقة التي أبداها السمين أثناء نقله عن أبي البقاء العكبرى إلا أنني وجدت مواضع أخذ فيها السمين عن العكبري لم أجد لها أصلًا في التبيان ، ومن هذه المواضع :

١- في ذكر القراءات الواردة في (قِرْطَاسٍ) من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾(٢).ينسب السمين لأبي البقاء العكبري روايته لقراءة شاذة ، وهي قراءة ضم القاف من (قرطاس) ، فيقول: «والقِرْطاس: الصحيفة يُكتب فيها تكون من رَقٍّ وكاغد، بكسر القاف وضمها، والفصيح الكسر، وقرئ بالضم شاذاً نقله أبو البقاء والقِرْطاس: اسم أعجمي معرَّب، ولا يقال قرطاس إلا إذا كان مكتوباً»(٣).

وبالرجوع إلى التبيان وجدت أن أبا البقاء العكبري يرى أن (القرطاس) بكسر القاف وفتحها ، ولم يذكر ضم القاف ، يقول: «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي قِرْطَاسٍ﴾ : نَعْتٌ لِـ(كِتَابٍ). وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ(كِتَابٍ) عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ لَهُ. وَالْكِتَابُ هُنَا: الْمَكْتُوبُ فِي

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٣٦ ط: عيسى البابي وشركاه ، و٢/ ٥٥ ط: المكتبة التوفيقية .

(٢) الآية (٧) من سورة الأنعام .

(٣) الدر المصون ٤/ ٥٤٣، وقوله تعالى: ﴿فِي قِرْطَاسٍ﴾ : يجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ(كتاب)، سواء أريد بـ(كتاب) المصدرُ أم الشيء المكتوب، ويجوز أن يتعلَّق «في قرطاس» بـ «نَزَّلْنا». وينظر: البحر المحيط ٤/ ٦٦.

الصَّحِيفَةِ لَا نَفْسُ الصَّحِيفَةِ. وَالْقِرْطَاسُ بِكَسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِهَا لُغَتَانِ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا»(١).

هذا هو المذكور في كتاب التبيان لأبي البقاء ولا أدري من أين أتى السمين بهذه الرواية ونسبها إليه؟ ولعله وجدها في نسخة أخرى للتبيان لم تصل إلينا .

٢- وفي إعراب قوله تعالى : ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ﴾(٢) نسب السمين الحلبي إلى أبي البقاء العكبري رأيًا لم يقله في إعراب قوله : (بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ) حيث يقول السمين: « قوله: (بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ) يجوز في هذا الجارِّ وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بـ (يَجْحَدون)، وهو الظاهرُ الذي لا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه وجَوَّز أبو البقاء أن يتعلَّق بـ(الظالمين)، قال:« كقوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَا﴾(٣)، وهذا الذي قاله ليس بجيد، لأن الباءَ هناك سببيةٌ، أي: ظلموا بسببها، والباء هنا معناها التعدية، وهنا شيءٌ يتعلق به تعلُّقاً واضحاً، فلا ضرورة تدعو إلى الخروج عنه. وفي هذه الآية إقامةُ الظاهرِ مُقامَ المضمر، إذ الأصل: ولكنهم يَجْحدون بآيات الله، ولكنه نَبَّه على أن الظلمَ هو الحاملُ لهم على الجُحود»(٤).

والحق أن هذا الرأي ليس لأبي البقاء العكبري ، وإنما ينقله عن غيره ، يقول أبو البقاء: «(بِآيَاتِ اللهِ) : الْبَاءُ تَتَعَلَّقُ بِـ (يَجْحَدُونَ) . وَقِيلَ: تَتَعَلَّقُ بِـ(الظَّالِمِينَ)؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا﴾(٥)»(٦)، فأبو البقاء يروى القول

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٢ ط: عيسى البابي وشركاه ، و١/ ٢٣٦ ، ط: المكتبة التوفيقية .

(٢) من الآية (٣٣) من سورة الأنعام .

(٣) من الآية (٥٩) من سورة الأنعام .

(٤) الدر المصون ٤/ ٦٠٤- ٦٠٥ .

(٥) من الآية (٥٩) من سورة الإسراء .

(٦) التبيان في إعراب ١/ ٤٩١ ط: عيسى البابي وشركاه ، و١/ ٢٤٠ ط: المكتبة التوفيقية .

بتعلق الجار والمجرور بـ(الظالمين) عن مجهول لم يسمه باسمه ، ولكن السمين نسب القول إليه.

٣- وفي الموضع الثالث ينسب السمين لأبي البقاء العكبري تقديرًا لم يقل به، وذلك عند ذكره لإعراب قوله : (كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ) من قوله تعالى : ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ ﴾(١)، فيقول: «قوله: (كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ) في هذه الكافِ أوجهٌ: أحدُها: أنَّها في محلِّ نصب، فقدَّره الزمخشري: «مثل ذلك التثبيت ثَبَّتناه» . وقَدَّره الحوفي: «أَرَيْناه البراهين بذلك» وقَدَّره ابن عطية: «جَرَتْ أفعالُنا وأقدارُنا كذلك لِنَصْرِفَ» ، وقدَّره أبو البقاء «نُراعيهِ كذلك» .الثاني: أن الكاف في محلِّ رفعٍ، فقدَّره الزمخشري وأبو البقاء: «الأمر مثل ذلك» . وقدَّره ابن عطية «عِصْمَتُه كذلك» . وقال الحوفي: «أَمْرُ البراهين كذلك» ، ثم قال: «والنصبُ أجودُ لمطالبة حروف الجرِّ للأفعال أو معانيها»(٢).

(١) من الآية (٢٤) من سورة يوسف .

(٢) الدر المصون ٦/ ٤٦٩ ، والثالث: أنَّ في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، تقديره: هَمَّتْ به وهمَّ بها كذلك، ثم قال: «لولا أن رأى برهان ربه لنصرِفَ عنه ما همَّ بها» هذا نصٌّ ابن عطية. وليس بشيءٍ، إذ مع تسليمِ جواز التقديم والتأخير لا معنى لِما ذكره.

وقال الشيخ -أبو حيان-: وأقولُ إن التقدير: مثلَ تلك الرؤية أو مثل ذلك الرأي نُرِي براهينَنا لِنَصْرِفَ عنه، فتجعل الإشارة إلى الرأي أو الرؤية، والناصبُ للكاف ممَّا دَلْ عليه قولُه: ﴿لولا أَن رَّأَى بُرۡهَانَ رَبِّهِۦ﴾ و(لِنَصْرِفَ) متعلِّقٌ بذلك الفعلِ الناصب للكاف.

ينظر: المصدر السابق ، والكشاف ٢/ ٣١٢، والمحرر الوجيز ٩/ ٢٨١، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٢٩ ط: عيسى البابي وشركاه ، و٢/ ٥١-٥٢ ط: المكتبة التوفيقية ، والبحر المحيط ٥/ ٢٩٦.

وبالرجوع إلى كتاب التبيان لأبي البقاء العكبري ومعاودة النظر فيه ، وجدت أن أبا البقاء قد ذكر ما يأتي : «(كَذَلِكَ) : فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ؛ أَيْ الْأَمر كَذَلِك ، وَقيل فِي مَوضِع نصب أَي رُؤْيَةٌ كَذَلِكَ. وَاللَّامُ فِي (لِنَصْرِفَ) مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمَحْذُوف»(١).

فموضع النصب الذي نسبه السمين إلى أبي البقاء لم يقل به ، وإنما نقله عن غيره وليس كذلك فقط ، وإنما كان التقدير الذي نسبه إليه غير التقدير الموجود في كتاب التبيان لأبي البقاء .

والله أعلى وأعلم .

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٢٩ ط: عيسى البابي وشركاه ، و ٢/ ٧٢٩ ، و٢/ ٥١ -٥٢ ط : المكتبة التوفيقية .

المبحث الثالث

طرق وأساليب ردَّ السمين الحلبي كلام أبي البقاء العكبري

إذا نظرت إلى عدد المسائل التي رد السمين الحلبي فيها رأي أبي البقاء العكبري تجد أنها بلغت سبعًا وثلاثين مسألة ، ويلاحظ على هذه المسائل أن السمين كان يرد رأي العكبري بتضعيفه ، ويظهر على عبارات السمين أنها عبارات غير عنيفة في رده حيث غلب عليه عبارة « وفيه نظر» حيث استعملها في أغلب المسائل التي رد فيها على أبي البقاء العكبري(١)، ومن الأمثلة على ذلك :

١- يقول في إعرابه لقوله تعالى: (مِن رَّبِكُمْ) من قوله تعالى : ﴿وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾(٢) يرى السمين أن (من ربكم) متعلق بـ(بلاء) ، و(من)لابتداء الغاية مجازًا، ثم يعرض رأي أبي البقاء فيقول: « وقال أبو البقاء: هو رفعٌ صفةٌ لـ «بلاء»فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، وفي نظرٌ، من حيث إنه إذا اجتمع صفتان، إحداهما صريحةٌ والأخرى مُؤَوَّلةٌ قُدِّمَتِ الصريحةُ، حتى إنَّ بعضَ الناسِ يَجْعلُ ما سِواه ضرورةً»(٣). فتجد أنه رد رأي أبي البقاء ، وعلل لهذا الرد .

٢- وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ ﴾(٤) ينقل السمين عن العكبري إعرابه لقوله : (وإذ فرقنا بكم البحر) ، فيقول: «وقال –أيضاً- أي: (أبو البقاء): و (بكم) في موضعِ نصبٍ مفعولٌ ثانٍ لـ(فَرَقْنا)، و (البحرَ) مفعولٌ أولُ، والباءُ هنا في معنى اللام، وفيه نظرٌ؛ لأنه على تقديرِ تسليم كون الباءِ بمعنى اللام فتكونُ لام العلَّةِ، والمجرورُ بلام العلةِ لا يُقال:

(١) ينظر: الدر المصون ١/ ٣٤١، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٧٣، ٤١٤، ٤٢٤، ٤/ ٥٥٥، ٦/ ٥١٦، ٥٢٣، ٥٥٨، ٥٥٩.

(٢) من الآية (٤٩) من سورة البقرة .

(٣) الدر المصون ١/ ٣٤٨ ، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦١، وط: المكتبة التوفيقية ١/ ٣٦ .

(٤) من الآية (٥٠) من سورة البقرة .

إنَّه مفعولٌ ثانٍ، لو قلتَ: ضَرَبْتُ زيداً لأجلِك، لا يقولُ النحوي: «ضَرَبَ» يتعدَّى لاثنين إلى أحدهما بنفسه والآخر بحرفِ الجر»(١). فرد إعراب العكبري وعلل لهذا الرد مفندًا قوله من كل جانب.

كما استعمل بقلة عبارات أخرى منها (غير مرض) ، ومن ذلك قوله في إعراب قوله تعالى: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾(٢) : « قوله: (مِن طَيِّبَاتِ) « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ أو للتبعيضِ، وقال أبو البقاء: أو لبيانِ الجنسِ والمفعولُ محذوفٌ أي: كُلوا شيئاً من طيبات ، وهذا غيرُ مُرْضٍ، لأنه كيف يُبَيَّنُ شيءٌ ثم يُحْذَفُ؟»(٣). واستعمل – أيضًا – عبارة (غير واضح) ، وهذا ظاهر حين أعرب قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾(٤) فيقول في إعراب (منها) من (ولا يؤخذ منها شفاعة): «و«منها»(٥) متعلِّقٌ بـ «يُقْبل» و «يُؤْخذ» ، وأجاز

(١) الدر المصون ١/ ٣٤٩ ، وفي التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٢ ،وط: المكتبة التوفيقية ١/ ٣٦ يقول أبو البقاء : «بِكُمْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَالْبَحْرُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَالْبَاءُ هُنَا فِي مَعْنَى اللَّامِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: بِسَبَبِكُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمُعَدِّيَةُ كَقَوْلِكَ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَفْرَقْنَاكُمُ الْبَحْرَ، وَيَكُونُ فِي الْمَعْنَى ...، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ لِلْحَالِ ؛ أَيْ فَرَقْنَا الْبَحْرَ، وَأَنْتُمْ بِهِ، فَيَكُونُ إِمَّا حَالًا مُقَدَّرَةً أَوْ مُقَارِنَةً».

(٢) من الآية (٥٧) من سورة البقرة .

(٣) الدر المصون ١/ ٣٧ وفي التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٣ – ٦٤ وط: المكتبة التوفيقية١/ ٣٧ يقول أبو البقاء : (كلوا من طيبات) (من) هنا للتبعيض أو لبيان الجنس ، والمفعول محذوف ، والتقدير : كلوا شيئًا من طيبات».

(٤) من الآية (٤٨) من سورة البقرة .

(٥) يقول السمين : «قوله: ﴿وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ هذه الجملةُ عَطْفٌ على ما قبلها فهي صفةٌ –أيضاً– لـ (يوماً) ، والعائدُ منها عليه محذوفٌ كما تقدَّم، أي: ولا يُقبل منها فيه شفاعةٌ. و «شفاعةٌ» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه– يقصد نائب فاعل–، فلذلك رُفِعَتْ، وقُرئ: «يُقْبَل» بالتذكير والتأنيثِ، فالتأنيثُ لِلَّفْظِ، والتذكيرُ لأنه مؤنثٌ مجازيٌّ، وحَسَّنَهُ الفصلُ. وقُرئ: «ولا يَقْبل» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى. و «شفاعةً» مفعولاً به. و ﴿لاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ صفةٌ أيضاً، والكلامُ فيه واضحٌ».

الدر المصون ١/ ٣٣٨، وينظر: السبعة في القراءات / ١٥٤، والبحر المحيط ١/ ١٩٠، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٥ ط: المكتبة التوفيقية.

أبو البقاء أن يكونَ نصباً على الحال، لأنه في الأصلِ صفةٌ لـ(شفاعة) و(عدل)، فلمَّا قُدِّم عليهما نُصِبَ على الحالِ، ويتعلَّقُ حينئذٍ بمحذوفٍ، وهذا غيرُ واضحٍ، فإنَّ المعنى مُنْصَبٌّ على تعلُّقِهِ بالفعلِ»(١).

كذلك من العبارات التي استعملها في رده على أبي البقاء ، قوله : «لا يسلم من شذوذ» وهذا واضح حين عرض الآراء الواردة في وزن كلمة (آية) من قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ ﴾(٢) يقول: «واختلف النحويون في وَزْنِها: فمذهب سيبويه والخليلِ أنها «فَعَلَة»، والأصل: أَيَية - بفتح العين- تحرَّكَتِ الياء وانفتح ما قبلَها فَقُلِبت ألفاً، وهذا شاذٌ، لأنه إذا اجتمع حرفا عِلة أُعِلَّ الأخيرُ، لأنه مَحَلُّ التغيرِ نحو: هوى وحوى، ومثلُها في الشذوذِ: غاية وطاية وراية... (٣) ومذهبُ الفرَّاء أنَّها «فَعْلة» -بسكونِ العين- واختاره أبو البقاء قال: لأنها من تَأَيَّا القوم أي اجتمعوا، وقالوا في الجمع: آياء، فَظَهَرَتِ الياءُ الأولى ، والهمزةُ الأخيرةُ بدلٌ من ياء، ووزنُه أَفْعال، والألفُ الثانيةُ بدلٌ من همزةٍ هي فاءُ الكلمة، ولو كانَتْ عينُها واواً لقالوا في الجمع، آواء، ثم إنهم قَلَبوا الياءَ الساكنةَ ألفاً على غيرِ قياس» انتهى. يعني أنَّ حرفَ العلَّةِ لا يُقْلَبُ حتى يَتَحَرَّكَ

(١) الدر المصون ١/ ٣٣٨، والضمير في (منها) يعود على (نفس) الثانية لأنها أقرب مذكور ، ويجوز أن يعود على الأولى ؛ لأنها هي المحدث عنها، ويجوز أن يعود الضمير الأول على الأولى ، وهي للنفس الجازية ، والثاني يعود على الثانية المجزي عنها ، وهذا مناسب.

(٢) من الآية (٣٩) من سورة البقرة.

(٣) ومذهبُ الكسائي أن وَزنَها آيِيَة على وزن فاعِلة، فكانَ القياسُ أن يُدْغَمَ فيقال: آيَّة كـ(دابَّة) إلا أنه تُرِكَ ذلك تخفيفاً، فحذَفُوا عينَها كما خفَّفوا كَيْنونة والأصل: كيَّنونة - بتشديد الياء- وضَعَّفُوا هذا بأنَّ بناءَ كيَّنونة أثقلُ فناسَبَ التخفيفُ بخلافِ هذه. الدر المصون ١/ ٣٠٨ ، وينظر: شرح الشافية ٣/ ١١٨، والممتع لابن عصفور ٢/ ٥٨٢.

وينفتحَ ما قبله»(١)، ثم يقول بعد عرضه الآراء : «فهذه ستةُ مذاهبَ لا يَسْلَمُ كلٌّ واحدٍ منها من شذوذٍ»(٢).

فتجد أنه عرض الآراء الواردة فيها ولم يبين لنا مذهبًا قويًا ، بل حكم عليها بالضعف ، وأن كل واحد منها لا يسلم من شذوذ ، ومنها رأي لأبي البقاء العكبري.

كما استخدم عبارة (وهذا الذي قاله موهم) في رده على رأي أبي البقاء العكبري، واستخدم هذا في مواطن منها قوله عند إعراب قوله تعالى : ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾(٣). ««لولا» هذه حرفُ امتناعٍ لوجودٍ، والظاهرُ أنها بسيطةٌ، وقال أبوالبقاء: هي مركبةٌ من (لَوْ) و(لا) (٤) ... والمرفوعُ بعدها مبتدأٌ خلافاً للكسائي حيث رَفَعَهُ بفعلٍ مضمر، وللفراء حيث قال: مرفوعٌ بنفس «لولا »، وخبرُه واجبُ الحذف للدلالةِ عليه وسَدِّ شيءٍ مَسَدَّه وهو جوابُها، والتقديرُ: ولولا فضلُ اللهِ كائنٌ أو حاصل، ولا يجوز أن يُثْبَتَ إلا في

(١) ينظر: الدر المصون ١/ ٣٠٧ – ٣٠٩ (بتصرف) ، وذهبَ بعضُ الكوفيين إلى أن وزنها أَيِيَة، بكسر العين مثل: نَبِقَة فَأُعِلَّ، وهو في الشذوذِ كمذهبِ سيبويه والخليل. وقيل وزنُها: فَعُلَة بضم العين، وقيل أصلُها: أياة بإعلال الثاني، فَقُلبت بأَنْ قُدِّمَتِ اللامُ وأُخِّرَتِ العينُ وهو ضعيفٌ. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٢– ٣٣ (ط: المكتبة التوفيقية) .

(٢) الدر المصون ١/ ٣٠٩.

(٣) من الآية (٦٤) من سورة البقرة .

(٤) و(لو) قبل التركيبِ يمتنعُ بها الشيءُ لامتناع غيره، و(لا) للنفي، والامتناعُ نفيٌ في المعنى، وقد دَخَلَ النفيُ بـ (لا) على أحد امتناعي لو، والنفيُ إذا دخل على النفي صار إيجاباً، فمِنْ هنا صار معنى(لولا) هذه يمتنع بها الشيءُ لوجودِ غيره، وهذا تكلُّفُ ما لا فائدةَ فيه.ينظر: الدر المصون ١/ ٤٠٩ – ٤١٠ .

ضرورة شعر(١) ... وقال أبو البقاء: «ولَزِمَ حَذْفُ الخبر للعلمِ به وطولِ الكلام، فإن وَقَعَتْ (أَنْ) بعدها ظَهَر الخبرُ، كقولِه: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾(٢) فالخبرُ في اللفظ لـ (أنَّ) وهذا الذي قاله مُوْهِمٌ، ولا تعلُّق لخبرِ (أنَّ) بالخبر المحذوف ولا يُغْني عنه البتةَ فهو كغيرِه سواء، والتقدير: فلولا كونُه مُسَبِّحاً حاضرٌ أو موجود، فأيُّ فائدةٍ في ذكره لهذا؟»(٣).

واستعمل – كذلك – عبارة (لا يجوز) ، وهذا واضح في إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾(٤) يقول السمين الحلبي : «قوله: {إِن شَآءَ الله} هذا

---

(١) ولذلك لُحِّن المعري في قوله من بحر الوافر:

يُذيبُ الرُّعْبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسالا

حيث أَثْبتَ خبرَها بعدها، هكذا أطلقوا. وبعضُهم فصَّل فقال: إنْ كان خبرُ ما بعدها كوناً مطلقاً فالحذفُ واجبٌ، وعليه جاء التنزيلُ وأكثرُ الكلام، وإن كان كوناً مقيداً فلا يَخْلو: إمّا أَنْ يَدُل عليه دليلُ أو لا، فإنْ لم يَدُلَّ عليه دليلٌ وجَبَ ذِكْرُه، نحو قولِه عليه السلامُ: «لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بكفر» وإنْ دَلَّ عليه دليلٌ جاز الذكرُ والحذف، نحو: لولا زيدٌ لغُلِبْنا، أي شجاع، وعليه بيتُ المعري. ينظر: الدر المصون ١/ ٤١٠- ٤١١ ، والمقرب لابن عصفور ١/ ١٨٤، ومغني اللبيب / ٣٠٢، وشروح سقط الزند ١/ ١٠٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٢١٦ ، وفتح الباري في شرح صحيح البخاري٣/ ٤٣٩ ، ورواه مسلم في صحيحه باب الحج ٢/ ٩٦٨ والضمير في «منه» للسيف، وسنن ابن ماجة –باب الطواف بالحجر رقم ٢٩٥٥ ، والمطالع السعيدة / ١٩١، وهمع الهوامع ١/ ١٠٤، وشفاء العليل ١/ ٢٧٥، وأوضح المسالك ١/ ٢٢١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٩.

(٢) الآية (١٤٣) من سورة الصافات .

(٣) الدر المصون ١/ ٤٠٩- ٤١١ (بتصرف) ، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤١ ط: المكتبة التوفيقية ، وشرح ابن عقيل ١/ ٢١١- ٢١٦ ، والمقرب لابن عصفور ١/ ١٨٤ ، ومغني اللبيب / ٣٠٢.

(٤) من الآية (٧٠) من سورة البقرة .

شرطٌ جوابُه محذوفٌ لدلالةِ (إنْ) وما في حَيِّزها عليه، والتقدير: إن شاء اللهُ هدايتَنا للبقرة اهتدَيْنا، ولكنهم أَخرجُوه في جملةٍ اسميةٍ مؤكَّدة بحرفَيْ تأكيدٍ مبالغةً في طَلَب الهداية، واعترضوا بالشرطِ تيمُّناً بمشيئةِ الله تعالى. و «لمهتدونَ» اللامُ لامُ الابتداءِ داخلةٌ على خبرِ «إنَّ». وقال أبو البقاء: «جوابُ الشرط (إنَّ) وما عملت فيه عند سيبويه، وجاز ذلك لمَّا كان الشرطُ متوسطاً، وخبرُ (إنَّ) هو جوابُ الشرط في المعنى، وقد وقع بعدَه، فصار التقديرُ: إنْ شاء اللهُ اهتدينا. وهذا الذي قاله لا يَجُوز، فإنه متى وقعَ جواب الشرطِ ما لا يَصْلُح أنْ يكونَ شرطاً وجَبَ اقترانُه بالفاء، وهذه الجملةُ لا تَصْلح أن تقعَ شرطاً، فلو كانَتْ جواباً لَزِمَتْها الفاءُ، ولا تُحْذَفُ إلا ضرورةً»(١).

وكان يرد رأي أبي البقاء العكبري – كذلك – بعبارة (لا دليل فيه) ، ومن مواطن استخدام هذه العبارة قوله في إعراب (سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ) من قوله تعالى :﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾(٢): «و(سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ) يجوز أن يكونا على بابهما من المصدرية ويكونان مضافين للفاعل، وأجاز أبو البقاء أن يكونا واقعين موقع المفعول به، أي: مُسَرَّكم ومَجْهوركم، واستدل بقوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُون ﴾(٣) ولا دليلَ فيه لأنه يجوز أن تكون «ما» مصدرية و «ما» في «ما تكسبون»(٤) يحتمل أن تكون مصدريةً – وهو الأليق

(١) الدر المصون ١/ ٤٢٧ ، وينظر كذلك ٤/ ٦١٢- ٦١٣ ، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٣ ط: المكتبة التوفيقية .

(٢) من الآية (٣) من سورة الأنعام .

(٣) من الآية (٧٧) من سورة البقرة .

(٤) من الآية (٣) من سورة الأنعام : ﴿وَيَعْلَمُ مَا يَكْسِبُونَ ﴾.

لمناسبة المصدَرَيْن قبلها - وأن تكون بمعنى (الذي)» (١). فرد رأيه بقوله : (ولا دليل فيه).

وكذلك ردَّ رأي العكبري بعبارة (والظاهر خلافه) ، وقد وردت هذه العبارة في معرض حديثه عن إعراب (بيني) من قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾(٢) يقول: « قوله: ﴿بِيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ متعلِّقٌ بـ« شيهد» وكان الأصل: قل الله شهيد بيننا فكُرِّرَتْ «بين» توكيداً، وهو نظير قوله:

فأيِّي مَا وَأَيُّكَ كَانَ شَرًّا فَسِيقَ إلى المَقَامَةِ لَا يَرَاهَا(٣)

وقوله:

يَا ربَّ مُوسَى أَظَلِمي وأَظْلَمُهْ فَاصْبُبْ عليه مَلِكاً لا يَرْحَمُهْ(٤)

---

(١) الدر المصون ٤/ ٥٣٣ ، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٣٥ ط: المكتبة التوفيقية .

(٢) من الآية (١٩) من سورة الأنعام .

(٣) البيت من بحر الوافر ونسب إلى العباس بن مرداس كما في الكتاب ١/ ٣٩٩، وشرح المفصل ٢/ ١٣١ ، ولسان العرب «أيَا» ، وخزانة الأدب ٢/ ٢٣٠.

وخرجه صاحب الخزانة على أنه ضرورة والقياس المستعمل : فأينا كان شرًّا من صاحبه ، و(ما) زائدة للتوكيد ، و(أيي) مبتدأ ، و(أيك) معطوف عليه ، واسم (كان) ضمير أي : أينا ، و(شرًّا) خبره ، والجملة خبر لمبتدأ ، وروي (فقيد) بدل (فسيق) .

(٤) البيت من بحر الرجز رواه أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر عن أحمد بن يحيى ثعلب، ورواه ابن عقيل في شرح التسهيل : سلط عليه ملكًا لا يرحمه ، بدل : فاصبب عليه ملكًا لا يرحمه .

وعبد القادر البغدادي في خزانة الأدب واستشهد به على رفع (أَظْلِمي وَأَظْلَمُه) بالابتداء ، والخبر الجملة الدعائية ، ويجوز نصبهما على الاشتغال ، وجعله ضرورة .

وينظر: الدر المصون ٢/ ١٠ ، وشرح التصريح ١/ ٢٩٩، وخزانة الأدب ٢/ ٢٣١، وهمع الهوامع ١/ ١١٠، والدرر اللوامع ١/ ٨٠، وحكم عليه السمين بالشذوذ ، وسوغ ذلك كون (أظلم) الثاني مقحمًا كأنه قال: أظلمنا .

وقوله:

فلـئِنْ لَقِيْتُـك خـالِيَيْنِ لَـتَعْلَمَنْ أيِّي وأيُّك فارسُ الأحزابِ(١)

والجامع بينها أنه لَمَّا أضاف إلى الياء وحدها احتاج إلى تكرير ذلك المضاف.

وجَوَّز أبو البقاء أن يكون «بيني» متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفة لـ(شهيد) فيكون في محل رفع، والظاهر خلافه»(٢).

ورد رأيه في موطن آخر بعبارة (وهو ضعيف) تصريحًا لا تلويحًا ، ولعل هذه العبارة وما سيأتي بعدها من عبارات هي أشد العبارات التي استعملها السمين في رده على أبي البقاء العكبري ، حيث يقول في إعرابه قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾(٣): « يجوز في «ما» هذه وجهان، أظهرهما: أنها كافة ل «إنَّ» عن عملها، و «هو» مبتدأ، و «إله» خبر و«واحد» صفته. والثاني: أنها موصولة بمعنى الذي و «هو» مبتدأ «وإله» خبره، وهذه الجملةُ صلةٌ وعائد، والموصول في محل نصب اسماً ل «إن» ، و «واحد» خبرها. والتقدير: إن الذي هو إله واحد، ذكره أبو البقاء، وهو ضعيفٌ »(٤).

---

(١) البيت من بحر الكامل ، وذكر غير منسوب في الدرر اللوامع ٥/ ٣٢، وشرح التصريح ٢/ ٢٤ ، و١٣٨، والمحتسب لابن جني ١/ ٢٥٤ ، ومغني اللبيب / ١٤١، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٢٢، وهمع الهوامع ٢/ ٥١.

والشاهد فيه: (أيي وأيك) حيث أضاف (أي) إلى مفرد معرفة لأنه تكرر ، ولولا هذا التكرير لم تجز إضافته للمعرفة المفردة ، وقد سوغ هذا أنه عطف عليها مثلها بالواو . وينظر: الدر المصون ٣/ ١٦٧ ، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٥، وشرح الأشموني / ٦٢.

(٢) الدر المصون ٤/ ٥٦٧- ٥٦٨ ، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٣٨ ط: المكتبة التوفيقية .

(٣) من الآية (١٩) من سورة الأنعام .

(٤) الدر المصون ٤/ ٥٦٩ ، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٣٨ ط:المكتبة التوفيقية ، ويدل على صحة الوجه الأول تعينه في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[النساء: ١٧١] ، إذ لا يجوز أن تكون موصولة لخلو الجملة من ضمير الموصول.

وكذلك استعمل عبارة (ليس بجيد) ، ومن ذلك ما ذكره حين عرض لإعراب قوله: (بآيات الله) من قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾(١) يقول: «قوله: ﴿بِآيَاتِ الله﴾ يجوز في هذا الجارِّ وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بـ«يَجْحَدون»، وهو الظاهرُ الذي لا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه وجَوَّز أبو البقاء أن يتعلَّق بـ(الظالمين)، قال: كقوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ الناقة مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَا﴾(٢)، وهذا الذي قاله ليس بجيد، لأن الباءَ هنا سببيةٌ، أي: ظلموا بسببها، والباء هنا معناها التعدية، وهنا شيءٌ يتعلق به تعلُّقاً واضحاً، فلا ضرورة تدعو إلى الخروج عنه»(٣).

فرد رأي العكبري بقوله : « ليس بجيد» وعلل سبب الرد باختلاف دلالة الباء لما استدل به أبو البقاء فالمقام غير المقام.

كما استعمل عبارة (فيه بُعُد) في رده رأيه ومن ذلك ما ذكره حين عرض لحذف الهمزة في قراءة من حذفها في (أرأيتكم) من قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ ﴾(٤) قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُكُم﴾ : يجوز نَقْلُ حركة همزة الاستفهام إلى لام «قُلْ» وتحذف الهمزة تخفيفاً وهي قراءة ورش(٥)، وهو تسهيل

(١) من الآية (٣٣) من سورة الأنعام .

(٢) من الآية (٥٩) من سورة الإسراء .

(٣) الدر المصون ٤/ ٦٠٤ – ٦٠٥ وفي هذه الآية إقامة الظاهر مقام المضمر ، إذ الأصل : ولكنهم يجحدون بآيات الله ، ولكنه نبه على أن الظلم هو الحامل لهم على الجحود . وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٤٠ ط: المكتبة التوفيقية .

(٤) من الآية (٤٠) من سورة الأنعام .

(٥) عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو شيخ القراء بالديار المصرية ، لقبه نافع بـ ورش لشدة بياضه ،توفي بمصر سنة ١٩٧هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٩٥.

مطرَّد(١) ...وفي كيفيَّةِ حَذْفِ هذه الهمزة ثلاثةُ أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنه اسْتُثْقِلَ الجمعُ بين همزتين في فِعْلٍ اتصل به ضمير، فَخَفَّفَه بإسقاط إحدى الهمزتين، وكانت الثانيةُ أَوْلى لأنها حَصَل بها الثقلُ، ولأنَّ حَذْفَها ثابتٌ في مضارع هذا الفعل نحو أرى، ويرى، ونرى، وترى، ولأنَّ حذف الأولى يُخِلُّ بالتفاهم إذ هي

(١) وأرأيتكم هذه لها أحكام تختص بها، وأقوال اختلفوا فيها، فإذا كانت «أرأيْتَ» بصَريَة أو عِلْميةَ باقيةَ على معناها ،أو التي لإصابة الرئة كقولهم: «رَأَيْتُ الطائر» أي: أصبت رِئَته، لم يَجُزْ فها تخفيفُ الهمزةِ التي هي عينُها، بل تُحَقَّق ليس إلا، أو تُسَهَّل بينَ بينَ من غير إبدال ولا حذف، ولا يجوز أن تَلْحَقَها كافٌ على أنها حرف خطاب، بل إن لحقتها كاف كانت ضميراً مفعولاً أولَ ويكون مطابقاً لما يُراد به من تذكير وتأنيثٍ وإفراد وتثنية وجمع، وإذا اتَّصَلَتْ بها تاءُ خطاب لَزِم مطابقتُها لما يُراد بها ممَّا ذُكِر، ويكون ضميراً فاعلاً نحو: أرأيتم، أرأيتما، أرأيتنَّ، ويدخلها التعليق والإلغاء. وإن كانت العِلْميَّةَ التي بمعنى «أخبرني» -تضمينًا- اختصَّتْ بأحكامٍ أُخَرَ منها: أنه يجوز تسهيل همزتها بإبدالها ألفاً، وهي مَرْوِيَّةٌ عن نافع من طريق ورش، والنحاةُ يَسْتَضْعِفُون إبدالَ هذه الهمزةِ ألفاً، بل المشهورُ عندهم تسهيلُها بين بين، وهي الرواية المشهورة عن نافع، لكنه قد نَقَل الإبدالَ المحض قطربٌ وغيرُه من اللغويين. قال بعضهم: «هذا غَلَطٌ غُلِطَ عليه» -أي على نافع- وسببُ ذلك أن يؤدِّي إلى الجمع بين ساكنين فإن الياء بعدها ساكنة. ونقل أبو عبيد القاسم بن سلام عن أبي جعفر ونافع وغيرهما من أهل المدينة أنهم يُسْقطون الهمزة، ويَدَّعون أن الألف خَلَفٌ منها، وقال مكي القيسي: «وقد رُوي عن ورش إبدالُ الهمزة ألفاً، لأن الرواية عنه أنه يَمُدُّ الثانية، والمدُّ لا يتمكَّن إلا مع البدل، وحسَّن جوازُ البدلِ في الهمزة وبعدها ساكنٌ أنَّ الأولَ حرفُ مَدٍّ ولين، فإن هذا الذي يحدث مع السكون يقومُ مقامَ حركةٍ يُتَوَصَّلُ بها إلى النطق بالساكن» ، ومنها: أن تُحْذَفَ الهمزة التي هي عين الكلمة، وبها قرأ الكسائي، وهي فاشيةٌ نظماً ونثراً، وزعم الفراء أن هذه اللغة لغة أكثر العرب، قال: «في أَرَأَيْتَ لغتان ومعنيان، أحدهما: أن يسأل الرجل: أرأيت زيداً، أي: أعلمت، فهذه مهموزة، وثانيهما: أن تقول: «أرأيت» بمعنى أَخْبِرْني، فههنا تُتْرك الهمزة إن شِئْتَ وهو أكثرُ كلامِ العرب، تُوْمِئ إلى تَرْك الهمزة للفرق بين المعنيين». ينظر:الدر المصون ٤/ ٦١٥- ٦١٧ «بتصرف» ، والسبعة في القراءات / ٢٥٧ ، والكشف لمكي القيسي- ١/ ٤٣١، والحجة لأبي زرعة / ٢٥٠ ، والبحر المحيط ٤/ ١٢٥ ، والحجة للفارسي ٢/ ٣٨٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٣٣.

للاستفهام. والثاني: أنه أبدل الهمزة ألفاً كما فَعَل نافعٌ في رواية ورش فالتقى ساكنان فحذف أولهما وهو الألف. والثالث: أنه أبدلها ياءً ثم سكَّنها ثم حَذَفَها لالتقاء الساكنين، قاله أبو البقاء، وفيه بُعْدٌ»(١).

ومن العبارات التي استعملها – كذلك – (لا حاجة إليه) ، ومن هذا ما ذكره في معرض حديثه عن بيان (من مصر) من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ ﴾(٢)يقول: «قوله تعالى: (مِن مِّصْرَ) : يجوز فيه أوجه، أحدها: أن يتعلق بنفسِ الفعل قبله، أي: اشتراه مِنْ مصر كقولك: اشتريت الثوب مِنْ بغداد فهي لابتداء الغاية، وقولُ أبي البقاء: أي: فيها، أو بها لا حاجةَ إليه»(٣).

(١) الدر المصون ٤/ ٦١٧ ، ثم قال: وقَرَب ذلك فيها حَذْفُها في مستقبل هذا الفعل، يعني في يرى وبابه. ورجَّح بعضُهم مذهبَ الكسائيّ بأن الهمزة قد اجتُرِئ عليها بالحذف... ومنها: أنه لا يدخلها تعليقٌ ولا إلغاء لأنها بمعنى أخبرني، و «أخبرني» لا يُعَلَّقُ عند الجمهور. قال سيبويه: «وتقول: أَرَأَيْتَك زيداً أبو مَنْ هو؟ لا يَحْسُنُ فيه إلا النصبُ في» زيد «ألا ترى أنك لو قلت:» أرأيت أبو مَنْ أنت؟ «لم يحسن، لأن فيه معنى أخبرني عن زيد، وصار الاستفهامُ في موضع المفعول الثاني» وقد خالف سيبويه غيرَه من النحويين وقالوا: كثيراً ما تُعَلَّق «أرأيت» وفي القرآن من ذلك كثيرٌ، واستدلُّوا بهذه الآيةِ التي نحن فيها، وبقوله: ﴿أَرَأَيْتَ إِن كَذَّبَ وتولى أَلَمْ يَعْلَم﴾ [العلق: ١٣، ١٤] ومنها: أنها تَلْحَقُها التاءُ فَيُلْتَزَمُ إفرادها وتذكيرها ويستغنى عن لحاق علامة الفروع بها بلحاقها بالكاف بخلاف التي لم تُضَمَّن معنى «أخبرني» فإنها تطابق فيها – كما تقدَّم – ما يُراد بها. ومنها: أنه يَلْحَقُها كافٌ هي حرفُ خطاب تطابق ما يُراد بها من إفراد وتذكير وضدَّيهما. وهل هذه التاء فاعل والكاف حرف خطاب تُبَيِّن أحوالَ التاء، كما تُبَيِّنه إذا كانت ضميراً، أو التاء حرف خطاب والكاف هي الفاعل، واستعير ضميرُ النصبِ في مكان ضمير الرفع، أو التاءُ فاعلٌ أيضاً، والكاف ضمير في موضع المفعول الأول؟ ثلاثة مذاهبَ مشهورة، الأولُ قولُ البصريِّين، والثاني قول الفراء، والثالثُ قولُ الكسائي». ينظر: المصدر السابق ٤/ ٦١٧ – ٦٢٠ (بتصرف) ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٦.

(٢) من الآية (٢١) من سورة يوسف .

(٣) الدر المصون ٦/ ٤٦١ ، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٥١ ، والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف على أنه حالٌ من «الذي» . والثالث: أنه حالٌ من الضمير المرفوع في «اشتراه» فيتعلَّق بمحذوفٍ أيضاً. وفي هذين نظر إذ لا طائل في هذا المعنى.ينظر: الدر المصون٦/ ٤٦١.

فرد توجيه أبي البقاء بقوله (لا حاجة إليه) ، وهنا لم يعلل لهذا الرد ، واكتفى بهذه العبارة .

كذلك استخدم عبارة (وهو تعسف) للرد على أبي البقاء ، ومن ذلك ما ذكره في معرض حديثه عن إعراب قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَهُمۡ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغۡنِي عَنۡهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفۡسِ يَعۡقُوبَ قَضَىٰهَاۚ ﴾(١) يقول: «قوله تعالى: {وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنْ حَيْثُ} : في جواب «لَمَّا» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: -وهو الظاهر- أنه الجملةُ المنفية من قوله: {مَّا كَانَ يُغْنِي} . وفيه حجةٌ لَمَنْ يَدَّعي كونَ «لَمَّا» حرفاً لا ظرفاً، إذ لو كانت ظرفاً لعمل فيها جوابُها، إذ لا يَصْلح للعملِ سواه، لكن ما بعد «ما» النافية لا يَعْمل فيما قبلها، لا يجوز: «حين قام أخوك ما قام أبوك» ، مع جواز «لَمَّا قام أخوك ما قام أبوك» . والثاني: أنَّ جوابَها محذوفٌ، فقدَّره أبو البقاء: «امتثلوا وقَضَوا حاجةَ أبيهم» ، وإليه نحَا ابن عطية – أيضاً-، وهو تَعَسُّفٌ لأنَّ في الكلامِ ما هو جوابٌ صريحٌ كما قَدَّمْتُه»(٢).

فتجد أنه رد رأي أبي البقاء بأقسى عبارة استعملها «وهو تعسف» وعلل لذلك.

واستعمل عبارة (لا يصح) ، ومن ذلك ما ذكره في إعرابه لقوله تعالى: ﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ ﴾(٣) يقول: «قوله تعالى: {جَزَآؤُهُ

(١) من الآية (٦٨) من سورة يوسف.

(٢) والثالث: أنَّ الجوابَ هو قولُه: «آوى» قال أبو البقاء: «وهو جوابُ» لَمَّا «الأولى والثانية كقولك:» لَمَّا جِئْتني، ولَمَّا كَلَّمْتك أَجَبْتَني «، وحَسَّن ذلك أنَّ دخولَهم على يوسف -عليه السلام- يَعْقُبُ دخولهم من الأبواب»، يعني أنَّ «آوى» جوابُ الأولى والثانية، وهو واضح.

الدر المصون ٦/ ٥٢٣ ، وينظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٩/ ٣٣٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٥٥ ط: المكتبة التوفيقية .

(٣) من الآية (٧٥) من سورة يوسف.

مَن وُجِدَ} : أربعةُ أوجه، أحدها: أن يكونَ «جزاؤه» مبتدأً والضميرُ للسارق، و «مَنْ» شرطية أو موصولةٌ مبتدأٌ ثانٍ، والفاءُ جوابُ الشرط أو مزيدةٌ في خبر الموصول لشبهه بالشرط، و «مَنْ» وما في حَيِّزها على وَجْهَيْها خبر المبتدأ الأول، قاله ابن عطية، وهو مردودٌ بعدم رابطٍ بين المبتدأ وبين الجملةِ الواقعةِ خبراً عنه(١)... وقد جَوَّز أبو البقاء ما تَوَهَّم أنه جواب عن ذلك فقال:» والوجه الثالث: أن يكونَ «جزاؤه» مبتدأً، و «مَنْ وُجد» مبتدأ ثان، و «فهو» مبتدأٌ ثالث، و «جزاؤه» خبر الثالث، والعائد على المبتدأ الأول الهاء الأخيرة، وعلى الثاني «هو» انتهى. وهذا الذي ذكره أبو البقاء لا يَصِحُّ، إذ يصير التقديرُ: فالذي وُجِدَ في رَحْله جزاء الجزاء»(٢).

---

(١) الدر المصون ٦/ ٥٢٩ – ٥٣٠ ، والمحرر الوجيز لابن عطية ٩/ ٣٤٣ . هكذا رَدَّه الشيخُ عليه. وليس بظاهر؛ لأنه يُجاب عنه بأنَّ هذه المسألةَ من باب إقامة الظاهرِ مُقامَ المضمرِ، وَيَتَّضِحُ هذا بتقرير الزمخشري قال -رحمه اللهَّ-: «ويجوز أن يكونَ (جزاؤه) مبتدأً، والجملةُ الشرطية كما هي خبره، على إقامة الظاهر فيها مُقَامَ المضمر. والأصل: جزاؤه مَنْ وُجِدَ في رحله فهو هو، فوضع الجزاء موضِعَ (هو) كما تقول لصاحبك: مَنْ أخو زيد؟ فيقول لك:» أخوه مَنْ يقعد إلى جنبه، فهو هو «يرجع الضمير الأول إلى «مَنْ» والثاني إلى الأخ، ثم تقول: فهو أخوه، مقيماً للمظهر مقام المضمر» . والشيخ جعل هذا الذي حكيته عن الزمخشري وجهاً ثانياً بعد الأول ولم يَعْتقدْ أنه هو بعينه، ولا أنَّه جوابٌ عَمَّا رَدَّ به على ابن عطية. ثم قال: «ووَضْعُ الظاهرِ موضعَ المضمر للربط إنما هو فصيح في مواضع التفخيم والتأويل، وغير فصيحٍ فيما سوى ذلك، نحو: زيدٌ قام زيد، ويُنَزَّه عنه القرآنُ، قال سيبويه:« لو قلت: كان زيدٌ منطلقاً زيد، لم يكن حَدَّ الكلام، وكان ههنا ضعيفاً ولم يكنْ كقولِك: ما زيدٌ منطلقاً هو لأنك قد اسْتَغْنَيْتَ عن إظهاره، وإنما ينبغي لك أن تُضْمِرَه». قلت: ومذهب الأخفش أنه جائزٌ مطلقاً وعليه بنى الزمخشري.

ينظر: المصدرين السابقين ، والبحر المحيط ٥/ ٣٣١ ، والكشاف ٢/ ٣٣٤ ، والكتاب ١/ ٣٠.

(٢) لأنه جَعَل «هو» عبارةً عن المبتدأ الثاني، وهو ﴿مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ﴾ ، وجعل الهاءَ الأخيرةَ وهي التي في «جزاؤه» الأخير عائدةً على «جزاؤه» الأولِ. الوجه الثاني: أن يكون «جزاؤه» مبتدأً، =

وقد سار السمين الحلبي في أغلب رده على أبي البقاء العكبري على الاستدلال لرأيه وتوضيحه وبيان سبب تضعيفه رأي أبي البقاء ، إلا أنه في أحيان قليلة كان يكتفي بالرد فقط فيما مجموعه سبع وثلاثون مسألة ضعف فيها السمين رأي العكبري استدل في سبع وعشرين[1] منها ، بينما اكتفى بالتضعيف ولم يستدل في عشر مسائل[2] فقط .

ومن الأمثلة على ذلك :

=والهاءُ تعود على المسروق، و ﴿مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ﴾ خبره، و «مَنْ» بمعنى الذي، والتقدير: جزاء الصُّواع الذي وُجد في رَحْله، كذلك كانت شريعتُهم: يُسْتَرَقُّ السارق، فلذلك اسْتُفْتوا في جزائه. وقوله «فهو جزاؤه» تقرير للحكم أي: فَأَخْذُ السارقِ نفسِه هو جزاؤه لا غير كقولك: حَقُّ زيدٍ أن يكسى ويُطْعَمَ ويُنْعَمَ عليه، فذلك حَقُّه «أي فهو حَقُّه لِتُقَرِّرَ ما ذكرْتَه مِن استحقاقه وتُلْزِمَه، قاله الزمخشري. ولَّما ذكر أبو البقاء هذا الوجهَ قال: والتقدير استعبادُ مَنْ وُجِد في رَحْله، وقوله: «فهو جزاؤه» مبتدأ وخبر، مؤكِّد لمعنى الأول. والوجه الثالث: أن يكون «جزاؤه» خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: المسؤول عنه جزاؤه، ثم أَفْتَوا بقولهم: «مَنْ وُجِد في رَحْله فهو جزاؤه» كما يقول مَنْ يَسْتفتي في جزاء صيد المُحْرِم: جزاءُ صيد المُحْرِم، ثم يقول: ﴿وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّداً فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النعم﴾ [المائدة: ٩٥]، والوجه الرابع: أن يكونَ «جزاؤه» مبتدأ، وخبرُه محذوف تقديره: جزاؤه عندنا كجزائِه عندكم، والهاءُ تعودُ على السارق أو على المسروق، وفي الكلام المتقدم دليلٌ عليهما، ويكون قولُه: «مَنْ وُجِدَ في رَحْله فهو جزاؤه على ما تقدَّم في الوجه الذي قبله.

ينظر: الدر المصون ٦/ ٥٢٩- ٥٣٢ ، والبحر المحيط ٥/ ٣٣١، والكشاف ٢/ ٣٣٤، والمحرر الوجيز ٩/ ٣٤٣- ٣٤٤، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٥٦ ط: المكتبة التوفيقية .

(١) ينظر: الدر المصون ١/ ٣٣٨، ٣٤١ ، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٧١، ٤١١، ٤١٤، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤/ ٥٣٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٦٩، ٥٩٣، ٦٠٤، ٦٠٩، ٦١٣، ٦/ ٤٣٩، ٥٠٠، ٥١٦، ٥٢٣، ٥٣٠، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/ ٣٠٨، ٣٨٣، ٣٧٦، ٤/ ٥٤٢ ، ٥٨٦، ٦١٧، ٦/ ٤٦١، ٥٢٣، ٥٣٦، ٥٤٢ .

١- قوله في إعراب (في الأرض) من قوله: ﴿فَإِنِ ٱسۡتَطَعۡتَ أَن تَبۡتَغِيَ نَفَقٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ سُلَّمٗا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأۡتِيَهُم بِـَٔايَةٖۚ ﴾(١) :« وقولـــــه ﴿في الأرض﴾ ظاهرُه أنه متعلقٌ بالفعل قبله، ويجوز أن يكون صفةً ل «نَفَقاً» فيتعلَّقَ بمحذوف، وهي صفة لمجرد التوكيد إذ النفق لا يكون إلا في الأرض. وجوَّز أبو البقاء مع هذين الوجهين أن يكونَ حالاً من فاعل «تَبْتغي» أي: وأنت في الأرض، قال: «وكذلك في السماء» يعني مِنْ جوازِ الأوجه الثلاثة، وهذا الوجهُ الثالث ينبغي أن لا يجوز لخُلُوِّه عن الفائدة»(٢).

٢- وكذا قوله في إعرابه قوله تعالى: ﴿نُصِيبُ بِرَحۡمَتِنَا مَن نَّشَآءُۖ وَلَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾(٣) : «وقرأ ابن كثير «نَشَاء» -بالنون- على أنها نونُ العظمةِ لله تعالى. وجَوَّز أبو البقاء أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ يوسف قال: «لأنَّ مشيئته مِنْ مشيئة اللهَّ» وفيه نظرٌ لأنَّ نَظْم الكلامِ يَأْباه. والباقون بالياء على أنه ضمير يوسف. ولا خلاف في قول ﴿﴿نُصِيبُ بِرَحۡمَتِنَا مَن نَّشَآءُۖ ﴾ أنها بالنون»(٤).

٣- ومن ذلك أيضًا قوله حين عرض لإعراب قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ ﴾(٥):

---

(١) من الآية (٣٥) من سورة يوسف .

(٢) الدر المصون ٤/ ٦٠٩، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٤٠، والحجة / ٣٦٠، والبحر المحيط ٥/ ٣٢٠، والتيسير للداني / ١٢٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٥٥ط: المكتبة التوفيقية .

(٣) من الآية (٥٦) من سورة يوسف .

(٤) الدر المصون ٦/ ٥١٦ ، والسبعة / ٣٤٩، والحجة / ٣٦٠، والبحر المحيط ٥/ ٣٢٠، والتيسير للداني/ ١٢٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٥٥ط: المكتبة التوفيقية.

(٥) الآية (١٠٥) من سورة يوسف.

«والجمهور على جَرِّ «الأرض» عطفاً على «السماوات» والضمير في «عليها» للآية فيكون «يمرُّون» صفة للآية أو حالاً لتخصُّصها بالوصفِ بالجار. وقيل: يعود الضمير في «عليها» على الأرض فيكون «يمرون» حالاً منها. وقال أبو البقاء: «وقيل منها ومن السماوات» ، أي: تكون الحال من الشيئين جميعاً، وهذا لا يجوز إذ كان يجب أن يقال «عليهما» ، وأيضاً فإنهم لا يَمُرُّون في السماوات، إلا أن يُراد: يمرُّون على آياتهما، فيعودُ المعنى إلى عَوْد الضمير للآية »(١).

فهو يذكر رأي أبي البقاء ويرد عليه ويعلل ويدلل لرده .

وهناك آراء أخرى ردها بالحكم عليها فقط دون تعليل أو استدلال ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في إعراب قوله تعالى: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾(٢) حيث يرى أبو البقاء العكبري أن قوله : (سجدًا) أبلغ من (سجودًا) (٣) فيرد عليه السمين هذا فيقول: «قولُه تعالى: ﴿الباب سُجَّداً﴾ « سُجَّدا » حالٌ من فاعلِ «ادْخُلوا »، وهو

(١) وقد يُجاب عن الأول بأنه مِنْ باب الحذف كقوله تعالى: ﴿والله وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] .وقرأ السدِّي «والأرضَ» - بالنصب-، ووجهُه أنه من باب الاشتغال، ويُفَسَّر الفعلُ بما يوافقه معنى أي: يطؤون الأرض، أو يسلكون الأرضَ يمرون عليها كقولك: «زيداً مررت به» . وقرأ عكرمة وعمرو بن فائد: «والأرضُ» -بالرفع- على الابتداء، وخبرُه الجملةُ بعده، والضمير في هاتين القراءتين يعودُ على الأرض فقط. ينظر: الدر المصون ٦/ ٥٦٠ ، والمحتسب لابن جني ١/ ٣٤٩، والبحر المحيط ٥/ ٣٥١ – ٣٥٢، والجامع لأحكام القرآن ٩/ ٢٧٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٥٩ ط: المكتبة التوفيقية.

(٢) من الآية (٥٨) من سورة البقرة .

(٣) قال أبو البقاء : (سجدًا) حال ، وهو جمع ساجد ، وهو أبلغ من السجود». التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٥ ط : عيسى البابي وشركاه و١/ ٣٨ ط: المكتبة التوفيقية.

جمع ساجِد. قال أبو البقاء: «وهو أَبْلَغُ من السجود » يعني أنَّ جَمْعَه على (فُعَّل) فيهِ من المبالغةِ ما ليسَ في جَمْعِهِ على (فُعُول)، وفيه نَظَرٌ. »(١).

فتجد أنه اكتفى في الرد على أبي البقاء بقوله : (وفيه نظر) دون أن يستدل أو يعلل لهذا ، ثم انتقل إلى إعراب بقية الآية.

٢- وفي إعراب قوله تعالى : ﴿ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ ﴾(٢) لا يجيز أبو البقاء إدغام الراء في اللام في (نغفر لكم) يقول أبو البقاء : « (نَغْفِرْ لَكُمْ) : جَوَابُ الْأَمْرِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ فِي الْحَقِيقَةِ بِشَرْطٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: إِنْ تَقُولُوا ذَلِكَ نَغْفِرْ لَكُمْ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى إِظْهَارِ الرَّاءِ عِنْدَ اللَّامِ، وَقَدْ أَدْغَمَهَا قَوْمٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الرَّاءَ مُكَرَّرَةٌ ؛ فَهِيَ فِي تَقْدِيرِ حَرْفَيْنِ ؛ فَإِذَا أُدْغِمَتْ ذَهَبَ أَحَدُهُمَا ؛ وَاللَّامُ الْمُشَدَّدَةُ لَا تَكْرِيرَ فِيهَا ؛ فَعِنْدَ ذَلِكَ يَذْهَبُ التَّكْرِيرُ الْقَائِمُ مَقَامَ حَرْفٍ»(٣).

وقد رد السمين هذا الرأي وضعفه ، وذلك في قوله : « وأدغم أبو عمرو الراءَ في اللام، والنحاةُ يَسْتَضْعِفُونها(٤) ... وقد طول أبو البقاء وغيره في بيان ضعفها»، وقال: «وليس فيها ضعف ؛ لأن انحراف الكلام يقاوم تكرير الراء»(٥).

---

(١) الدر المصون ١/ ٣٧٣.

(٢) من الآية ٥٨ من سورة البقرة .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٥ ط: عيسى البابي وشركاه ، و ١/ ٣٨ ط: المكتبة التوفيقية.

(٤) لأنَّ الراءَ حرفُ تكريرٍ فهي أقوى من اللامِ، والقاعدةُ أنَّ الأضعفَ يُدْغَمُ في الأقوى من غيرِ عَكْسٍ. ينظر: الدر المصون ١/ ٣٧٦، والسبعة / ١٢١، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٨ ط: المكتبة التوفيقية .

(٥) الدر المصون ١/ ٣٧٦.

ففي الأدلة التي يوردها السمين في رده على أبي البقاء تجد تشابهًا كاملًا بينه وبين أبي حيان في الالتزام الواضح بالقواعد النحوية الجاهزة ، واعتماده عليها في رده على أبي البقاء ، فمثلًا:

١ - يعرب أبو البقاء العكبري (خاسئين) من قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾(١) صفة لـ(قردة) (٢) ، ولكن السمين يرفض هذا الإعراب ويجعل فيه نظرًا ، حيث يقول: « قوله: ﴿قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ يجوز فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها أن يكونا خبرين، قال الزمخشري: «أي: كونوا جامعين بين القِرَدِيَّة والخُسُوء» وهذا التقديرُ بناءً منه على أنَّ الخبرَ لا يتعدَّدُ، فلذلك قَدَّرهما بمعنى خبرٍ واحدٍ من باب: هذا حُلْوٌ حامِضٌ. الثاني: أن يكون «خاسئين» نعتاً لقِردة، قاله أبو البقاء. وفيه نظرٌ مِنْ حيث إن القردةَ غيرُ عقلاءَ، وهذا جَمْعُ العقلاء. فإنْ قيل: المخاطبون عُقَلاء. فالجوابُ أنّ ذلك لا يُفيد، لأنَّ التقديرَ عندكم حينئذٍ: كونوا مثلَ قِرَدةٍ مِنْ صفتِهم الخُسُوء، ولا تعلُّقَ للمخاطَبين بذلك، إلا أنه يمكنُ أَنْ يقالَ إنهم مُشَبَّهون بالعقلاء، كقوله: ﴿لِي سَاجِدِينَ﴾(٣)،و ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾(٤) »(٥).

---

(١) من الآية (٦٥) من سورة البقرة .

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٧٣ ط: عيسى البابي وشركاه ، و: ١/ ٤١ ط: المكتبة التوفيقية . يقول : « (خَاسِئِينَ) : الْفِعْلُ مِنْهُ خَسَأَ إِذَا ذَلَّ، فَهُوَ لَازِمٌ مُطَاوِعُ خَسَأْتُهُ، فَاللَّازِمُ مِنْهُ وَالْمُتَعَدِّي بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ؛ مِثْلُ زَادَ الشَّيْءُ وَزِدْتُهُ، وَغَاضَ الْمَاءُ وَغِضْتُهُ . وَهُوَ صِفَةٌ لِقِرَدَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ثَانِيًا، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ فَاعِلِ كَانَ وَالْعَامِلُ فِيهَا كَانَ» .

(٣) من الآية (٤) من سورة يوسف.

(٤) من الآية (١١) من سورة فصلت .

(٥) الدر المصون ١/ ٤١٤- ٤١٥ . الثالث: أن يكون حالاً من اسم «كونوا» والعاملُ فيه «كونوا» وهذا عندَ مَنْ يُجيز ل «كان» أن تعملَ في الظروفِ والأحوالِ ...والرابع -وهو الأجْوَدُ- أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «قِرَدَةً» لأنه في معنى المشتقِّ، أي: كونوا مَمْسُوخِينَ في هذه الحالةِ، وجَمْعُ فِعْل على فِعَلة قليلٌ لا ينقاس.

٢-وفي قولـه تعـالى : ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا ﴾(١) يعرب أبو البقاء (سُجَّدًا) حالًا مقدرة ؛ لأن السجود بعد الخرور (٢).

لكن السمين يرد هذا في قوله : «و «سُجَّداً» حال. قال أبو البقاء: «حالٌ مقدرة؛ لأنَّ السجود يكون بعد الخُرور. وفيه نظرٌ لأنه متصلٌ به غيرُ متراخٍ عنه»(٣).

٣- وفي قولـــه تعـــالى : ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ﴾(٤) يرى أبو البقاء أن (آل) أصلها«أهل» وتصغر على «أُهَيْل» لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصلها(٥). ولكن السمين يرد عليه هذا في عرضه لإعراب الآية ويجعل فيه نظرًا ، يقول: « «آل» اختُلِف فيه على ثلاثةِ أقوال، قال سيبويه وأتباعُه: إنَّ أصلَه أَهْلٌ، فأُبْدِلَتِ الهاءُ همزةً لقُربها منها، كما قالوا: ماء وأصلُه: ماه، ثم أُبْدِلَتِ الهمزةُ ألفاً، لسكونِها بعد همزةٍ مفتوحةٍ نحو: آمَنَ وآدَم، ولذلك إذا صُغِّر رَجَعَ إلى أصله فتقول: أُهَيْل. قال أبو البقاء: «وقال بعضُهم: أُوَيْل، فأُبدلت الألفُ واواً، ولَمْ يَرُدَّه إلى أصله، كما لَمْ يَرُدُّوا «عُيَيْد» إلى أصله في التصغير- يعني فلم يقولوا «عُوَيد» لأنه من عاد يعود، قالوا: لئلا يلتبسَ بعُود الخَشَب- وفي هذا نظر، لأنَّ

(١) من الآية (١٠٠) من سورة يوسف.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٥٩ ط: المكتبة التوفيقية .

(٣) الدر المصون ٦/ ٥٥٨ .

(٤) من الآية (٤٩) من سورة البقرة .

(٥) ذكر أبو البقاء في التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦١ ط: عيسى البابي وشركاه ، و١/ ٣٥ ط: المكتبة التوفيقية قوله : (مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ) : أَصْلُ آلٍ أَهْلٌ، فَأُبْدِلَتِ الْهَاءُ هَمْزَةً لِقُرْبِهَا مِنْهَا فِي الْمَخْرَجِ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْهَمْزَةُ أَلِفًا لِسُكُونِهَا وَانْفِتَاحِ الْهَمْزَةِ قَبْلَهَا مِثْلُ آدَمَ وَآمَنَ، وَتَصْغِيرُهُ أُهَيْلٌ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ يَرُدُّ إِلَى الْأَصْلِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أُوَيْلٌ، فَأَبْدَلَ الْأَلِفَ وَاوًا، وَلَمْ يَرُدَّهُ إِلَى الْأَصْلِ كَمَا لَمْ يَرُدُّوا عِيدًا فِي التَّصْغِيرِ إِلَى أَصْلِهِ. وَقِيلَ أَصْلُ آلٍ أَوْلٌ، مِنْ آلَ يَئُولُ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَئُولُ إِلَى أَهْلِه.

النحْويين قالوا: مَنِ اعتقد كونَه من «أهل» صَغَّره على «أُهَيْل»، ومَنِ اعتقد كونَه من آل يَؤُولُ - أي رَجَع- صغَّره على أُوَيْل»(١).

كما تراه – أحيانًا – يعدد القواعد التي اعتمد عليها بأنها قواعد البصريين ، ومن ذلك ما ذكره في :

١- إعراب قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدْوِ ﴾(٢).

يرى أبو البقاء العكبري أن الباء في (بي) بمعنى (إلى) ، وقيل: هلي على بابها ، والمفعول محذوف ، والتقدير: وقد أحسن صنعة بي (٣).

---

(١) وذهب النحاس إلى أنَّ أصلَه «أَهْلَ» - أيضاً- إلا أنه قَلَب الهاءَ ألفاً من غير أَنْ يَقْلِبَها أولاً همزة، وتصغيرُه عنده على أُهَيْل. وقال الكسائي: أُوَيْل، قد تقدَّم ما فيه. ومنهم مَنْ قال: أصلُه أول مشتقٌّ من آل يَؤُول، أي: رَجَع، لأن الإنسان يَرْجِع إلى آله، فتحرَّكَتِ الواوُ وانفتَح ما قبلَها فقُلِبَتْ ألفاً، وتصغيرُه على أُوَيْل نحو: مال ومُوَيل وباب وبُوَيْب، ويُعْزى هذا للكسائي. وجمعه آلون وآلين وهو شاذٌّ كأهلِين لأنه ليس بصفةٍ ولا عَلَمٍ. ولهذا قيل: [إن] آلَ النبي مَنْ آمَنَ به إلى آخرِ الدهرِ، ومَنْ لم يُؤْمِنْ به فليس بآلِه، وإن كان نسيباً له، كأبي لهب وأبي طالب. واختَلَفَ فيه النحاة: هل يُضاف إلى المضمر أم لا؟ فذهبَ الكسائي وأبو بكر الزبيدي والنحاس إلى أنَّ ذلك لا يجوزُ، فلا يجوز: اللهم صلِّ على محمدٍ وآلِهِ، بل: وعلى آلِ محمد، وذهبَ جماعةٌ منهم [ابنُ] السِّيد إلى جوازه، واختلفوا – أيضًا- هل يضاف إلى غير العقلاء ، فيقال: آل المدينة ، وآل مكة ؟ فمنعه الجمهور، وقال الأخفش: قد سَمِعْنَاه في البلدان قالوا: أهلُ المدينةِ وآلُ المدينة، ولا يُضاف إلاَّ إلى مَنْ له قَدْرٌ وخَطَرٌ، فلا يُقال: آلُ الإسكاف ولا آلُ الحَجَّام، وهو من الأسماءِ اللازمة للإضافة معنى لا لفظاً.

ينظر: الدر المصون ١/ ٣٤١- ٣٤٣ ، والكتاب ٢/ ١٩٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٢- ١٧٣ ، والممتع لابن عصفور ١/ ٣٤٩ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ٣٨٣ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٦١ط: عيسى البابي وشركاه، و١/ ٣٥ ط: المكتبة التوفيقية .

(٢) من الآية (١٠٠) من سورة يوسف.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٥٩ ط: المكتبة التوفيقية ، ٢/ ٧٤٦ ط:عيسى البابي وشركاه.

ورد عليه السمين رأيه معللًا رده بأن ما ذهب إليه أبو البقاء ممنوع عند البصريين ، يقول: «قوله: ﴿أَحْسَنَ بِي﴾ «أَحْسَنَ» أصله أن يتعدَّى بـ «إلى» . قال: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ الله إِلَيْكَ﴾(١)، فقيل: ضُمِّن معنى «لَطُف» فتعدى بالباء كقوله: ﴿وبالوالدين إِحْسَاناً﴾(٢) وقولِ كثيِّر عَزَّة:

أَسِيْئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُوْمَةً لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِيَّةً إِنْ تَقَلَّتِ(٣)

وقيل: بل يتعدى بها -أيضاً- وقيل: هي بمعنى «إلى» . وقيل: المفعولُ محذوفٌ: «أَحْسَنَ صُنْعَة بي» ، فـ «بي» يتعلَّق بذلك المحذوفِ، وهو تقدير أبي البقاء. وفيه نظر؛ من حيث حَذْفُ المصدرِ وإبقاءُ معموله، وهو ممنوعٌ عند البصريين»(٤).

فمن خلال الردود السابقة تجد أن السمين لم يعتمد في ردوده على أبي البقاء على الأصول النحوية ، ولم أجد له في هذا الباب إلا مثالًا واحدًا ، وذلك حين أعرب أبو البقاء العكبري قوله (غَيْرَ الله) من قوله تعالى : ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾(٥) صفة لـ(ولي) في أحد قوليه، يقول: «قَوْلُهُ تَعَالَى: (أَغَيْرَ اللهِ) : مَفْعُولٌ

(١) من الآية (٧٧) من سورة القصص .

(٢) من الآية (٨٣) من سورة البقرة ، ومن الآية (٢٣) من سورة الإسراء .

(٣) البيت من البحر الطويل لكثير عزة ، وهو في ديوانه ١/ ٥٣، وفي لسان العرب (قلا) ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٨، والكشاف ٢/ ١٩٥، ٣/ ٣٢٦، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي ١٢/ ٢٤٩ ، والدر المصون ٦/ ٦٥، ٥٥٨، ٧/ ٣٣٥ .

والشاهد فيه قوله «أسيئي بنا أو أحسني» حيث تعدى الفعل أحسن بالباء ، والتقدير أو أحسني بنا، كما تعدى بها في الآية الكريمة.

(٤) الدر المصون ٦/ ٥٥٨.

(٥) من الآية (١٤) من سورة الأنعام.

أَوَّلُ لِـ «أَتَّخِذُ» وَ «وَلِيًّا» الثَّانِي. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «أَتَّخِذُ» مُتَعَدِّيًا إِلَى وَاحِدٍ، وَهُوَ «وَلِيًّا» ، وَ صِفَةٌ لَهُ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ، فَصَارَتْ حَالًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ غَيْرُ هُنَا اسْتِثْنَاءً»(١).

لكن السمين ينكر هذا ويرد على أبي البقاء ، ويضعف قوله ، وذلك من خلال قوله: «قوله تعالى: (أَغَيْرَ الله) : مفعول أول لـ «أَتَّخِذُ» و «وليّاً» مفعولٌ ثانٍ، وإنما قَدَّم المفعول الأول على فعله لمعنى: وهو إنكار أن يُتَّخَذَ غيرُ اللهَّ ولياً لا اتخاذ الوليّ ... ويجوز أن يكون «أتخذ» متعدياً لواحد فيكون «غيرَ» منصوباً على الحال من «وليّاً» لأنه في الأصل صفة له، ولا يجوز أن يكون استثناءً البتة، كذا منعه أبو البقاء، ولم يُبَيِّنْ وجهَه. والذي يظهر أنَّ المانع تقدُّمه على المستثنى منه في المعنى وهو «وليّاً» ، وأما المعنى فلا يأبى الاستثناء، لأن الاستفهام لا يُراد به حقيقته، بل يُراد به الإنكار، فكأنه قيل: لا أتَّخذ ولياً غير الله، ولو قيل كذا لكان صحيحاً، فظهر أن المانع عنده إنما هو التقديم على المستثنى منه، لكن ذلك جائز، وإن كان قليلاً ، ومنه:

وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ(٢)

فالملحوظ هنا أن السمين يخرج عما عهد عنه في عامة الكتاب من التزامه بالقواعد البصرية التي تقيس على الكثير، وتجد أبا البقاء أشد التزامًا بها، ورغم اعتماد السمين

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٤ ط: عيسى البابي وشركاه ، و١/ ٢٣٦ ط: المكتبة التوفيقية .

(٢) البيت من البحر الطويل ، ونسب إلى الكميت الأسدي كما في شرح هاشميات الكميت / ٥٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٧٥، وتخليص الشواهد / ٨٢، وخزانة الأدب ٤/ ٣١٤، ٣١٩، ٩/ ١٣٨، والدرر اللوامع ٣/ ١٦١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٥، وشرح التصريح ١/ ٣٥٥، وشرح قطر الندى / ٢٤٦، ولسان العرب ١/ ٥٠٢(شعب)، واللمع في العربية / ١٥٢، والمقاصد النحوية ٣/ ١١١، وذكر غير منسوب في أوضح المسالك ٢/ ٢٦٦، وشرح ابن عقيل / ٣٠٨، ومجالس ثعلب/ ٦٢، والمقتضب ٤/ ٣٩٨.

والشاهد فيه: قوله (آل أحمد) و(مشعب الحق) حيث تقدم المستثنى على المستثنى منه ، فنصبه ، وهذا هو الوجه ، ويروى «مذهب» بدل «مشعب».

على القواعد النحوية في رده على العكبري إلا أنه لم يغفل المعنى ، حيث أولاه اهتمامه ، وكان كثير الرجوع إليه في الرد على أبي البقاء العكبري ، ومن الأمثلة على ذلك:

١- كان أبو البقاء يجيز في (من) من قوله تعالى : ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾(١) أن تكون لبيان الجنس(٢)، لكن السمين الحلبي لا يجيز ذلك معتمدًا على المعنى ، فيقول: «وهذا غيرُ مُرْضٍ، لأنه كيف يُبَيَّنُ شيءٌ ثم يُحْذَفُ؟»(٣).

٢- يجيز أبو البقاء أن يكون الضمير في (عليها) من قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا﴾(٤) راجع إلى السماوات والأرض في قول من الأقوال ، فيقول: «والضمير في «عليها» للآية ، وقيل: للأرض فيكون «يمرون» حالاً منها، وقيل: منها ومن السماوات»(٥). فمن الأقوال التي أوردها العكبري جواز عود الضمير على السموات والأرض معًا ، لكن السمين الحلبي يرى أن هذا لا يجوز ، فيقول: «وقال أبو البقاء: «وقيل منها ومن السماوات» ، أي: تكون الحال من الشيئين جميعاً، وهذا لا يجوز إذ كان يجب أن يقال «عليهما» ، وأيضاً فإنهم لا يَمُرُّون في السماوات»(٦).

(١) من الآية (٥٧) من سورة البقرة .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٥، ط: عيسى البابي وشركاه ،و١/ ٣٧ ط: المكتبة التوفيقية.

(٣) الدر المصون ١/ ٣٧١.

(٤) من الآية (١٠٥) من سورة يوسف .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٤٦ط: عيسى البابي وشركاه ،و ٢/ ٥٩، ط: المكتبة التوفيقية .

(٦) الدر المصون ٦/ ٥٦٠.

المبحث الرابع

المسائل التي لم يتطرق إليها السمين الحلبي بالمناقشة

ذكرت في الأسطر السابقة أن هذه المسائل بلغت ستين مسألة، وفيها اكتفى السمين بعرض رأي العكبري دون أن يناقشه أو يحكم عليه .

وقد كان السمين يعرض رأي العكبري ، وآراء غيره من النحاة في أغلب المسائل التي لم يتدخل السمين فيها بالنقاش ، وأحيانًا أخرى يعرض رأيه هو ثم رأي أبي البقاء العكبري فقط ، وكان – أحيانًا – يأتي برواية العكبري ينقلها عنه ، وأحيانًا قليلة بعرض رأي العكبري فقط.

وقد بلغ عدد المسائل التي يعرض فيها السمين الحلبي رأي العكبري، ورأي غيره من العلماء ثلاثًا وعشرين مسألة(١) ، ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي :

١ – في إعراب قوله تعالى : ﴿ قَالَ بِي ذُ رِ ئ تَعْلَمُونَ ﴾(٢) يقول السمين الحلبي ناقلًا عن النحاة رأيهم في إعراب (أعلم) : « وقال المهدوي(٣)، ومكي(٤) وتبعهما أبو البقاء: إنَّ «أعلمُ» «اسمٌ بمعنى عالم» كقوله:

لَعَمْرُكَ ما أدري وإني لأوْجَلُ على أيِّنا تَعْدُو المنيَّةُ أَوَّلُ(٥)(٦) .

---

(١) ينظر: الدر المصون ١/ ٢٦٠، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٤/ ٥٣٨، ٥٤٥، ٥٦٦، ٥٧٥، ٥٧٩، ٦٠٧، ٦/ ٤٥٦، ٤٦٥، ٤٦٩، ٤٧٦، ٤٩٠، ٥١٥، ٥١٨، ٥٢١، ٥٣٠، ٥٥٠، ٥٦٦، ٦٢٩.

(٢) من الآية (٣٠) من سورة البقرة .

(٣) أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي (ت٤٤٠هـ) ينظر: المهدوي وجهوده في التفسير والقراءات ص٦٦.

(٤) يريد مكي بن أبي طالب القيسي صاحب مشكل إعراب القرآن.

(٥) البيت من بحر الطويل، ونسب إلى معن أوس في ديوانه / ٥٧، وفي خزانة الأدب ٣/ ٥٠٥، ومجاز القرآن ١/ ٢٤٠، وشرح التصريح ٢/ ٥١، وذكره المبرد بدون نسبة في المقتضب ٣/ ٢٤٦، والمنصف ٣/ ٣٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٢٨، ٢/ ٢٦٣، وشرح شذور الذهب / ١٠٣.

(٦) الدر المصون ١/ ٢٦٠ ، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٧ط: عيسى البابي وشركاه، و١/ ٢٨ ط . التوفيقية ، وفيه: «(وَأَعْلَمُ) : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا، وَيَكُونُ (مَا) مَفْعُولًا إِمَّا بِمَعْنَى: الَّذِي،

فعرض الأقوال دون تعليق عليها أو ترجيح أو اختيار أو تضعيف.

٢- وفي قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾(١) يعرض السمين الحلبي آراء النحاة في إعراب (حتى إذا جاءوك) فيقول: «وقال أبو البقاء هنا: «إذا» في موضع نصب بجوابها وهو «يقول» وليس لـ «حتى» هنا عملٌ وإنما أفادَتْ معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل»(٢).

فعرض قول أبي البقاء مثل بقية غيره من الأقوال ، ولم يفاضل بينها.

٣- وفي قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ ﴾(٣) يرى السمين أن قوله:(على قميصه) في محل نصب حال من (بدم) ، ثم يقول: « قال أبو البقاء: «لأنَّ التقدير: جاؤوا بدمٍ كذبٍ على قميصه» ، يعني أنه لو تأخَّر لكان صفةً للنكرة. وهذا الوجهُ قد ردَّه الزمخشري فقال: «فإن قلت: هل يجوز أن تكون حالاً متقدمة؟ قلت: لا، لأنَّ حال المجرور لا تتقدَّم عليه» . وهذا الذي رَدَّ به الزمخشريُّ أحدُ قولَي النحاة، وقد صحَّح جماعةٌ جوازَه وأنشدوا:

أَوْ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مِثْلَ أَفْضَلَ، فَيَكُونُ مَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ(أَعْلَمَ) وَسَقَطَ التَّنْوِينُ، لِأَنَّ هَذَا الِاسْمَ لَا يَنْصَرِفُ. فَإِنْ قُلْتَ: أَفْعَلُ لَا يَنْصِبُ مَفْعُولًا. قِيلَ: إِنْ كَانَتْ (مِنْ) مَعَهُ مُرَادَةً لَمْ يُنْصَبْ، وَ(أَعْلَمُ) هُنَا بِمَعْنَى عَالِمٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِـ(أَعْلَمَ) : أَعْلَمَ مِنْكُمْ، فَيَكُونُ «مَا» فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ الِاسْمُ».

(١) من الآية (٥) من سورة الأنعام .

(٢) وقال الحوفي:» حتى «غاية، و» يُجادلونك «حال، و» تقولُ «جوابُ» إذا «وهو العامل في» إذا «وقال الزمخشري:» هي «حتى» التي تقع بعدها الجمل، والجملةُ قولُه: {حتى إِذَا جَآءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ} ، و «يجادلونك» في موضع الحال. ينظر: الدر المصون ٤/ ٥٧٩، ويراجع : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٨، وط: التوفيقية ١/ ٢٣٨- ٢٣٩.

(٣) من الآية (١٨) من سورة يوسف .

[فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ] فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بقَتْلِ حِبال(١)

وقولَ الآخر:

لَئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادِياً إليَّ حَبِيبًا إنَّها لَحَبِيبُ(٢)

وقول الآخر:

غافلاً تَعْرِضُ المنيَّةُ لِلْمَرْ ءِ فيدعى ولاتَ حينَ إباءُ(٣)

وقال الحوفي: «إنَّ» على قميصه «متعلقٌ ب» جاؤوا «، وفيه نظر؛ لأن مجيئَهم لا يصحُّ أن يكونَ على القميص»(٤).

وفي نحو خمس عشرة مسألة(٥) ، كان السمين الحلبي يكتفي بعرض رأيه أولًا ثم يعرض رأي أبي البقاء العكبري ، ومن الأمثلة على ذلك :

١- في إعراب قوله :﴿ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ بي ئج ئح ئخ ئم ئه إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ ﴾(٦) يعرض السمين رأيه ورأي

(١) البيت من بحر الطويل ، ونسب إلى طليحة بن خويلة الأسدي في السيرة النبوية ٣/ ٥٠، والمقاصد النحوية ٣/ ١٥٤، واستشهد به الأشموني في شرحه ٢/ ١٧٧، دون أن ينسبه إلى أحد ، وكذا ابن عقيل في شرحه ٢/ ٨٢ .

(٢) البيت من بحر الطويل ، ونسب إلى مجنون ليلى ، وإلى عروة بن حزام ، وإلى كثير عزة ، وإلى قيس ابن ذريح ، وهو للمجنون في ديوانه / ٥٩، وسمط الآلي / ٤٠٠، ولعروة بن حزام في الشعر والشعراء ٢/ ٦٢٣، وخزانة الأدب ١/ ٥٣٣، ولكثير عزة في المقاصد النحوية ٣/ ١٥٦، وفي الكامل للمبرد قال: أحسبه لقيس بن ذريح ، وذكره ابن عقيل في شرحه ٢/ ٨٢ غير منسوب ، وكذا الأشموني ٢/ ١٧٧.

(٣) البيت من بحر الخفيف،وذكر غير منسوب في المقاصد النحوية ٣/ ١٦١، وشرح الأشموني ٢/ ١٧٧.

(٤) الدر المصون ٦/ ٤٥٦ – ٤٥٧ ، وينظر: الكشاف للزمخشري ٢/ ٣٠٨ ، والبحر المحيط ٥/ ٢٨٩.

(٥) ينظر: الدر المصون ١/ ٢٧٠ ، ٢٧٦، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٣٦، ٣٦٩، ٣٩٦، ٤١٣، ٤١٩، ٤/ ٥٦٦، ٦/ ٤٢٩، ٤٦٤، ٤٧٤، ٤٩٨، ٥٠٧.

(٦) من الآية (٣٤) من سورة البقرة .

أبي البقاء العكبري، فيقول: «قوله: (أبى واستكبر) الظاهرُ أنَّ هاتين الجملتين استئنافيتان جواباً لَمَنْ قال: فما فعلَ؟ والوقفُ(١) على قولِه: (إلاَّ

(١) الوقف هو: قطع النطق عند آخر الكلمة ، وأشهر قواعده :

١- ما كان ساكن الآخر وقفت عليه بسكونه ، سواء أكان صحيحًا ، نحو: « اكتبْ ، أم معتلًا ، نجو : «يمشي ، يدعو ، الفتى ، القاضي» .

٢- ما كان متحركًا وقفت عليه بالتسكين .

٣- ما كان منونًا نسكنه بعد الضم والكسر نحو: «هذا سالمْ» ، و«مررت بسالمْ»، فإن كانت الحركة فتحة ، تبدل التنوين ألفًا نحو: « رأيت سالمًا» وربيعة تجيز الوقف على المنون المنصوب بالتسكين.

٤- وإذا وقفت على نون التوكيد الساكنة ، أبدلتها ألفًا ، ووقفت عليها ، نحو قول الأعشى من بحر الطويل: **ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا** .

أي : فاعبدن . بقلب نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد فتحة ألفًا لأجل الوقف.

٥- إذا وقفت على ضمير المفرد المذكر الغائب سكنته ، نحو : « رأيتُهْ» و « مررت بِهْ» أما في الشعر فيجوز الوقف بالحركة ، كقول الراجز : كأنَّ لَوْنَ أَرْضه سَمَاؤُهْ . وأما ضمير المفردة المؤنثة الغائبة «ها» فالوقف عليها بالألف نحو :« شاهدتها» .

٦- وإذا وقفت على الاسم المنقوص أثبت ياءه إذا كان منصوبًا سواء أكان منونًا ، نحو: رأيت قاضيًا ، أم غير منون نحو : «رأيت القاضي» . وأما المرفوع والمجرور منه فالأرجح حذف يائه إن كان منونًا ، نحو: «مررت بقاضْ» ، ويجوز إثباتها كقراءة ابن كثير : ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ [غافر: ٣٣] ، أما إذا كان غير منون فالأفصح إثبات يائه ، نحو : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، ويجوز حذفها كقراءة : (الكبير المتعال) [الرعد: ٩].

٧- ونقف على الاسم المقصور كما هو إذا كان غير منون ، نحو: جاء الفتى ، أما إذا كان منونًا فيحذف تنوينه ، ونرد إليه ألفه في اللفظ ، نحو: جاء فتى ، ومررت بفتى ، وشاهدت فتى ، نقف عليه بلا تنوين .

٨- ونقف على المختوم بتاء التأنيث المربوطة ، بإبدال التاء هاء ساكنة ، نحو: هذه شَجَرَهْ ، ومررت بمعاويه . ومنهم من يقف بتسكين التاء ، فتقول على لغتهم : هذه شَجَرَةْ ، وقد سمع بعضهم يقول: يا أهل سورة البقرةْ ، فقال بعض من سمعه : «والله ما أحفظ منه آيةْ»

٩- ونقف على المنتهى بتاء التأنيث المبسوطة بتسكينها ، نحو: «جاءت المعلماتْ ، وهذه بنتْ».

١٠- إذا كتبت «إذا» بالألف مع التنوين ، طرحت التنوين ، ووقفت عليها بالألف ، وإذا كتبت بالنون «إذن» أبدلت نونها ألفًا ، ووقفت عليها بها ، ومنهم من يقف عليها بالنون مطلقًا، وهو اختيار بعض النحاة ، وإجماع القراء السبعة على خلافه . والأصل أن نقف على المتحرك بالسكون ، ولكن هناك أوجه أخرى للوقف أشهرها:

أ- الوقف بالإشمام ولا يكون إلا في المضموم « الإشمام إشارة الشفتين إلى الضمة بعد الوقف بالسكون مباشرة من غير تصويت بالحركة ، ضعيف أو قوي» . ب – الوقف بالتضعيف وذلك بتضعيف الحرف الموقوف عليه ، نحو: هذا سالم ، ولا يوقف بالتضعيف في ما كان آخره همزة أو حرف علة ، أو ما كان قبله ساكنًا . جـ- الوقف بالروم ، وهو الوقف باختلاس الحركة الأخيرة ، أي: بتخفيفها دون إتمامها ، وأكثر القراء يمنعون الوقف بالروم في المنتهى بفتحة . د- الوقف بالنقل ويكون بنقل حركة الحرف الأخير إلى ما قبله ، نحو: عَلَيْكَ بِالصَّبرْ ، والأصل: عَلَيْكَ بِالصَّبْرِ ، وشرطه أن يكون ما قبل الحرف الأخير ساكنًا ، وألَّا تكون الحركة المنقولة فتحة – وأجاز الكوفيون والأخفش نقل الفتحة . ومنه قول الراجز:

عَجبتُ وَالدَّهرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

والأصل: لم أضربْهُ .

هـ- الوقف بهاء السكت، يجوز أن يوقف على بعض المتحركات بزيادة هاء ساكنة تسمى هاء السكت، وذلك في الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم بحذف آخره ، نحو: لم يَخْشَهْ، وفي الفعل الأمر المعتل الآخر المبني على حذف آخره ، نحو : (امْشِهْ ، وفِهْ ، وعِهْ) والإتيان بهاء السكت في أمر الفعل اللفيف المفروق واجب. وفي «ما» الاستفهامية ، نحو: عم تبحث عمَّهْ ، ويجوز الوقف بالسكون على الميم دون الإتيان بالهاء ، نحو: عمَّ تبحث عَمْ . ينظر: الكتاب ٤/ ١٥٩- ١٧٩ ، والخصائص ١/ ١٦٣- ١٦٥، ٣٦٨- ٣٦٩، وشرح المفصل ٩/ ٣٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ١٩٧٩، وارتشاف الضرب / ٧٩٨- ٨٢٧، وأوضح المسالك ٤/ ٣٧.

إِبْلِيسَ) تامٌّ. وقال أبو البقاء: «في موضع نصبٍ على الحالِ من (إبليسِ) تقديرُه: تَرَكَ السجودَ كارهاً ومستكبراً عنه فالوقفُ عنده على (واستكبر)»(١).

٢- يرى السمين أن (لا) من قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾(٢) نافية ، ثم يقول: «فارضٌ «صفةٌ لبقرة، واعترض ب» لا «بين الصفةِ والموصوفِ، نحوٍ: مَرَرْتُ برجلٍ لا طويلٍ ولا قصيرٍ. وأجاز أبو البقاء أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي: لا هي فارض»(٣).

وفي ستة مواضع(٤) نقل السمين الحلبي عن أبي البقاء رواية له ، ومن الأمثلة على ذلك:

١- في معرض حديثه عن إعراب كلمة (نسوة) من قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ﴾(٥) يقول السمين الحلبي: « والمشهورُ كسرُ نونها، ويجوز ضمُّها في لغةٍ، ونقلها أبو البقاء قراءةً ولم أَحْفَظْه ...» (٦).

(١) الدر المصون ١/ ٢٧٦- ٢٧٧، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥١، وط: المكتبة التوفيقية ١/ ٣٠.

(٢) من الآية (٦٨) من سورة البقرة .

(٣) الدر المصون ١/ ٤١٩، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٧٤ ، وط: التوفيقية ١/ ٤٢.

(٤) ينظر: الدر المصون ١/ ٢٩٠، ٤/ ٥٣٠، ٥٤٣، ٥٥٨ ، ٦/ ٤٥٣، ٤٧٥ .

(٥) من الآية (٣٠) من سورة يوسف .

(٦) الدر المصون ٦/ ٤٧٥ وفي التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٣٠ ، ٢/ ٥٢ ط: المكتبة التوفيقية ، يقول: «قوله تعالى :﴿نِسْوَةٌ﴾ يقرأ بكسر النون وضمها وهما لغتان ». ينظر: تفسير القرطبي ٩/ ١٧٦، والكشاف للزمخشري ٢/ ٣١٦.

وفي أربعة(١) مواضع اكتفى السمين الحلبي فيها بعرض رأي أبي البقاء العكبري فقط، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره السمين في كلمة (يوسف) من قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ ﴾(٢) أن الجمهور على ضم فاء (يوسف) لكونه مفردًا معرفة، ثم ينقل عن الأعمش قراءة فتح الفاء ، ثم يقول: « وقيل: لم تَثْبُتْ هذه القراءةُ عنه، وعلى تقدير ثبوتها فقال أبو البقاء فيها وجهان(٣)، أحدهما: أن يكون أخرجه على أصل المنادى كما جاء في الشعر:

..... **يا عَدِيًّا لقد وَقَتْكَ الأوَاقي**(٤)

يريد بأصل المنادى أنه مفعولٌ به فَحَقُّه النصبُ كالبيت الذي أنشده، واتفق أن يوسُفَ لا يَنْصرف فَفَتْحَتُه فتحةُ إعراب.

---

(١) ينظر: الدر المصون ١/ ٣٠٥ ، ٣٧٩ ، ٤/ ٥٤٤ ، ٦/ ٤٧٣ .

(٢) من الآية (٢٩) من سورة يوسف .

(٣) ورد في الدر المصون ٦/ ٤٧٣ (وجهين) ويبدو أنه جعلها مفعولًا لفعل محذوف ، ولكن السياق يقتضي الرفع على الابتداء .

(٤) عجز بيت من بحر الخفيف، وصدره : **ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ** .

ونسب إلى مهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب ١/ ٣٠٠ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٢١١، وسمط الآلي / ١١١، والدرر اللوامع ١/ ١٤٩، والروض الآنف ٣/ ٢٣٦، ولسان العرب (وقى) ، واستشهد به المبرد من غير أن ينسبه إلى أحد في المقتضب ٤/ ٢١٤، وفي أمالي ابن الشجري ٢/ ٩، وشرح المفصل ١/ ١٠ ، وشرح شذور الذهب / ١١٢، وشرح ابن عقيل ٣/ ١١، والمنصف ٣/ ٢١٨، وشرح التصريح ٢/ ٣٧٠، وهمع الهوامع ١/ ١٧٣.

والشاهد فيه نصب (عديًا) بعد أداة النداء (يا) مما يدل على أن أصل المنادى مفعول به .

ووقتك : مأخوذ من الوقاية ، وهي الحفظ ، والأواقي : جمع واقية ، بمعنى حافظة وواعية ، وكأن أصله (الوواقي) فقلبت الواو الأولى همزة.

والثاني: -وجعله الأَشْبَه- أن يكونَ وقف على الكلمة ثم وَصَل وأَجْرى الوصلَ مُجْرى الوقف، فألقى حركة الهمزة على الفاء وحَذَفَها فصار اللفظ بها «يوسُفَ اعْرض» وهذا كما حُكِي «اللهَّ اكبرَ أشْهدَ ألاَّ» بالوصل والفتح. قلت: يعني بالفتح في الجلالة، وفي (أكبر)، وفي (أشهد)، وذلك أنه قدَّر الوقفَ على كل كلمة مِنْ هذه الكلم»(١).

فهنا ترى أن السمين الحلبي لم يذكر إلا رأي أبي البقاء العكبري كما ذكره في كتابه(٢)، ونادرًا ما يستشهد السمين برأي أبي البقاء العكبري مستدلًا به على رأي معين ، وقد ورد هذا في مسألة واحدة ، حيث يقول في إعراب قوله تعالى: ﴿عَوَانٌۗ بَيْنَ ذَٰلِكَۖ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ﴾(٣): «ويضعُف أن تكونَ «ما» نكرةً موصوفةً. قال أبو البقاء: «لأنَّ المعنى على العُمومِ وهو بـ(الذي) أَشْبَهُ»(٤).

فهو هنا يضعف أن تكون (ما) نكرة موصوفة ، ويستدل برأي العكبري(٥).

ومن الأمور التي نبه السمين الحلبي إليها أن أبا البقاء العكبري سبق أبا حيان في رأي معين ، وذلك في موضعين ، ومثال ذلك :

---

(١) الدر المصون ٦/ ٤٧٣ – ٤٧٤.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٢٩ ، و ط: المكتبة التوفيقية ٢/ ٥٢.

(٣) من الآية (٦٨) من سورة البقرة .

(٤) الدر المصون ١/ ٤٢٣ ، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٧٥، و ط: المكتبة التوفيقية ١/ ٤٢.

(٥) يقول أبو البقاء : «(مَا تُؤْمَرُونَ) : أَيْ بِهِ، أَوْ تُؤْمَرُونَهُ، وَمَا بِمَعْنَى الَّذِي، وَيَضْعُفُ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْعُمُومِ، وَهُوَ بِالَّذِي أَشْبَهُ». التبيان في إعراب القرآن ١/ ٧٥، وط: المكتبة التوفيقية ١/ ٤٢ .

قوله في معرض حديثه عن أوجه إعراب (ما) من قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾(١) يعرض الوجه الرابع ويبين أن هذا الوجه قال به الزمخشري ، فيقول: «الرابع: أنها مصدريةٌ –أيضاً–، ولكن محلَّها النصبُ على أنها منسوقةٌ على ﴿أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ﴾ .... قال الزمخشري: «كأنه قيل: ألم تعلموا أخْذَ أبيكم عليكم موثقاً وتفريطَكم مِنْ قبلُ في يوسف، وإلى هذا ذهب ابن عطية – أيضاً–» ثم يعرض رد أبي حيان عليه فيقول: «قال الشيخ: وهذا الذي ذهب إليه ليس بجيد، لأنَّ فيه الفصل بالجارِّ والمجرور بين حرف العطف الذي هو على حرفٍ واحد وبين المعطوف، فصار نظير:« ضربتُ زيدًا وبسيفٍ عمرًا»، وقد زعم أبو علي الفارسي أنه لا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر .

هذا الردُّ –أيضًا– سبقه إليه أبو البقاء(٢) ولم يَرْتَضِه وقال: وقيل: هو ضعيف لأنَّ فيه الفصلَ بين حرف العطف والمعطوف، وقد بَيَّنَّا في سورة النساء أنَّ هذا ليس بشيء »(٣).

---

(١) من الآية (٨٠) من سورة يوسف.

(٢) يقول أبو البقاء : «(مَا فَرَّطْتُمْ) : فِي «مَا» وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا: هِيَ زَائِدَةٌ وَ «مِنْ» مُتَعَلِّقَةٌ بِالْفِعْلِ ؛ أَيْ وَفَرَّطْتُمْ مِنْ قَبْلُ. وَالثَّانِي: هِيَ مَصْدَرِيَّةٌ وَفِي مَوْضِعِهَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ؛ أَحَدُهَا: رَفْعٌ بِالِابْتِدَاءِ، وَ«مِنْ قَبْلُ» خَبَرُهُ ؛ أَيْ وَتَفْرِيطُكُمْ فِي يُوسُفَ مِنْ قَبْلُ. وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ «قَبْلُ» إِذَا وَقَعَتْ خَبَرًا أَوْ صِلَةً لَا تُقْطَعُ عَنِ الْإِضَافَةِ لِئَلَّا تَبْقَى نَاقِصَةً. وَالثَّانِي: مَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَطْفًا عَلَى مَعْمُولِ (تَعْلَمُوا) – (ألم تعلموا أن أباكم قد أخذ عليكم موثقًا من الله)– تَقْدِيرُهُ: أَلَمْ تَعْرِفُوا أَخْذَ أَبِيكُمْ عَلَيْكُمُ الْمِيثَاقَ وَتَفْرِيطَكُمْ فِي يُوسُفَ. وَالثَّالِثُ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ إِنَّ ؛ تَقْدِيرُهُ: وَأَنَّ تَفْرِيطَكُمْ مِنْ قَبْلُ فِي يُوسُفَ. وَقِيلَ: هُوَ ضَعِيفٌ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا فَصْلًا بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالْمَعْطُوفِ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي سُورَةِ النِّسَاءِ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ. فَأَمَّا خَبَرُ (إِنَّ) عَلَى الْوَجْهِ الْأَخِيرِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فِي يُوسُفَ) ؛ وَهُوَ الْأَوْلَى لِئَلَّا يُجْعَلَ «مِنْ قَبْلُ» خَبَرًا» التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٤١ ، وط: المكتبة التوفيقية ٢/ ٥٧.

(٣) الدر المصون ٦/ ٥٤١ ، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٤١ ، وط: المكتبة التوفيقية ٢/ ٥٧ ، وينظر: الموضع الثاني في الدر المصون ٦/ ٥٤٠.

وفي ظاهرة غريبة ترى السمين يحاول معرفة مدى صحة ما نقل عن العكبري في كتابه « التبيان في إعراب القرآن» ، واحتمال سقوط كلمة من الجملة ، ففي قوله تعالى:﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِيٓ ﴾(١) ينقل السمين الحلبي عنه إعراب (الأرض) فيقول: «وقال أبو البقاء: ويجوز أن يكونَ ظرفاً(٢) . قلت: ويحتمل أن يكونَ سقط من النسخ لفظةُ «لا»، وكان: «ولا يجوز أن تكون ظرفاً»(٣).

وفي التبيان وجدت ما نقله عنه السمين الحلبي حيث يقول:﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾ هو مفعول (أبرح) ، أي: لن أفارق ، ويجوز أن يكون ظرفًا»(٤).

(١) من الآية (٨٠) من سورة يوسف .

(٢) الدر المصون ٦/ ٥٤٣ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٤٢ ، وط: المكتبة التوفيقية ٢ / ٥٧.

المبحث الخامس

المسائل التي خالف فيها السمين الحلبي أبا البقاء العكبري

ذكرت فيما سبق أن السمين الحلبي نقل عن أبي البقاء العكبري مما مجموعه مائة وثلاثة مواضع ، اكتفى السمين في ستين موضعًا منها بعرض الرأي دون أن يناقش أو يرجح ، وفي تلاثة وأربعين منها ناقش فيها رأي العكبري رد رأيه وضعفه في سبعة وثلاثين منها ، في حين أيد رأيه في ستة منها فقط ، ومن المسائل التي خالف فيها السمين أبا البقاء العكبري ما يأتي :

١- يرى أبو البقاء العكبري أن (هي) من قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ﴾(١) يجوز فيها أن تكون كناية عن (الحياة) ، ويجوز أن تكون ضمير القصة ، يقول: «هي كنايةٌ عن الحياة، ويجوز أن يكون ضميرَ القصة»يقول: «قوله تعالى: (إِنۡ هِيَ إِلَّا) هي كنايةٌ عن (الحياة)، ويجوز أن يكون ضميرَ القصة » (٢). وبالرجوع إلى كتاب الدر المصون أجد أن السمين قد أيَّد أن يكون (هي) كناية عن (الحياة) ، ويرد تجويز أن تكون كناية عن ضمير القصة ، يقول: «أمَّا أولُ كلامِه فصحيحٌ، وأمَّا آخرُه وهو قوله: إن (هي) ضمير القصة، فليس بشيء؛ لأن ضمير القصة لا يفسِّر إلا بجملةٍ مصرَّحٍ بجزْأَيْها»(٣).

---

(١) من الآية (٢٩) من سورة الأنعام .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٩، و١/ ٢٣٩ ط: المكتبة التوفيقية.

(٣) الدر المصون ٤/ ٥٩٣، و «هي» ضمير مُبْهَم يفسِّره خبره، أي: ولا نعلم ما يُراد به إلا بذكر خبره، وهو من الضمائر التي يفسِّرها ما بعدها لفظاً ورتبة، وكون هذا مما يفسره ما بعده لفظًا ورتبة، فيه نظرٌ، إذ لقائل أن يقول «هي» تعود على شيء دلَّ عليه سياقُ الكلام، كأنهم قالوا: إنَّ العادةَ المستمرة أو إن حالتنا وما عَهِدْنا إلا حياتنا الدنيا، واستند هذا القائل إلى قولِ الزمخشري: «وهذا ضميرٌ لا يُعْلَمُ ما يُراد به إلا بِذِكْر ما بعده» ومثَّل الزمخشري بقول العرب: «هي النفس تتحمَّل ما حَمَلَتْ» و «هي العرب تقول ما شاءت» . وليس فيما قاله الزمخشري دليل له؛ لأنه يعني أنه لا يُعلم ما يعود عليه

ويبين أن أبا البقاء العكبري – في رأيه هذا – لم يذهب مذهب البصريين ، ولا مذهب الكوفيين ،فيقول: « فإن قلت: الكوفي يجوِّزُ تفسيره بالمفرد فيكون نحا نحوَهم. فالجوابُ أن الكوفيَّ إنما يُجَوِّزه بمفرد عامل عملَ الفعل نحو: «إنه قائم زيد» «وظننتُه قائِماً زيدٌ» لأنه في صورة الجملة، إذ في الكلام مسندٌ ومسندٌ إليه. أما نحو « هو زيد» فلا يُجيزه أحدٌ، على أن يكونَ «هو» ضميرَ شأنٍ ولا قصة»(١).

وقد قال بما قال به السمين ابن هشام حيث ذكر أن الكوفيين يجيزون تفسيره بمفرد له مرفوع ، فيقول : «مفسره – أي ضمير الشأن- لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع»(٢).

وقد بيَّن ابن مالك والرضي رأي الكوفيين في هذه المسألة دون أن يذكر اشتراط الكوفيين أن يكون المفرد عاملًا عمل الفعل.

فابن مالك يقول: «ولا يفسر إلا بجملة خبرية مصرح بجزأيها خلافًا للكوفيين»(٣)، والرضي يقول: «والبصريون يوجبون التصريح بجزأي الجملة المفسرة لضمير الشأن لأنها مفسرة ، فالأولى استغناء جزأيها عن مفسر ، وأجاز الكوفيون عدم التصريح بأحد جزأيها ، نحو: إنه ضربت ، وإنه قامت»(٤).

الضمير إلا بذكر ما بعده من هذه الحيثية لا من حيثيَّة التفسيرِ، ويدلُّ على ما قلتُه قولُ أبي البقاء: «هي كنايةٌ عن الحياة، ويجوز أن يكون ضميرَ القصة» .

ينظر: المصدر السابق ، والكشاف ٢/ ١٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٩،ط: عيسى البابي وشركاه، و١/ ٢٣٩ ط: المكتبة التوفيقية .

(١) الدر المصون ٤/ ٥٩٣- ٥٩٤.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام / ٦٣٥- ٦٣٧.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك / ٢٨.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٢٧.

ولم أجد أحدًا أيَّد العكبري في رأيه ، فأبو حيان(١)، وابن هشام(٢) جعلا «هي» في هذه الآبة ضمير الحياة فسره الخبر بعده.

وانتصر ابن مالك(٣) ، والرضي(٤)، وابن هشام(٥) لرأي البصريين الذين يوجبون في خبر ضمير الشأن أن يكون جملة.

وعلى كل حال فإن رأي الكوفيين الذين يشترطون في المفرد المفسر لضمير القصة أن يكون عاملًا عمل الفعل مرجوح لعدم وجود الدليل لديهم، وعلى هذا فإنني أميل إلى رأي السمين الحلبي في رده لرأي العكبري القائل بأن (هي) ضمير شأن وقصة لوجوب التصريح بجزأي الجملة المفسرة . والله أعلى وأعلم .

٢- وفي قوله : (صم وبكم) من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكۡمٞ فِي ٱلظُّلُمَٰتِۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾(٦) يرى أبو البقاء أن (صم وبكم) خبر (الذين كذبوا بآياتنا) مثل: (هذا حلو حامض) والواو لا تمنع من ذلك، كما جوّز أن يكون (صُمٌّ) خبر مبتدأ محذوف ، وكذا (بُكْمٌ) والتقدير : بعضهم بكم(٧).

ولكن السمين الحلبي يرد رأيه ويضعفه؛ لأنه يشترط في إعرابهما خبرًا أن يكون الخبران بمعنى خبر واحد ، وأن لا يعطف الثاني على الأول بالواو، وعلى هذا خطَّأ

(١) البحر المحيط ٤/ ١٠٥.

(٢) مغني اللبيب / ٦٣٥- ٦٣٧.

(٣) تسهيل الفوائد / ٢٨ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٢٧ .

(٥) مغني اللبيب / ٦٣٥- ٦٣٧ .

(٦) الآية (٣٩) من سورة الأنعام .

(٧) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٩٤، ط: عيسى البابي وشركاه، و١/ ٢٤١ط: المكتبة التوفيقية.

أبا البقاء العكبري؛ لأن الشرطين غير محققين في الآية ، يقول: «وقال أبو البقاء: «صمٌّ وبُكْمٌ» الخبرُ، مثل: حلو حامض، والواو لا تمنع من ذلك»، قلت: هذا الذي قاله لا يجوزُ مِنْ وجهين، أحدهما: أنَّ ذلك إنما يكون إذا كان الخبران في معنى خبر واحد لأنهما في معنى «مُزّ»، وهو أَعْسَرُ يَسَرٌ بمعنى أضبط، وأمَّا هذان الخبران فكلٌّ منهما مستقلٌّ بالفائدة. والثاني: أن الواو لا تجوز في مثل هذا إلا عند أبي علي الفارسي وهو وجه ضعيف»(١).

وقد تعددت آراء النحاة في جواز تعدد الخبر ، وشروطه ، وتباينت ، فبينما يشترط أحدهم شرطًا تجد آخر يشترط شرطًا يقابله ، وتجد ثالثًا يشترط لهذا شرطًا ، ورابعًا لا يشترط، وخامسًا يكتفي بشرط واحد.

فابن يعيش – مثلًا- يجيز تعدد الخبر بشرط أن يكون الخبران بمعنى واحد، فيقول: «فالخبر وإن كان متعددًا من جهة اللفظ ، فهو غير متعدد من جهة المعنى»(٢).

وابن مالك يجيز تعدد الخبر بعطف وبغير عطف بشرط تعدد المعنى ، يقول: «وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدًا بعطف وغير عطف وليس من ذلك ما تعدد لفظًا دون معنى»(٣).

أما الرضي فيجيز تعدد الخبر بعطف أو بغير عطف بشرط أن يتعدد اللفظ مع المعنى، يقول: «اعلم أن تعدد الخبر إما أن يكون بعطف أو بغيره ، فالأول نحو (زيد عالم وعاقل) وليس قولك : هو عالم وعاقل من هذا ؛ لأن كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد، وههنا المخبر بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل، والثاني على ضربين ؛

(١) الدر المصون ٤/ ٦١٣، وينظر: التبيان في إعراب القرآن١/ ٤٩٤ ط: عيسى البابي وشركاه ، و١/ ٢٤١ ط: المكتبة التوفيقية .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٩.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ٥، وينظر شرح ألفية ابن مالك ١/ ٢٠.

لأن الأخبار المتعددة إما أن تكون متضادة أو لا ، وليس ما تعدد لفظًا دون معنى من هذا في الحقيقة، نحو: زيد جائع نائع ؛ لأنهما بمعنى واحد. والثاني في الحقيقة تأكيد للأول، فإن لم تكن متضادة كقوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾(١) ففي كل واحد ضمير يرجع إلى المبتدأ ، إن كان مشتقًا ، ولا إشكال فيه. وإن كانت متضادة فهي على ضربين : إما ان يتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الأخبار ، والجزء الآخر بالخبر الآخر ، أو يتصف المجموع بكل واحد منها ، فالأول نحو قولك للأبلق : هذا أبيض أسود. وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر ، لأنه مثل قولك : هما عالم ، وجاهل ...

أما الثاني:- أعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو : هذا حلو حامض - فلا إشكال فيه ، لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ ، إذ المعنى : في جميع أجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة ، لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه ، وانكسر أحدهما بالآخر ، وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما »(٢).

وهكذا ترى تعدد آراء النحاة في تعدد الخبر ، ويرجع الظن إلى أن الخلاف فيه خلاف عقلي لا يعتمد على نقل، ويتحدد هذا الخلاف العقلي في تحديد تعريف الخبر ، وعلى كل حال فإني لا أميل إلى تعدد الخبر بالعطف؛ لأن دخول حرف العطف على كلمة يجعلها معطوفة على ما قبلها آخذة حكمها، وكذلك لا أرى أن هناك تعددًا في الخبر إن كانت الأخبار بمعنى واحد ؛ لأن الخبر حكم على المبتدأ ، فإذا لم يأت بحكم جديد فلا يدخل في مصطلح الخبر ، ولذا أميل إلى رأي السمين في هذا ، وأرد معه تجويز العكبري كون (صم وبكم) من تعدد الخبر. والله أعلى وأعلم.

---

(١) الآيات (١٤، ١٥، ١٦) من سورة البروج .

(٢) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، تحقيق / حسن محمد إبراهيم الحفظي ، ويحيى بشير مصري ١/ ٣٠١- ٣٠٣ الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣- المسألة الثالثة تأتي في أن أبا البقاء العكبري يجيز في اللام من (لك) من قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ ﴾(١) في وجه أن تكون زائدة ، يقول: «كَيْدًا» فيه وجهان: أحدهما : أن يكونَ مفعولاً به، أي: فيصنعوا لك كيداً، أي: أمراً يكيدونَك به، وهو مصدرٌ في موضع الاسمِ ومنه ﴿فَأَجْمِعُواْ كَيْدَكُمْ﴾(٢) ، أي: ما تكيدون به، فعلى هذا يكون في اللامِ وجهان : أحدهما: هي بمعنى من أجلك .

والثاني: هي صفة قدمت فصارت حالًا . والوجه الآخر: أن يكون مصدرًا مؤكدًا، وعلى هذا في اللام ثلاثة أوجه : منها الاثنان الماضيان ، والثالث : ان تكون زائدة لأن هذا الفعل يتعدى بنفسه ، ومنه قوله تعالى :﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ﴾(٣) ، ونظير زيادتها هنا ﴿رِدْفٌ لَكُمْ﴾(٤)»(٥).

إلا إن هذا عند السمين الحلبي غير مقبول ؛ لأن هناك شروطًا لزيادة اللام ، يقول: « في قوله «لك» خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكون «يكيد» ضُمِّن «معنى ما يتعدَّى باللام؛ لأنه في الأصل متعدٍّ بنفسه قال تعالى: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعاً﴾(٦)، والتقدير: فيحتالوا لك بالكيد. .. الوجه الثاني من أوجهِ اللام: أن تكونَ مُعَدِّيةً، ويكون هذا الفعلُ ممَّا يتعدى بحرفِ الجر تارةً، وبنفسهِ أخرى كـ«نصح، وشكر»، كذا قاله

(١) من الآية (٥) من سورة يوسف .

(٢) من الآية (٦٤) من سورة طه .

(٣) الآية (٣٩) من سورة المرسلات .

(٤) من الآية (٧٢) من سورة النمل ﴿قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي تَسۡتَعۡجِلُونَ ﴾.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٢٢ ط: عيسى البابي وشركاه ، و٢/ ٤٩ ط: المكتبة التوفيقية.

(٦) من الآية (٥٥) من سورة هود .

الشيخ(١) وفيه نظرٌ، لأنَّ ذاك بابٌ لا يَنْقاس إنما يُقْتصر فيه على ما ذكره النحاةُ ولم يَذْكروا منه « كاد ».

الثالث: أن اللامَ زائدةٌ في المفعول به كزيادتها في قوله ﴿رَدِفَ لَكُم﴾(٢) قاله أبو البقاء وهو ضعيف؛ لأنَّ اللامَ لا تُزاد إلا بأحد شرطين: تقديم المعمولِ أو كونِ العاملِ فرعاً(٣).

ولم يتحقق أي من الشرطين في اللام في قوله تعالى: ﴿ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ ﴾ ويبدو لي أن هذه المسألة مثل سابقتها حيث تنوعت آراء النحاة فيها كثيرًا ، فالزجاجي يرى أن من أنواع اللام : اللام الموصولة لبعض الأفعال إلى مفعولها ، وقد يجوز حذفها ، مثل : نصحت زيدًا، ونصحت لزيد ، ومثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ﴾(٤) ، ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾(٥) ويرى أن هذه اللام التي

(١) يريد : أبا حيان . ينظر: البحر المحيط ٥/ ٢٨٠ .

(٢) من الآية (٧٢) من سورة النمل .

(٣) الدر المصون ٦/ ٤٣٩ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٢٢ ط: عيسى البابي الحلبي، و٢/ ٤٩ ط: المكتبة التوفيقية . الرابع: أن تكونَ اللامُ للعلة، أي: فيكيدوا من أجلك، وعلى هذا فالمفعولُ محذوفٌ اقتصاراً أو اختصارًا . والخامس: أن تتعلَّق بمحذوفٍ، لأنها حالٌ مِنْ: «كَيْداً» إذ هي في الأصلِ يجوزُ أن تكونَ صفةً لو تأخَّرَت ... وعلى هذا ففي اللامِ في» لك «وجهان فقط: كونُها صفةً في الأصل ثم صارَتْ حالاً، أو هي للعلة، وأمَّا الثلاثةُ الباقيةُ فلا تتأتى وامتناعُها واضح. ينظر: الدر المصون ٦/ ٤٣٩- ٤٤٠ (بتصرف).

(٤) من الآية (٣) من سورة المطففين .

(٥) من الآية (٧٢) من سورة النمل .

تدخل بين المفعول والفعل ليست مقيسة ، وإنما هو مسموع في أفعال تحفظ ولا يقاس عليها»(١).

بينما يرى الزمخشري أن الفعل في قوله تعالى ﴿ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ ﴾ ضمن معنى فعل يتعدى باللام ليفيد معنى فعل الكيد ليكون آكد وأبلغ في التخويف»(٢).

في حين يرى المالقي أن اللام الزائدة العاملة تكون مقحمة توكيدًا في موضعين : الأول بين المضاف والمضاف إليه ، والثاني بين الفعل والمفعول ، نحو :﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾(٣).

أما ابن يعيش فإنه يرى أن من المعاني التي تأتي بها اللام أن تكون مزيدة ، ومثل لها بقوله ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ (٤).

وابن مالك يرى أن في زيادة اللام قياسًا متبعًا ، حيث يرى أنها تزاد مع مفعول ذي الواحد قياسًا في نحو : ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾(٥) و ﴿إِنَّ رَبَّك فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾(٦)، ويرى أن زيادتها في ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ سماعية(٧) .

أما أبو حيان فيرى أن قوله تعالى : ﴿ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ ﴾ يجوز فيها وجهان ، يقول: «(فَيَكِيدُوا لك): منصوب بِإِضْمَارِ (أَنْ) عَلَى جَوَابِ النَّهْيِ، وَعُدِّيَ

(١) اللامات للزجاجي / ١٤٧.

(٢) الكشاف ٢/ ٤٤٤.

(٣) ينظر : رصف المباني للمالقي / ٤٤٠ - ٤٤٦.

(٤) شرح المفصل ٨/ ٢٥.

(٥) من الآية (٤٣) من سورة يوسف .

(٦) من الآية (١٠٧) من سورة هود .

(٧) تسهيل الفوائد / ١٤٥.

(فَيَكِيدُوا) بِاللَّامِ، وَفِي (فَكِيدُونِ) (١) بِنَفْسِهِ، فَاحْتُمِلَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ شَكَرْتُ زَيْدًا وَشَكَرْتُ لِزَيْدٍ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ، ضَمَّنُوا (فَيَكِيدُوا) مَعْنَى مَا يَتَعَدَّى بِاللَّامِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَيَحْتَالُوا لَكَ بِالْكَيْدِ، وَالتَّضْمِينُ أَبْلَغُ لِدَلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلَيْنِ»(٢).

أما ابن هشام فيثبت للام مجيئها زائدة ، ويرى أن اللام الزائدة أنواع ، فيقول: « الْحَادِي وَالْعشْرُونَ (من معاني اللام) التوكيد وَهِي اللَّام الزَّائِدَة وَهِي أَنْوَاع: مِنْهَا اللَّام المعترضة بَين الْفِعْل الْمُتَعَدِّي ومفعوله ... وَمِنْهَا اللَّام الْمُسَمَّاة بالمقحمة وَهِي المعترضة بَين المتضايفين وَذَلِكَ فِي قَوْلهم يَا بؤس للحرب (٣)... وَمِنْهَا اللَّام الْمُسَمَّاة لَام التقوية وَهِي المزيدة لتقوية عَامل ضعف إِمَّا بتأخره نَحْو ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾(٤) وَنَحْو ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾(٥)، أَو بِكَوْنِهِ فرعا فِي

(١) سورة المرسلات : من الآية (٣٩) والآية : ﴿فإن كان لكم كيد فكيدون﴾ .

(٢) البحر المحيط ٥/ ٢٨٠ .

(٣) جزء من بيت لسعد بن مالك جد طرفة بن العبد ، وهو من البحر الكامل، وتمامه :

..... التي وضعت أراهط فاستراحوا

وهذا البيت من قصيدة ذكرها سعد بن مالك يعاير الحارث بن عباد قعوده عن الحرب ؛ لأنه كان من الشجعان ، والبيت ذكره ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ١٨١، وابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ٣٦ ، وفي الحماسة لأبي تمام / ١٩٧، وتاريخ الجاهلية لعمرو فروخ / ١٠١- ١٠٢، والخصائص لابن جني ٣/ ١٠٢، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ ١/ ١٠٦- ١٠٧.

والشاهد فيه : يا بؤس للحرب . أصله: يا بؤس الحرب، فأقحمت اللام بين المتضايفين لتقوية الاختصاص.

(٤) من الآية (١٥٤) من سورة الأعراف .

(٥) من الآية (٤٣) من سورة يوسف .

الْعَمَل نَحْو ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾(١) ﴿فَعَّالٍ لِمَا يُرِيدُ﴾(٢) ﴿نَزَاعَةً لِلشَّوَى﴾(٣)... »(٤).

ومكي القيسي يرى أن اللام في (رَدف لكم) زائدة ، ويرى أن زيادة اللام كثيرة في القرآن ،فيقول: « قَوْله (ردف لكم) اللَّام زَائِدَة، وَمَعْنَاهُ: ردفكم، وَمثله: ﴿ وَإِذ بوأنا لإِبْرَاهِيم مَكَان الْبَيْت﴾(٥) وَمثله ﴿إِن كُنْتُم للرؤيا تعبرون﴾(٦) وَهُوَ كثير، اللَّام فِيهِ زَائِدَة لَا تتَعَلَّق بِشَيْء، وَفِيه اخْتِلَاف»(٧).

فيما سبق يتضح أن هناك عدة أنواع للام الزائدة ، منها اللام التي تأتي بين الفعل المتعدي ومفعوله ، حيث أثبت هذا كل من الزجاجي ، والمالقي ، وابن مالك، وابن هشام ، وفي حين رأى ابن مالك أن هذه اللام مقيسة رأى الزجاجي أنها سماعية لا يقاس عليها، أما المالقي وابن هشام فيبدو أنهما على مذهب ابن مالك من أنها مقيسة، وهذا واضح من سياق كلامهما .

فيبدو أن اللام التي يرى أبو البقاء العكبري أنها زائدة هي اللام الواقعة بين الفعل المتعدي ومفعوله ، فهو يقول : «أن تكون زائدة لأن الفعل يتعدى بنفسه»، وعلى هذا فإن اعتراض السمين على أبي البقاء واشتراطه لزيادة اللام شرطين في غير مكانه ؛ لأن الشرطين المذكورين للام المقوية ، وليست للام المقحمة بين الفعل

(١) من الآية (٩١) من سورة البقرة .

(٢) من الآية (١٠٧) من سورة هود ، والآية (١٦) من سورة البروج .

(٣) الآية (١٦) من سورة المعارج .

(٤) مغني اللبيب ١/ ٢٨٤.

(٥) من الآية (٢٦) من سورة الحج .

(٦) من الآية (٤٣) من سورة يوسف .

(٧) مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢/ ٥٣٩ .

ومفعوله كما ذكر ابن هشام ، ومن هنا أرى أن رأي أبي البقاء العكبري في هذه المسألة بأن اللام زائدة هو الراجح ، وأميل إليه ، كما أرجح رأي المالقي ، وابن مالك ، وابن هشام في قياسية اللام المزيدة المقحمة بين الفعل المتعدي ومفعوله، وخاصة المعنى يؤيد هذا كما في الآية الكريمة .

والله أعلى وأعلم .

المبحث السادس

المسائل التي أيَّد فيها السمين الحلبي أبا البقاء العكبري

ذكرت فيما سبق أن عدد المسائل التي أيَّد فيها السَّمين أبا البقاء بلغ ست مسائل ، ومن هذه المسائل :

أ – في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾(١) أيَّد السمين الحلبي رأي أبا البقاء في تضعيفه رأي ابن جرير الطبري بتعليق (فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ) باسم الله – تعالى – وتعليق (فِي الْأَرْضِ) بـ(يعلم) ، فيقول: « قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾: في هذه الآية أقوالٌ كثيرة(٢) ... الوجه الخامس: أن الكلام تـمَّ عند قوله (فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ) فيتعلق (فِى

(١) من الآية (٣) من سورة الأنعام.

(٢) لخَّصْتُ جميعها في اثني عشر وجهاً؛ وذلك أن «هو» فيه قولان، أحدهما: هو ضمير اسم الله تعالى يعود على ما عادت عليه الضمائر قبله، والثاني: أنه ضمير القصة، قاله أبو عليّ. قال أبو حيان: «وإنما فَرَّ إلى هذا لأنه لو أعاده على الله لصار التقدير: الله الله، فتركَّب الكلام من اسمين متَّحِدَيْن لفظاً ومعنًى لا نسبةَ بينهما إسنادية». قلت: الضمير إنما هو عائد على ما تقدَّم من الموصوف بتلك الصفاتِ الجليلة وهي خَلْقُ السماوات والأرض، وجَعْلُ الظلمات والنور، وخَلْق الناس من طين إلى آخرها، فصار في الإخبار بذلك، فائدةٌ من غير شك، فعلى قول الجمهور يكون «هو» مبتدأ و«الله» خبره، و«في السماوات» متعلق بنفس الجلالة لما تَضَمَّنَتْه من معنى العبادة كأنه قيل: وهو المعبود في السماوات، وهذا قول الزجاج، وابن عطية، والزمخشري ... وقال الفارسي: إذا جَعَلْتَ (في السموات) متعلقاً باسم الله جاز عندي على قياس مَنْ يقول إن (الله) أصله (الإله)، ومن ذهب بهذا الاسم مذهب الأعلام وجب أن لا يتعلق به عنده إلا ان تُقَدِّر فيه ضرباً من معنى الفعل ، فكأن الزمخشري نقل عن أبي علي أنه لا يتعلَّق (في) باسم الله؛ لأنه صار بدخول الألف واللام، والتغييرِ الذي دخله كالعلمَ، فظاهرُ هذا النقلِ أنه يمنع التعلُّق به وإن كان في الأصل مشتقاً. وقال الزجاجُ: «هو متعلِّقٌ بما تضمَّنه اسم الله من المعاني كقولك: أميرُ المؤمنين الخليفة في المشرق والمغرب، قال ابن عطية: هذا عندي أفضل الأقوال وأكثرُها

ٱلسَّمَٰوَٰتِ) باسم الله، على ما تقدَّم، ويتعلَّق «في الأرض» بـ «يعلم» . وهو قول الطبري. قال أبو البقاء «وهو ضعيفٌ؛ لأن الله تعالى معبود في السماوات وفي الأرض، ويعلم ما في السماوات وما في الأرض، فلا تتخصَّص إحدى الصفتين بأحد الظرفين» وهو رَدٌّ جميل»(١).

إحرازاً لفصاحة اللفظ، وجزالة المعنى... وقال أبو حيان: ما ذكره الزجاج، وأوضحه ابن عطية صحيح من حيث المعنى، لكن صناعة النحو لا تساعد عليه؛ لأنهما زعما أن «في السماوات» متعلق باسم الله لِما تَضَمَّنه من تلك المعاني، ولو صرح بتلك المعاني لم تعمل فيه جميعها، بل العمل من حيث اللفظُ لواحدٍ منها، وإن كان «في السماوات» متعلقاً بجميعها من حيث المعنى، بل الأوْلى أن يتعلَّق بلفظ «الله» لِما تضمَّنه من معنى الألوهية

الوجه الثاني: أن (في السموات) متعلِّقٌ بمحذوف صفة لله تعالى وحُذِفَتْ لفَهْمِ المعنى، وحَذْفُ الصفة قليلٌ ، ولا ينبغي أن يُحْمَلَ هذا عليه. الوجه الثالث: قال النحاس:- وهو أحسنُ ما قيل فيه-إن الكلام تمَّ عند قوله: ﴿وَهُوَ اللهُ﴾ والمجرور متعلِّقٌ بمفعول «يَعْلَم» وهو «سِرَّكم وجَهْرَكم» أي: يَعْلَم سِرَّكم وجَهْركم فيهما ، وهذا ضعيفٌ جداً لِما فيه من تقديم معمول المصدر عليه . الوجه الرابع: أن الكلام تمَّ عند لفظ الجلالة، ويتعلق الظرف بنفس (يعلم) وهذا ظاهر، و (يعلم)على هذين الوجهين مستأنف. ينظر: الدر المصون ٤/ ٥٢٨ – ٥٣٢ ، والبحر المحيط ٤/ ٧١- ٧٢، ومعاني الزجاج ٢/ ٢٥٠، والمحرر الوجيز ٦/ ٦، والكشاف ٢/ ٥، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٠ ط: عيسى البابي وشركاه ، و ١/ ٢٣٥ ط: المكتبة التوفيقية، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٣٦.

(١) الدر المصون ٤/ ٥٣٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٠ ط: عيسى البابي وشركاه، و١/ ٢٣٥ ط: المكتبة التوفيقية ، وتفسير الطبري ١١/ ٢٦١، والوجه السادس: أنَّ «في السماوات» متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حال من «سرَّكم» ثم قُدِّمَت الحالُ على صاحبها، وعلى عاملها. والوجه السابع: أنه متعلق بـ «يَكْسِبون» وهذا فاسد من جهة أنه يلزم منه تقديمُ معمولِ الصلةِ على الموصول؛ لأن «ما» موصولة اسمية أو حرفية، وأيضاً فالمخاطبون كيف يكسِبون في السماوات؟ ولو ذهب هذا القائل إلى أن الكلام تمَّ عند قوله «في السماوات» وعلَّق «في الأرض» بـ «يَكْسِبون» لسَهُلَ الأمرُ من حيث المعنى لا من حيث الصناعةُ. الوجه الثامن: أن «الله» خبر أول، و «في السماوات» خبر ثان. قال الزمخشري: «على معنى: أنَّه الله وأنه في السماوات وفي الأرض، وعلى معنى: أنه عالمٌ بما فيهما لا يخفى

فتجد السمين يستحسن رد أبي البقاء على الطبري ، ويعد هذا الاستحسان والوصف بالجميل تأييد له .

٢- وفي إعراب (كم) من قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾(١) ، يجوز السمين الحلبي ما ذهب إليه أبو البقاء من إعراب (كم) ظرف زمان(٢) . فيقول : «قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ : يجوز في «كم» أن تكون استفهامية وخبرية، وعلى كلا التقديرين فهي مُعَلِّقةٌ للرؤية عن العمل، لأن الخبرية تجري مجرى الاستفهامية في ذلك، ولذلك أُعْطِيت أحكامَها من وجوب التصدير وغيره. والرؤيةُ هنا عِلْميَّة، ويَضْعُفُ كونها بصرية، وعلى كلا التقديرين فهي معلَّقة عن العمل، لأنَّ البَصَرية تجري مجراها، فإن

عليه شيء، كأن ذاته فيها» قال أبو حيان: وهذا ضعيفٌ لأن المجرور بـ (في) لا يدل على كون مقيد، إنما يدل على كونٍ مُطْلَق» وهذا سهلُ الجواب لتقدُّمِه مراراً. والوجه التاسع: أن يكون «هو» مبتدأ و «الله» بدل منه، و«يَعْلَمُ» خبره، و «في السماوات» على ما تقدَّم. والعاشر: أن يكون «الله» بدلاً أيضاً، و «في السماوات» الخبرُ بالمعنى الذي قاله الزمخشري. الحادي عشر: أن «هو» ضمير الشأن في محل رفع بالابتداء، والجلالة مبتدأ ثان، وخبرها «في السماوات» بالمعنى المتقدَّم ، أو «يَعْلَمُ» والجملة خبر الأول - وهو الثاني عشر - مفسرةً له. ينظر: الدر المصون ٤/ ٥٢٨- ٥٣٣، والبحر المحيط ٤/ ٧١-٧٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٣٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٥٠، والمحرر الوجيز ٦/ ٦، والكشاف ٢/ ٥، وتفسير الطبري ١١/ ٢٦١، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٠ ط: عيسى البابي وشركاه، و١/ ٢٣٥ ط: المكتبة التوفيقية .

(١) من الآية (٦) من سورة الأنعام .

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨١ ط: عيسى البابي وشركاه، و١/ ٢٣٥ ط: المكتبة التوفيقية، يقول أبو البقاء: «قَوْلُهُ تَعَالَى: (كَمْ أَهْلَكْنَا) : كَمِ: اسْتِفْهَامٌ بِمَعْنَى التَّعْظِيمِ؛ فَلِذَلِكَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا (يَرَوْا)، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ(أَهْلَكْنَا)، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (كَمْ) مَفْعُولًا بِهِ، وَيَكُونُ «مِنْ قَرْنٍ» تَبْيِينًا لَـ(كُمْ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا، و(مِنْ قَرْنٍ) مَفْعُولُ (أَهْلَكْنَا)، وَ(مِنْ) زَائِدَةٌ؛ أَيْ: كَمْ أَزْمِنَةً أَهْلَكْنَا فِيهَا مِنْ قَبْلِهِمْ قُرُونًا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (كَمْ) مَصْدَرًا؛ أَيْ: كَمْ مَرَّةً وَكَمْ إِهْلَاكًا».

كانت عِلْميَّةً فـ «كم» وما في حيِّزها سادَّةٌ مَسدَّ مفعولين، وإن كانت بصرية فمسدَّ واحد. و«كم» يجوز أن تكون عبارة عن الأشخاص فتكونَ مفعولاً بها ناصبها «أَهْلَكْنا» و «مِنْ قَرْنٍ» على هذا تمييز لها، وأن تكون عبارةً عن المصدر فتنصبَ انتصابَه بـ(أَهْلَكْنا)، أي إهلاكاً(١)... ويجوز أن تكون «كم» عبارة عن الزمان فتنتصب على الظرف. قال أبو البقاء: «تقديره: كم أزمنةٍ أهلكنا فيها، وجعل أبو البقاء على هذا الوجه «من قرن» هو المفعول به و«مِنْ» مزيدة فيه ، وجاز ذلك لأن الكلام غير موجب والمجرور نكرة»(٢).

فأبو البقاء يجعل (كم) هنا ظرف زمان . و(قرن) مفعول به لـ(أهلكنا)، وجوز السمين قوله وعلل له وأيَّده بجعل (مِنْ) زائدة في المفعول به لكونه نكرة .

٣- وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾(٣) يدافع السمين الحلبي عن أبي البقاء العكبري في فصله بين البدل والمبدل منه عندما أجاز إعراب (فاطر) بدلًا من لفظ الجلالة . يقول أبو البقاء : «(فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ) : يُقْرَأُ بِالْجَرِّ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَجَرُّهُ عَلَى الْبَدَلِ

(١) و «مِنْ قرن» على هذا صفةٌ لمفعول (أَهْلَكْنا) أي: أهلكنا قومًا أو فوجًا من القرون؛ لأنَّ قرنًا يراد به الجمع، و «مِنْ» تبعيضية، والأُولى لابتداء الغاية. وقال الحوفي: (من) الثانية بدل من (مِنْ) الأولى (مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ) وهذا لا يُعْقل فهو وَهْمٌ بَيِّنٌ. ينظر : الدر المصون ٤/ ٥٣٤- ٥٣٥.

(٢) المصدر السابق ، وأبو حيان منع ذلك ، وعلل بأنه لا يقع إذ ذاك المفرد موقع الجمع، لو قلت: كم أزمانًا ضربت رجلًا ، أو كم مرة ضربت رجلًا ، لم يكن مدلول رجل رجالًا ؛ لأن السؤال يقع إنما يقع عن عدد الأزمنة أو المرات التي ضربت فيها ، وبأن هذا ليس موضع زيادة (من) لأنها لا تزاد في الاستفهام ، إلا وهو استفهام محض ، أو يكون بمعنى النفي ، والاستفهام هنا ليس محضًا ولا مرادًا به النفي . ينظر: البحر المحيط ٤/ ٧٦ ، والدر المصون ٤/ ٥٣٦ .

(٣) من الآية (١٤) من سورة الأنعام .

مِنِ اسْمِ اللهَّ، وَقُرِئَ شَاذًّا بِالنَّصْبِ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنْ (وَلِيٍّ)، وَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا أَجَعَلُ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ غَيْرَ اللهَّ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لَـ(وَلِيٍّ)، وَالتَّنْوِينُ مُرَادٌ، وَهُوَ عَلَى الْحِكَايَةِ؛ أَيْ: فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ»(١).

ويظهر دفاع السمين عن أبي البقاء في قوله : «وقرأ الجمهور :«فاطرِ» - بالجر-، وفيها تخريجان، أحدهما: - وبه قال الزمخشري والحوفي وابن عطية - صفة للجلالة المجرورة بـ «غير» ، ولا يَضُرُّ الفصل بين الصفة والموصوف بهذه الجملة الفعلية ومفعولها؛ لأنها ليست بأجنبية، إذ هي عاملة في عامل الموصوف. والثاني: - وإليه نحا أبو البقاء - أنه بدلٌ من اسمِ الله، وكأنه فرَّ من الفصل بين الصفة وموصوفها، فإن قيل: هذا لازمٌ له في البدل، فإنه فَصَل بين التابع ومتبوعِه أيضاً. فيقال: إن الفصل بين البدلِ والمبدلِ أسهلُ؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل فهو أقرب إلى الفصل»(٢).

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٤ ط:عيسى البابي وشركاه،و١/ ٢٣٦-٢٣٧وط: المكتبة التوفيقية.

(٢) وقد ترجَّح تخريجُه بوجهٍ آخرَ: وهو أنَّ «فاطر» اسم فاعل، والمعنى ليس على المضيِّ حتى تكون إضافتُه غيرَ محضة فيلزم وَصْفُ المعرفة بالنكرة لأنه في نية الانفصال من الإضافة، ولا يقال: الله فاطر السماوات والأرض فيما مضى، فلا يُراد حال ولا استقبال؛ لأن كلام الله تعالى قديم متقدِّمٌ على خلق السماوات، فيكون المراد به الاستقبال قطعاً، ويدلُّ على جواز كونه في نية التنوين ما سأذكره عن أبي البقاء قريباً. وقرأ ابن أبي عبلة برفعه – فاطرُ-، وتخريجه سهل، وهو أنه خبر مبتدأ محذوف. وخَرَّجه ابن عطية على أنه – فاطر- مبتدأ فيحتاج إلى تقدير خبر، الدلالةُ عليه خفيةٌ بخلاف تقدير المبتدأ فإنه ضمير الأول أي: هو فاطر: وقرئ شاذاً بنصبه، وخرَّجه أبو البقاء على وجهين، أحدهما: أنه بدل من «وليًّا» قال: «والمعنى على هذا أجعلُ فاطر السماوات والأرض غيرَ الله» كذا قدَّر وفيه نظر؛ فإنه جعل المفعول الأول وهو «غير الله» مفعولاً ثانياً، وجعل البدل من المفعول الثاني مفعولاً أول، فالتقدير عكسُ التركيب الأصلي. والثاني: أنه صفةٌ ل «وليًّا» قال: «ويجوز أن يكون صفة لـ (وليًّا) والتنوينُ

٤- في قراءة (يُصْرَفْ) - بالبناء للمفعول - من قوله تعالى : ﴿مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ ﴾(١) يعرب أبو البقاء (من) مبتدأ ، ويجعل نائب الفاعل للفعل (يصرف) ضمير مستتر يعود على العذاب، أو الظرف (يومئذ) ، فيقول: «قَوْلُهُ تَعَالَى: (مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ) : يُقْرَأُ بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَفِي الْقَائِمِ مَقَامَ الْفَاعِلِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا:: يَوْمَئِذٍ؛ أَيْ: مَنْ يُصْرَفُ عَنْهُ عَذَابُ يَوْمِئِذٍ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَيَوْمَئِذٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُضْمَرًا فِي «يُصْرَفُ» يَرْجِعُ إِلَى الْعَذَابِ، فَيَكُونُ (يَوْمَئِذٍ) ظَرْفًا لِـ «يُصْرَفْ»، أَوْ لِلْعَذَابِ، أَوْ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ»(٢).

مرادٌ. قلت: يعني بقوله: «التنوين مراد» أن اسم الفاعل عامل تقديراً ، فهو في نية الانفصال، ولذلك وقع وصفاً للنكرة كقوله: ﴿هذا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤] وهذا الوجه لا يكاد يَصِحُّ إذ يصير المعنى: أأتخذ غيرَ الله وليّاً فاطر السماوات إلى آخره، فيصفُ ذلك الولي بأنه فاطر السماوات. وقرأ الزهري: «فَطَر» على أنه فعل ماضٍ وهي جملة في محل نصب على الحال من الجلالة كما كان «فاطر» صفتها في قراءة الجمهور. ويجوز على رأي أبي البقاء أن تكون صفة ل «ولياً. ولا يجوز أن تكون صفةً للجلالة، لأن الجملة نكرة. ينظر: الدر المصون ٤/ ٥٥٥- ٥٥٦ ، والكشاف ٢/ ٨، وشواذ القراءات لابن خالويه/ ٣٦، والمحرر الوجيز ٦/ ٦٥، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٤- ٤٨٥ط: عيسى البابي وشركاه، و١/ ٢٣٦-٢٣٧ ط: المكتبة التوفيقية.

(١) من الآية (١٦) من سورة الأنعام .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٤، ١/ ٢٣٧ ، وَيُقْرَأُ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ عَلَى تَسْمِيَةِ الْفَاعِلِ؛ أَيْ: مَنْ يَصْرِفُ اللهُ عَنْهُ الْعَذَابَ، فَ(مَنْ) عَلَى هَذَا مُبْتَدَأٌ؛ وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ الْهَاءُ فِي (عَنْهُ) وَفِي (رَحِمَهُ) ، وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ وَهُوَ الْعَذَابُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ (يَوْمَئِذٍ) أَيْ: عَذَابَ يَوْمِئِذٍ. وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ (مَنْ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: مَنْ يُكْرَمْ يَصْرِفِ اللهُ عَنْهُ الْعَذَابَ، فَجُعِلَتْ (يُصْرَفْ) تَفْسِيرًا لِلْمَحْذُوفِ، ... فَأَمَّا (مَنْ) عَلَى الْقِرَاءَةِ الْأُولَى فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا الرَّفْعُ عَلَى الِابْتِدَاءِ، وَالْهَاءُ فِي عَنْهُ يَجُوزُ أَنْ تَرْجِعَ عَلَى (مَنْ) وَأَنْ تَرْجِعَ عَلَى الْعَذَابِ.

ويجيز السمين الحلبي بعد اعتراض على ما قاله أبو البقاء معللًا الإجازة بأنه يغتفر في الظروف ما لا يغتفر في غيرها، يقول: «قوله تعالى: ﴿مَّن يُصْرَفْ﴾ : «مَنْ» شرطية، ومحلُّها يحتمل الرفع والنصب - كما سيأتي بيانه بعد ذِكْر القراءتين- فنقول: قرأ الأخوان – حمزة والكسائي - وأبو بكر عن عاصم: «يَصْرِف» - بفتح الياء وكسر الراء- على تسمية الفاعل. والباقون بضمِّ الياء وفتح الراء «يُصْرَف» على ما لم يُسَمَّ فاعله. فأمَّا القراءة الأولى فـ «مَنْ» فيها تحتمل الرفع والنصب: فالرفع من وجه واحد وهو الابتداء، وخبرها فعل الشرط أو الجواب أو هما، على حسب الخلاف، وفي مفعول «يَصْرِف» حينئذ احتمالان، أحدهما: أنه مذكور، وهو «يومئذ» ، ولا بد من حذف مضاف أي: يَصْرِف الله عنه هَوْل يؤمئذ، أو عذاب يومئذ، فقد رحمه، فالضمير في «يَصْرِف» يعود على الله تعالى، ويدلُّ عليه قراءة أُبَيّ بن كعب «مَنْ يَصْرِف اللهُ» بالتصريح به. والضميران في «عنه» و «رَحِمَه» لـ «مَنْ» والثاني: أنه محذوف لدلالة ما ذكر عليه قبل ذلك أي: مَنْ يَصْرف اللهُ عنه العذابَ، و «يومئذ» منصوبٌ على الظرف(١).

«... والنصب من وجهين – تقدير (من) منصوبة- أحدهما: أنه مفعول مقدَّمٌ لـ«يَصْرِف» والضمير في «عنه» على هذا يتعيَّن عَوْدُه على العذاب المتقدم، والتقدير: أيَّ شخص يَصْرِف اللهُ عن العذاب. والثاني: أنه منصوب على الاشتغال بفعل

(١) وقال مكي القيسي: «ولا يَحْسُن أن تقدَّرَ هاءً؛ لأن الهاء إنما تُحْذف من الصلات» . قلت: يعني أنه لا يُقَدَّرُ المفعولُ ضميراً عائداً على عذاب يوم؛ لأن الجملة الشرطية عنده صفةٌ ل «عذاب» والعائد منها محذوف، لكنَّ الحذف إنما يكون من الصلة لا من الصفة، وهذا معنى قول الواحدي أيضاً، إلا أنَّ قولَ مكيّ «إنما يُحْذف من الصلات» يريد في الأحسن، وإلاَّ فيحذف من الصفات والأخبار والأحوال، ولكنه دون الصلة.

ينظر: الدر المصون ٤/ ٥٥٩- ٦٦٠ ، والبحر المحيط ٤/ ٨٦، وحجة القراءات / ٢٤٣، والسبعة / ٢٥٤، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٤٨، والكشف لمكي ١/ ٤٢٥.

مضمر لا يبرز، يفسره هذا الظاهر من معناه لا من لفظه، والتقدير: مَنْ نُكْرِمْ أو مَنْ نُنَجِّ يَصْرِفِ الله. والضمير في «عنه» للشرطية. وأمَّا مفعول «يَصْرِفْ» على هذا فيحتمل الوجهين المتقدمين، أعني كونه مذكوراً وهو «يومئذ» على حذفِ مضاف، أو محذوفاً اختصاراً.

وأمَّا القراءة الثانية – (يُصْرَف) بالبناء للمفعول- فـ «مَنْ» تحتمل وجهين، أحدهما: أنها في محل رفعٍ بالابتداء، وخبره ما بعده على ما تقدَّم، والفاعل المحذوف هو الله تعالى، يدلُّ عليه قراءة أُبَيّ المتقدمة، وفي القائمِ مَقامَه أربعةُ أوجه، أحدهما: أنه ضمير العذاب، والضمير في «عنه» يعود على «مَنْ» فقط، والظرف فيه حينئذ ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوب ب «يُصْرَف» الثاني: أنه منصوب بالعذاب أي: الذي قام ضميره مقام الفاعل، قاله أبو البقاء، ويلزم منه إعمال المصدر مضمراً، وقد يقال: يُغْتفر ذلك في الظروف . الثالث: قال أبو البقاء: «إنه حال من الضمير» قلت: يعني الضمير الذي قام مقام الفاعل، وجاز وقوعُ الحال ظرف زمان لأنها عن معنًى لا عن جثة»(١).

---

(١) الدر المصون ٤/ ٥٦٠ – ٥٦١، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٤- ٤٨٥ط: عيسى البابي وشركاه ، وط١/ ٢٣٧، وط: المكتبة التوفيقية . الثاني من الأوجه الأربعة – في القائم مقام فاعل يصرف- أن القائم الفاعل ضمير (مَنْ)، والضمير في (عنه) يعود على العذاب، والظرف منصوب، إمَّا بـ (يُصْرف) ، وإمَّا على الحال من هاء (عنه) . والثالث: أن القائم مقام الفاعل «يومئذ» إمَّا على حذف مضاف أي: من يُصرف عنه فَزَعُ يومئذ أو هول يومئذ، وإمَّا على قيام الظرف دون مضاف كقولك: «سير يوم الجمعة» وإنما بُني «يومئذ» على الفتح لإضافته إلى غير متمكن، ولو قرئ بالرفع لكان جائزاً في الكلام... الرابع: أن القائم مَقامَه «عنه» والضمير في (عنه) يعود على «مَنْ» و «يومئذ» منصوب على الظرف، والعامل فيه «يُصْرَفْ» ولا يجوز الوجهان الآخران، أعني نصبَه على الحال؛ لأنَّ الضميرَ للجُثَّة، والزمانُ لا يقع حالاً عنهما كما لا يقع خبراً،... والثاني من وجهي (مَنْ) : أنها في محل نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعده، وهذا إذا جعلنا «عنه» في محل نصب بأَنْ يُجْعَلَ القائم مقام الفاعل:

فوافق السمين وأجاز رأي أبي البقاء ولم يرده في إعمال المصدر مضمرًا ، وفي جواز وقوع الحال ظرف زمان ، وعلل لجواز الأول بأنه يغتفر في الظروف ، وللثاني بأن الحال عن معنى لا عن ذات.

٥- ويدافع السمين الحلبي عن أبي البقاء العكبري والزمخشري أمام تضعيف أبي حيّان لرأيهما في إعراب (حافظًا) من قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾(١) حالًا في وجه عند أبي البقاء العكبري ، يقول: « (خَيْرٌ حَافِظًا) : يُقْرَأُ بِالْأَلِفِ، وَهُوَ تَمْيِيزٌ ، وَمِثْلُ هَذَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ، وَقِيلَ: هُوَ حَالٌ. وَيُقْرَأُ «حِفْظًا» وَهُوَ تَمْيِيزٌ لَا غَيْر»(٢). هذا ما ذكره أبو البقاء في كتابه.

أما السمين الحلبي فيقول: « قوله: ﴿فَاللهُ خَيْرٌ حَافِظاً﴾ قرأ الأخَوان وحفص «حافظاً» وفيه وجهان، أظهرهما: أنه تمييز، قال أبو البقاء: «ومثل هذا يجوز إضافته»

إمَّا ضميرَ العذاب وإمَّا «يومئذ» .

واعلم أنه متى قلت: منصوب على الاشتغال فإنما يُقَدَّر بعد «مَنْ» لأنَّ لها صدر الكلام، وهذه الجملة الشرطية يجوز فيها وجهان: الاستئناف والوصف ل «عذاب يوم» ، فحيث جعلنا فيها ضميراً يعود على عذاب يوم إمَّا مِنْ «يُصْرف» وإمَّا مِنْ «عنه» جاز أن تكونَ صفةً وهو الظاهر، وأن تكونَ مستأنفةً، وحيث لم نجعلْ فيها ضميراً يعود عليه - وقد عرفت كيفية ذلك - تَعَيَّن أن تكون مستأنفة، ولا يجوز أن تكون صفةً لخلوِّها من الضمير ، وقد رجح أبو علي وأبو حاتم وأبو عبيد قراءة (يَصْرِف) - بالبناء للفاعل- على قراءة (يُصْرَف) لمناسبة فقد رحمه. ورجح بعضهم قراءة البناء للمفعول لأنها أقل إضمارًا.

ينظر: الدر المصون ٤/ ٥٦١- ٥٦٣ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٤- ٤٨٥ط: عيسى البابي وشركاه، و١/ ٢٣٧، ط: المكتبة التوفيقية، والحجة ٢/ ٣٧٠، وتفسير ابن جرير الطبري ١١/ ٢٨٦، والمحرر الوجيز ٦/ ١٧.

(١) من الآية (٦٤) من سورة يوسف .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٣٧ ط: عيسى البابي وشركاه، و٢/ ٥٥، ط: المكتبة التوفيقية .

. قلت: قد قرأ بذلك الأعمش: ﴿فاللهَّ خيرُ حافظٍ﴾ ، واللهَّ تعالى متَّصِفٌ بأنَّ حِفْظَه يزيد على حِفْظِ غيرِه كقولك: هو أفضل عالم. والثاني: أنه حال، ذكر ذلك الزمخشري وأبو البقاء وغيرُهما.

قال الشيخ – أبو حيان- وقد نقله عن الزمخشري وحده: «وليس بجيد؛ لأنَّ فيه تقييدَ» خير «بهذه الحال» . قلت: ولا محذورَ فإن هذه الحالَ لازمةٌ لأنها مؤكدةٌ لا مبيِّنَة، وليس هذا بأولِ حالٍ وَرَدَتْ لازمةً.

وقرأ الباقون (حِفْظاً) ، ولم يُجيزوا فيها غير التمييز؛ لأنهم لو جعلوها حالاً لكانت مِنْ صفةِ ما يَصْدُق عليه «خير» ، ولا يَصْدُق ذلك على ما يَصْدُق عليه «خير» ؛ لأن الحِفْظ معنى من المعاني، ومَنْ يَتَأَوَّلْ «زيدٌ عَدْلٌ» على المبالغة، أو على حذف المضاف، أو على وقوعِ المصدرِ موقعَ الوصفِ يُجِزْ في «حِفْظاً» أيضاً الحالية بالتأويلات المذكورة، وفيه تَعَسُّف»(١).

فدفاع السمين واضح في قوله : «ولا محذور فإن هذه الحال لازمة ...، وليس هذا بأول حال وردت لازمة».

والملحوظ أن السمين اعتمد في ترجيحه على القواعد النحوية ، وهذا واضح في أغلب المسائل.

(١) الدر المصون ٦/ ٥١٨- ٥١٩، والسبعة/ ٣٥٠، والتيسير/ ١٢٩، والحجة/ ٣٦٢، والبحر المحيط ٥/ ٣٢٢- ٣٢٣، وإتحاف فضلاء البشر/ ٢٦٦، والكشاف ٢/ ٣٣١.

الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله رب العالمين ، أكمل لنا الدين ، وأتم علينا النعمة ، وجعل أمتنا خير أمة أخرجت للناس ، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وبعث فينا رسولًا من أنفسنا ، يتلو علينا آيات ربنا ، ويزكينا ، ويعلمنا الكتاب والحكمة ، وتركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها إلا هالك ، فصلى الله وسلم على هذا النبي سيد المرسلين ، وأشرف الخلق أجمعين .

فقد انتهيت وبعون من الله وتوفيقه – بعد مطالعة ومدارسة- من دراسة تأثر السمين الحلبي بأبي البقاء العكبري في كتابه الدر المصون ، مبينًا تأثر السمين بأبي البقاء من ناحية النقل باللفظ أو بالمعنى أو بهما معًا من خلال كتاب الدر المصون ، وتبين لي من خلال هذه المدارسة النتائج الآتية :

١- كان هدف السمين الحلبي في كتابة الدر المصون جمع أطراف العلوم الخمسة (علم الإعراب، وعلم التصريف ، وعلم اللغة، وعلم المعاني ، وعلم البيان) في كتاب واحد.

٢- كان كتاب التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري من أهم المصادر الرئيسة التي رجع إليها السمين الحلبي ، حيث جاء في المرتبة الرابعة بعد كتاب البحر المحيط لأبي حيان ، وكتاب المحرر الوجيز لابن عطية ، وكتاب الكشاف للزمخشري، وقد اعتمد السمين على كتاب التبيان كثيرًا في نقل الأوجه الإعرابية.

٣- أكملت المصادر السالفة الذكر الصورة التي يريدها السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، فهو إن أراد أن يذكر الآراء والصناعات النحوية التي تدور حول الآية ، عرج على البحر المحيط ، وإن أراد اجتهادات طريفة تحتمل المناقشة اقتبس من ابن عطية ، وأبي البقاء ، وإن أراد أن يغوص على المعاني والنظرات البيانية

أخلد إلى الزمخشري، وبهذا (تجتمع عنده أطراف العلوم).

٤- رغم التوجه البصري للمؤلفين (العكبري والسمين) إلا أن السمين خالف العكبري في أغلب المسائل التي ناقشها.

٥- يرجع السبب الرئيس في مخالفة السمين الحلبي لأبي البقاء العكبري إلى ميل أبي البقاء إلى التحرر من قيود الصناعة والقواعد النحوية ، والاهتمام بالمعنى في عرضه للوجوه الإعرابية في حين كان السمين – مثل شيخه أبي حيان – شديد التمسك بالصناعة والقواعد النحوية .

٦- كان السمين يتعقب أبا البقاء العكبري في أكثر المسائل ويرد عليه كذلك في المسائل القليلة التي أيده فيها، وكان يعتمد في احتجاجه على الصناعة والقواعد النحوية.

٧- كان السمين دقيقًا فيما نقله عن أبي البقاء العكبري ، وغلب عليه نقل اللفظ بنصه .

وبعد ...

فالله أسأل أن يجعل عملي هذا ، وسائر أعمالي خالصة لوجهه الكريم ، وأن يجزي كل من له عون مباشر أو غير مباشر بخير ما يجزي به عباده المخلصين .

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

فهرس المصادر والمراجع

أولًا : القرآن الكريم

ثانيًا: المصادر والمراجع العامة :

١- إتحاف فضلاء البشر- بالقراءات الأربعة عشر-، لأحمد بن محمد البنا، تحقيق: أ.د/ شعبان محمد إسماعيل ، طبعة عالم الكتب ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م .

٢- الاختلاف بين القراءات ، أحمد البيلي ، الناشر :دار الجيل – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م.

٣- أدب الكاتب لابن قتيبة ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة – القاهرة ١٩٥٨م.

٤- ارتشاف الضَّرب .لأبي حيان ، تحقيق أ.د/ مصطفى النماس ، الطبعة الأولى، مطبعة المدني – القاهرة ١٩٨٧م.

٥- الأزمنة والأمكنة ، لأحمد بن محمد المرزوقي الأصفهاني ، تحقيق: أ/ خليل المنصور ، الناشر: دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٦- الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق: أ/ عبد المعين الملوحي ، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٧- الأشباه والنظائر للسيوطي ، تحقيق :أ/ طه عبد الرؤوف سعد ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م .

٨- الاشتقاق لابن دريد ،تحقيق:أ/ عبد السلام هارون ، مطبعة السنة المحمدية – القاهرة ، ١٩٨٥م.

٩- اشتقاق أسماء الله ،لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق:أ/

عبد رب الحسين المبارك ، الناشر : مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٠- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق أ/ أحمد محمد شاكر، أ/ عبد السلام محمد هارون ، الناشر: دار المعارف – مصر.

١١- الأصمعيات ، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق أ/ أحمد محمد شاكر ، وأ/ عبد السلام محمد هارون ، الناشر: دار المعارف – مصر – (تصوير بيروت).

١٢- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق : د/ عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، وتحقيق: محمد عثمان – الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

١٣- إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس ، تحقيق د/ زهير زاهد ، مطبعة العاني – بغداد .

١٤- الأعلام .خير الدين الزركلي – ط: دار العلم للملايين - بيروت – ط: ٥ –١٩٨٠م.

١٥- الأغاني : لأبي الفرج الأصفهاني ،تحقيق : إبراهيم الإبياري ، مطبعة دار الشعب . القاهرة ١٩٦٩- ١٩٧٤م .

١٦- الإفصاح عن معاني الصحاح ، لابن هبيرة ، تحقيق : أ/ فؤاد عبد المنعم أحمد ، الناشر : دار الوطن ١٤١٧هـ.

١٧- الاقتراح للسيوطي، الناشر : دار المعارف ، سوريا ، حلب ، ط٢،سنة١٣٩٥- ١٩٧٥م.

١٨- أمالي السهيلي ، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق :أ.د/ محمد إبراهيم البنا ، الناشر : مطبعة السعادة - القاهرة.

١٩- الأمالي الشجرية ، لهبة الله بن علي بن محمد أبو السعادات بن الشجري ، تحقيق:أ.د/ محمود محمد الطناحي- الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤١٣هـ- ١٩٩١م .

٢٠- أمالي القالي (الأمالي ويليه الذيل والنوادر وكتاب التنبيه) للقاسم القالي البغدادي وأبي عبيد البكري . الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥م.

٢١- أمالي المرتضي ، للشريف المرتضي علي بن الحسين الموسوي ، تحقيق : أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة : عيسى البابي ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

٢٢- إنباه الرواة على أنباه النحاة : للقفطي ، تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية سنة١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

٢٣- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري. (ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف) تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة . القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م .

٢٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تحقيق/ ح- الفاخوري ، دار الجيل- بيروت، الأولى ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٢٥- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق د/ مازن المبارك ، نشر مكتبة دار العروبة ومطبعة المدني – القاهرة . ١٣٧٨هـ- ١٩٥٩م.

٢٦- البحر المحيط : لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن

حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل ، دار الفكر – بيروت، ط : ١٤٢٠ هـ.

٢٧- بحوث في الملل والنحل لآية الله الشيخ جعفر السبحاني ، الناشر: مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

٢٨- بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق ا/ محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة المكتبة العصرية – بيروت ، سنة ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م .

٢٩- البيان في غريب آي القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : د/ طه عبدالحميد طه ، طبعة : دار الكتاب العربي – القاهرة .

٣٠- التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق :أ/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، سنة ١٩٨٢م.

٣١- التبيان في إعراب القرآن . أبو البقاء العكبري . تحقيق/ علي محمد البجاوي ، مكتبة عيسى البابي وشركاه ، و ط المكتبة التوفيقية – ط الأولى - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٧م.

٣٢- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ، طبعة دار سحنون – تونس.

٣٣- التذكرة لأبي علي الفارسي ، قام بتصويره وإخراجه أ.د/ حسين بو عباس باسم تحت عنوان : التذكرة في علوم العربية ، في عشرين مجلدًا.

٣٤- تصحيح الفصيح ، لابن درستويه، تحقيق :ـ/ محمد بدوي المختون . الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- مصر١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م .

٣٥- تفسير البغوي « معالم التنزيل» للحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق : أ/

محمد عبد الله النمر وآخرين ، طبعة دار طيبة ، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٣٦- تفسير الجلالين ، لجلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي ، الناشر : دار الحديث – القاهرة ، الطبعة الأولى .

٣٧- تفسير الرازي (مفاتيح الغيب – التفسير الكبير) لفخر الدين الرازي .الناشر : دار الفكر ١٤٠١هـ- ١٩٨١م .

٣٨- تفسير الطبري لابن جرير الطبري ، تحقيق :أ/ محمود محمد شاكر ، ومراجعة أ/ أحمد محمد شاكر، طبعة : دار المعارف – القاهرة ١٩٤٦م.

٣٩- التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة بن الحسن الأصفهاني ، تحقيق:أ/ محمد أسعد طلس وآخرين، طبعة دار صادر – بيروت (بإذن من المجمع العلمي العربي بدمشق) الثانية ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٤٠- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، نسب إلى عبد الله بن عباس ، جمع : مجد الدين الفيروزآبادي ، الناشر: : دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٤١- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني – تحقيق / أوتوبرتزل – منشورات دار الكتاب العربي – بيروت ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٤٢- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) لأبي عبد الله القرطبي ، طبعة دار الكاتب العربي – القاهرة ١٩٧٦م.

٤٣- الجمل في النحو للزجاجي ، تحقيق أ.د/ علي توفيق الحمد ، طبعة: مؤسسة الرسالة، ودار الأمل – بيروت ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٤٤- جمهرة اللغة لابن دريد ، تحقيق :أ/ رمزي منير بعلبكي ، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

٤٥- حاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك . طبعة : دار إحياء الكتب العربية - بالقاهرة .

٤٦- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ، تحقيق :أ/ علي النجدي ناصف وآخرين ، طبعة القاهرة ١٩٦٥م.

٤٧- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، تحقيق :د/ عبد العال سالم مكرم سنة ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٤٨- حجة القراءات : لأبي زرعة ، تحقيق: أ/ سعيد الأفغاني ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٤٩- الحيوان للجاحظ، تحقيق: أ/ عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مصطفى البابي، القاهرة ،١٣٨٤هـ- ١٩٦٥م.

٥٠- خِزَانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر البغدادي . تحقيق وشرح : أ/ عبد السلام هارون . الناشر: مكتبة الخانجي . القاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض.

٥١- الخصائص . ابن جني . تحقيق : أ/ محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، دار الهدى للطباعة والنشر . بيروت . لبنان .

٥٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، تحقيق د. أحمد الخراط ، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٥٣- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع : الشنقيطي ، تحقيق وشرح : أ.د/ عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية- الكويت. ١٩٨١م.

٥٤- دول الإسلام. شمس الدين الذهبي ، تحقيق: أ/ فهيم محمد شلتوت ، وأ/ محمد مصطفى إبراهيم ، طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب

سنة١٣٩٣هـ- ١٩٧٤م .

٥٥- ديوان الأعشى الكبير . شرح وتعليق د/ محمد محمد حسين . المطبعة النموذجية -القاهرة ١٩٥٠م .

٥٦- ديوان زهير بن أبي سُلمى – «شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعة: أحمد بن يحيى ثعلب - دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٦٤م .

٥٧- ديوان طرفة بن العبد، بعناية: مكس سلفسون ، شالون ، ١٩٠٠م.

٥٨- ديوان قيس بن الملوح «مجنون ليلى»،طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت.

٥٩- الذيل على الروضتين : لابن شامة المقدسي – الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م – دار الجيل – بيروت .

٦٠- الذيل على طبقات الحنابلة . ابن رجب، تصحيح/ محمد حامد الفقي١٩٥٢م- مطبعة السنة المحمدية، وط: دار المعرفة – بيروت.

٦١- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م ، دار الاعتصام – القاهرة .

٦٢- رصف المباني لأحمد بن عبد النور المالقي تحقيق: د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم – دمشق.

٦٣- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية للسهيلي ، تحقيق/ مجدي منصور الشورى، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت.

٦٤- روضات الجنان في أحوال العلماء والسادات. محمد باقر الموسوي – الطبعة الثانية.

٦٥- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق أ.د/ شوقي ضيف ، الطبعة الثالثة، دار المعارف – مصر.

٦٦- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق:أ/ مصطفى السقا ، وآخرين ، مطبعة الحلبي بالقاهرة ١٩٥٤م.

٦٧- سمط الآلي في شرح آمالي القالي لأبي عبيد ، تحقيق أ/ عبد العزيز الميمني- طبعة: عليكرة – الهند ١٣٥٤هـ- ١٩٣٦م.

٦٨- سنن ابن ماجة ، لابن ماجة ، تحقيق :أ/ محمد فؤاد عبد الباقي – دار الفكر – بيروت.

٦٩- سنن الدارمي ، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، تحقيق : أ/ حسين سلي أسد الداراني ، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع – المملكة العربية السعودية .

٧٠- سنن النسائي «السنن الصغرى» لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخرساني النسائي ، تحقيق :أ/ عبد الفتاح أبو غدة ، طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٧١- سير أعلام النبلاء . لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، طبعة : مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م .

٧٢- السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق أ/ مصطفى السقا ،وآخرين ، طبعة : دار المعرفة – بيروت ،لبنان.

٧٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى : منهاج السالك إلى

ألفية ابن مالك : علي بن محمد ، طبعة : دار إحياء الكتب العربية – مصر ، الطبعة الثانية بتحقيق: أ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ١٣٥٨هـ- ١٩٣٩م.

٧٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة: المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٧٥- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري .الطبعة الثانية، المطبعة الأزهرية - القاهرة ١٣٢٥هـ .

٧٦- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، طبعة: عالم الكتب- بيروت .

٧٧- شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي الاستراباذي ، تحقيق :أ/ محمد نورالحسن ، وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م .

٧٨- شرح شذور الذهب، لابن هشام ، تحقيق :أ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة الطلائع – القاهرة -٢٠٠٤م.

٧٩- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق :أ/ عبدالسلام محمد هارون ، الناشر: دار المعارف – مصر.

٨٠- شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي – طبعة دار الكتب العلمية- بيروت.

٨١- شرح مفصل الزمخشري ، لابن يعيش ، طبعة عالم الكتب – بيروت ، ومكتبة المثنى – القاهرة .

٨٢- شرح المفضليات، للمفضل بن محمد بن سالم الضبي ، وأبي بكر الأنباري ، تحقيق: أ/ كارلس يعقوب لايل، الناشر: مطبعة الآباء اليسوعيين – بيروت

١٩٢٠م.

٨٣- شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق :د/ فخر الدين قباوة ، طبعة المكتبة العربية – حلب ١٣٩٣هـ- ١٩٨٣م .

٨٤- شروح سقط الزند

٨٥- الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري، تحقيق أ/ أحمد محمد شاكر، طبعة: دار الحديث – القاهرة .

٨٦- شفاء العليل

٨٧- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق : د/ طه محسن ، طبعة مكتبة ابن تيمية ، الأولى ١٤٠٥م.

٨٨- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لابن فارس ، تحقيق :أ/ السيد أحمد صقر ، طبعة : عيسى البابي ، وشركاه ، القاهرة .

٨٩- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، للجوهري ، تحقيق : أ/ أحمد العطار، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م ، طبعة دار العلم للملايين – بيروت.

٩٠- صحيح البخاري ، للبخاري، تحقيق : أ/ محمد النواوي ، وآخرين ، طبعة: مكتبة النهضة الحديثة – مكة المكرمة – ١٣٧٦هـ- ١٩٥٦م.

٩١- الصناعتين الكتابة والشعر ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق: أ/ علي محمد البجاوي ، وأ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة عيسى البابي – القاهرة ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.

٩٢- طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي، شرحه : أ/ محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني – جدة ، المملكة العربية السعودية .

٩٣- العقد الفريد ، لابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق : أ/ مفيد محمد قميحة ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٤هـ.

٩٤- غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين بن الجزري – عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م ج برجستراسر – مكتبة ابن تيمية ، ومكتبة الخانجي بالقاهرة.

٩٥- غيث النفع في القراءات السبع ، للصفاقسي، علي بن محمد بن سالم، تحقيق: أ/ أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ،١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٩٦- الفاخر في الأمثال، للمفضل الضبي ، تحقيق : أ/ محمد عثمان ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت .

٩٧- الكامل في التاريخ، لابن الأثير الجزري ، تحقيق : أ/ أبو الفداء عبد الله القاضي ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ،١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٩٨- الكتاب . سيبويه . تحقيق : أ/ عبد السلام محمد هارون . الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . عالم الكتب . بيروت .

٩٩- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري – طبعة: دار المعرفة - بيروت.

١٠٠- كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون . حاجي خليفة – طبعة : إستانبول سنة ١٣٦٠هـ.

١٠١- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : مكي بن أبي طالب القيسي- : تحقيق أ.د/ محيي فخر الدين رمضان، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م، وطبعة : مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م .

١٠٢- لسان العرب ، لابن منظور المصري ، قدم له أ/ عبد الله العلايلي ، وأعاد بناءه على الحروف الأولى من الكلمة أ/ يوسف الخياط، طبعة : دار الجيل – بيروت، ودار لسان العرب ، بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

١٠٣- اللامات للزجاجي

١٠٤- المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، لعلي بن عمر الدارقطني ، تحقيق : أ/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي ١٩٨٦م.

١٠٥- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني ، تحقيق : أ.د/ رمضان عبد التواب، وأ.د/ صلاح الدين الهادي ، الناشر: دار العروبة ، ودار الفصحى .

١٠٦- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، علق عليه : أ/ محمد فؤاد سركيس ، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي – القاهرة .

١٠٧- مجالس العلماء ، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق أ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثانية١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٠٨- مجمع البيان لعلوم القرآن ، للفضل بن الحسن الطبرسي ، الناشر: دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،

٢٠٠٥م.

١٠٩- مجمل اللغة لابن فارس ، دراسة وتحقيق :أ/ زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١١٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني ، الناشر: وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١١١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق : أ/ علي النجدي ناصف ، وآخرين ، طبعة المجلس للشئون الإسلامية – مصر، ١٣٨٦هـ.

١١٢- المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده ، تحقيق : ـ/ عبد الحميد هنداوي، طبعة : دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ومعهد المخطوطات العربية – القاهرة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م .

١١٣- مرآة الجنان وعبرة اليقظان . للإمام اليافعي اليمني ، الطبعة الثانية ، سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م ، منشورات الأعلمي – بيروت .

١١٤- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق : أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة النهضة – مصر.

١١٥- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي ، تحقيق :د/ علي جابر المنصوري، طبعة: عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية .

١١٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، لأحمد بن حنبل ، تحقيق : أ/ شعيب

الأرناؤوط ، وآخرين ، الناشر:مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١١٧- مشكل إعراب القرآن ، لمكي القيسي ، تحقيق:د/ حاتم الضامن، الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.

١١٨- المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي، تحقيق د/ نبهان ياسين حسين- الجامعة المستنصرية – العراق ، ١٩٧٧م.

١١٩- معاني القرآن ، للأخفش ، دراسة وتحقيق : د/ فائز فارس ، الناشر : المطبعة العصرية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ- ١٩٧٩م.

- معاني القرآن ، للأخفش ، دراسة وتحقيق :د/ عبد الأمير محمد أمين الورد ، الناشر: عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- معاني القرآن ، للأخفش ، دراسة وتحقيق :د/ هدى قراعة ، طبعة القاهرة ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

١٢٠- معاني القرآن ، للفراء ، الناشر: عالم الكتب – بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٢١- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، شرح وتحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي ، الناشر: عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٢٢- معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة ،مكتبة المثنى – بيروت - دار إحياء التراث العربي - بيروت .

١٢٣- المعجم الوسيط ، لمجمع اللغة العربية ، الناشر : مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة٢٠٠٤م ، وطبعة : دار الدعوة – القاهرة .

١٢٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام ، تحقيق : د/

مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . طبعة دار الفكر ، بيروت ، الأولى ١٤١٢هـ- ١٩٨٢م.

١٢٥- المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق : أ/ صفوان عدنان الداودي ، طبعة دار القلم ، الدار الشامية – دمشق ، بيروت ، الأولى ١٤١٢هـ.

١٢٦- المفصل في صنعة الإعراب ، للزمخشري ، تحقيق : د/ إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ،١٩٩٩م.

١٢٧- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية «شرح الشواهد الكبرى» للعيني ، تحقيق أ.د/ علي محمد فاخر وآخرين ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

١٢٨- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ، تحقيق : أ/ عبد السلام محمد هارون ، الناشر: دار الفكر – القاهرة ، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م .

١٢٩- المقتضب ، للمبرِّد ، تحقيق: أ/ محمد عبد الخالق عضيمة ، الناشر: وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي – ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٣٠- الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق: أ.د/ فخر الدين قباوة ، الناشر : دار الآفاق – بيروت ، الثالثة ، وطبعة حلب ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م .

١٣١- مناهل العرفان في علوم القرآن ، لمحمد عبد العظيم الزرقاني ، تحقيق: أ/ فواز أحمد زمرلي ، الناشر: مطبعة عيسى البابي وشركاه ، الطبعة الثالثة ، ودار الكتاب العربي - بيروت.

١٣٢- المنصف شرح تصريف المازني ، لابن جني ، تحقيق : أ/ مصطفى إبراهيم وأ/ عبد الله آمين ، طبعة الحلبي – القاهرة ١٩٥٤م ، ١٩٦٠م.

١٣٣- المهدوي وجهوده في التفسير والقراءات ، رسالة دكتوراه .

١٣٤- موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام ، لمجموعة من الباحثين ، إشراف الشيخ : علوي بن عبد القادر السقاف ، الناشر: موقع الدار السنية على الإنترنت dorar.net.

١٣٥- موسوعة النحو والصرف والإعراب ، للدكتور / إميل بديع يعقوب ، طبعة : دار العلم للملايين – بيروت ١٩٨٨م .

١٣٦- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني ، تحقيق : أ/ محمد حسين شمس الدين ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

١٣٧- الموطأ للإمام مالك ، تحقيق : أ/ محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: مصطفى البابي ، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

١٣٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق: أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة : دار نهضة مصر- القاهرة .

١٣٩- النشر في القراءات العشر ، لابن الجوزي ، صححه : أ/ علي محمد الصباغ، طبعة : دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م .

١٤٠- النقائض نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة معمر بن المثنى ،تحقيق أ/ خليل عمران المنصور.الناشر : مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي . مصورة عن مطبعة بريل ليدن ١٩٠٧م .

١٤١- النوادر في اللغة لأبي زيدالأنصاري ،تحقيق ودراسة :أ/ محمد عبد القادر أحمد ، الناشر: دار الشروق ١٤٠١هـ - ١٩٨٠ م.

١٤٢- هداية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية – استنابول سنة ١٩٥١م.

١٤٣- همع الهوامع شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح د: عبد العال سالم مكرم ، ط: دار البحوث العلمية . الكويت ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م وطبعة. دار المعرفة – بيروت – بتصحيح: محمد بدر النعساني .

١٤٤- وفيات الأعيان لابن خلكان – تحقيق د/ إحسان عباس ، دار صادر – بيروت سنة١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.